ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٤٣ - السنة الخامسة عشرة - جمادي الأولىٰ ١٤٢٤هـ

آل الشيخ في اجتماع الـ G20:
للمملكة تجربة رائدة في مواجهة معضلة نقص المياه

دراسة تعديل مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الخدمة المدنية

مطالبة هيئة الاتصالات بالسماح بتقديم خدمة «التجوال المجاني»

د. الشبيلي يروي تجربة في الشورى والإعلام

استقبال الحالات الحرجة في المستشفيات الخاصة .. «الحلقة المفقودة»

أنتم أملي بعد الله

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

92009592

www.saudicancer.org

ASH-SHURA

إطلالة

مجلس الشورى.. دبلوماسية برلمانية لا تهدأ

الدبلوماسية البرلمانية هي إحدى الأدوات التي يمارسها مجلس الشورى لتعزيز علاقاته البرلمانية مع البرلمانات والمجالس التشريعية في الدول الشقيقة والصديقة حيث يرتبط المجلس بعلاقات وثيقة مع أغلب المجالس التشريعية في دول العالم، عبر عنها بالزيارات المتبادلة، والاجتماعات المشتركة، وتشكيل لجان الصداقة معها.

وعلاقات المملكة العربية السعودية مع الخارج تحظى بذات القدر والاهتمام الذي يوليه مجلس الشورى لهموم المواطن وقضاياه في الداخل، فقد بات مجلس الشورى أحد أذرع السياسة السعودية يدافع عن ثوابتها ويكرس مواقفها، تجاه القضايا الإقليمية والدولية، ويعزز من مكانتها بين دول العالم، ويفتح آفاقاً أوسع للتعاون بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة بما يحقق المصالح المشتركة لشعب المملكة وشعوب تلك الدول.

شهد مجلس الشورى خلال شهر جمادى الأولى الماضي حراكاً دبلوماسياً إن كان على الصعيد الداخلي باستقبال وفود برلمانية، وسياسية، أو على الصعيد الخارجي بالمشاركة في منتديين برلمانيين دوليين هما الأهم على المستوى الدولي، الجمعية العمومية لاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في الإكوادور، واللقاء التشاوري لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الذي عقد في المكسيك.

إن مشاركات المجلس على أعلى مستوى في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، ترسيخ لعضويته الفاعلة في مختلف الاتحادات والمنظمات البرلمانية، ومد جسور الحوار مع دوائر صناع القرار في مختلف دول العالم، وبناء جسور من العلاقات البرلمانية مع البرلمانات والمجالس التشريعية. والمتابع للحضور السعودي في المنظمات والهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية يدرك مدى نجاح مجلس الشورى في تعزيز مكانة المملكة، وتجربتها الشورية لدى مختلف دوائر صناع القرار في العالم، وتترجم تلك في ما يحظى به وفد المجلس من اهتمام وتقدير من رؤساء الوفود البرلمانية المشاركة. وما تحظى به وفود مجلس الشورى خلال الزيارات الرسمية إن كان على مستوى رئاسة المجلس، أو على مستوى لجان الصداقة، من حفاوة وتقدير من قبل كبار المسؤولين في الدولة المضيفة سواء كانوا برلمانيين، أو أعضاء الحكومة من السياسيين والاقتصاديين، إنما يجسد المكانة الكبرى للمملكة، وما تحظى به قيادتها الرشيدة من احترام وتقدير دولي.

أسرة التحرير

المحتويات

تغطية | 6

من الاكوادور إلى المكسيك حراك دبلوماسي برلماني مكثف لمجلس الشورى

شهد الشهر الماضي نشاطاً مكثفًا لرئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حيث شارك معاليه على رأس وفد من المجلس في اجتماعات رؤساء برلمانات مجموعة العشرين بالمكسيك، وكذلك في اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي في الاكوادور. وشهدت تلك الاجتماعات مشاركات ومداخلات مهمة من وفد المجلس.

تجربتي في الشورى | 10

الدكتور عبدالرحمن الشبيلي .. تجربة عصامية فذة .. وأحد رواد الإعلام المسموع والمرئي

اختزل عضو مجلس الشورى السابق الدكتور عبدالرحمن الشبيلي حياته الوظيفية، بين ثلاث مراحل، عاصر خلالها البدايات الأولى لإنشاء التلفزيون السعودي، منتصف الثمانينات الهجرية، وظهر كأول مذيع محاور لكبار المسؤولين، عبر برنامجه الشهير "حديث الأصدقاء"... كتب في الصحافة، وعمل في وزارة التعليم العالي، وأخيراً عضويته في مجلس الشورى بدءًا من الدورة الأولى إلى نهاية الدورة الثالثة. وبين هذه المراحل الثلاث تجربة ثرية كشف عن مكنوناتها في حواره مع (الشورى).

تحقيق | 38

استقبال الحالات الحرجة في المستشفيات الخاصة.. «الحلقة المفقودة»

قصص رفض بعض المستشفيات الخاصة استقبال الحالات الحرجة كثيرة، ويرجع السبب إما إلى «البيروقراطية»، أو عدم وضوح آلية نقل واستقبال تلك الحالات من المرافق الصحية الحكومية إلى الخاصة. «الشورى» حاولت التعرف على «الحلقة المفقودة» في كل ذلك وسألت عدداً من المسؤولين والمواطنين عن مدى صحة ذلك وعن آلية التعامل معها.

ASH-SHURA
الشورى

إتجاهات

13

د. جبريل العريشي

45
زامل شبيب الركاض

65
أ. د. فدوى أبو مريفة

69

أ. إبراهيم آل الشيخ

73

د. زيد الرماني

82

د. عبدالله العسكر

دراسة | 32

قراءة في الإطار الأخلاقي للعمل المهني

في الإطار الأخلاقي للعمل المهني تنبثق «القواعد السلوكية» من مجموعة من الأنظمة والتنظيمات واللوائح التي ترسم أسس العمل وتبرز خصائصه وضوابطه وتضع قواعد تحفيزية لإجادته من جهة وتأديبيه لمخالفته من جهة أخرى، ولينتظم العمل الوظيفي، وتترسخ مبادئ أخلاقياته على أسس مهنية قويمة يُستند إليها في التعامل وحل المشكلات والمعضلات التي قد تنشأ في العمل، وفي تيسير وسائل تذليلها والتغلب عليها. عضو مجلس الشورى

د. محسن بن علي الحازمي كتب في هذا الموضوع.

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلس أو آراء مسؤوليه للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
ردمد
iss:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

اجتمع بعدد من رؤساء وفود برلمانات دول مجموعة العشرين في المكسيك

رئيس المجلس: زيادة عدد السكان وتحسين مستوى المعيشة أدى إلى زيادة الضغط على الموارد المائية وتجربة المملكة رائدة في مواجهة معضلة نقص المياه

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن للمملكة العربية السعودية تجربة رائدة في مواجهة معضلة نقص المياه، حيث بذلت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – جهوداً جبارة لمواجهة هذه المعضلة من خلال السعي لإيجاد حلول مستدامة متميزة على المستوى العالمي، وهي شواهد حية على سعي المملكة لتحقيق تلك الخطوات المهمة.

جاء ذلك في كلمة لمعاليه ألقاها في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الرابع لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الذي نظمه مجلس الشيوخ المكسيكي في العاصمة مكسيكو ستي بمشاركة وفود الدول الأعضاء في مجموعة العشرين إلى جانب ضيوف الشرف وهي أسبانيا والأرجنتين وتشيلي وكولومبيا.

وأشار معاليه إلى الاجتماع الثالث الذي استضافه مجلس الشورى في شهر فبراير العام الماضي ٢٠١٢م بمدينة الرياض برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – والقضايا التي نوقشت فيه.

وأكد حرص المملكة العربية السعودية واهتمامها بالجهود التي تبذلها دول مجموعة العشرين ورغبتها الجادة للعمل نحو تطوير مخرجاتها بما يدعم الاقتصاد العالمي من خلال خبراتها المتراكمة، وقراراتها الاقتصادية المؤثرة التي تبنّتها خلال سنوات خططها التنموية المتعاقبة إضافة إلى النمو المتوازن للنظام المصرفي السعودي.

> **رئيس مجلس الشورى: اجتماع رؤساء برلمانات دول العشرين نقطة مضيئة لدفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق تطلعات الشعوب**

وعد معالي رئيس مجلس الشورى الاجتماع الدوري لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين نقطة مضيئة في العمل الجماعي الجاد والهادف إلى دفع عجلة التنمية المستدامة لتحقيق تطلعات شعوب الدول الأعضاء.

وقال: إن تحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل يعد من أعمال الخير والصلاح الذي يطيب لي باسم المملكة العربية السعودية المشاركة فيه، والعمل على إنجاحه، لأن ديننا الحنيف يحث على التعاون في أعمال البر والتقوى. فقد قال الله عز وجل في كتابة الكريم «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان...» الآية.

وأضاف معالي الدكتور آل الشيخ: «إن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به مجموعة العشرين في التعامل مع القضايا الراهنة، وتهيئة سبل التعاون الدولي لمعالجتها واحتوائها كممثلين لشعوب هذه الدول، يحتم علينا التعاون في إيجاد بيئة تحفز على العلاقات السليمة والمتوازنة بين الدول، أساسها العدل والحوار والثقة والعمل الإنساني والتكامل في شتى المجالات التي تدعم وتقدم كل ما تصبو إليه مجتمعاتنا من نمو وتطور، وبما يمكننا من مواجهة تحديات المستقبل بإرادة أكثر صدقاً في الالتزام، وآليات أكثر فاعلية في التنفيذ، مما يعود بالخير للبشرية جمعاء.

وعبر معالي رئيس مجلس الشورى عن الأمل في أن يكون لاجتماعات برلمانات دول مجموعة العشرين إسهامات حقيقية داعمة نحو تحقيق وتفعيل قرارات القمم المتعاقبة لقادة دول المجموعة.

وقدم معاليه باسمه ونيابة عن مجلس الشورى الشكر لمعالي رئيس مجلس الشيوخ المكسيكي السناتور ارنيستو كورديرو أرويو على حسن

الاستقبال والتنظيم وكرم الضيافة.

من جهته أكد معالي رئيس مجلس النواب المكسيكي أهمية اجتماعات رؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين لما للبرلمانات من دور في سن التشريعات التي تسهم في معالجة القضايا التي تعانيها الشعوب.

ووصف في كلمة مماثلة المواضيع المدرجة على جدول أعمال الاجتماع بأنها مهمة وتتطلب جهداً جماعياً وحواراً جدياً للوصول إلى وسائل لمعالجة كافة القضايا المجتمعية لأن القوانين هي التي تفضي إلى الإصلاح والتغيير نحو تحقيق الرفاهية للشعوب.

في ذات السياق أشار رئيس مجلس الشيوخ المكسيكي في كلمته في جلسة الافتتاح إلى أن الاجتماع يمثل فرصة لتبادل الآراء والاقتراحات والخبرات في سبيل الوصول إلى التنمية المستدامة، ومحاربة قضايا الفساد والجريمة المنظمة وغسل الأموال.

وكان الاجتماع الرابع لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين قد استهل أعماله بعقد جلستين تحدث فيهما عدد من رؤساء وفود الدول المشاركة عن جهود مجالسهم التشريعية وحكومات دولهم في إصلاح النظام المالي ومكافحة الفساد، والإجراءات التي تستهدف إصلاح النظام الاقتصادي والمصرفي للخروج من الأزمات المالية التي تواجهها بعض الدول.

وقدم عضو مجلس الشورى عضو وفد المجلس في الاجتماع الدكتور سعد بن محمد مارق ورقة عمل في الجلسة الأولى تناولت دور المملكة العربية السعودية في تطوير الأنظمة والتشريعات الاقتصادية وخاصة ما يتعلق بأنظمة التمويل العقاري وأنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأنظمة مكافحة الفساد والإصلاحات الاقتصادية الداخلية التي طبقتها المملكة.

واستشهد الدكتور مارق بالتقارير الصادرة من المنظمات الدولية التي وضعت المملكة في مستويات متقدمة وخاصة دورها في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأشار على نحو خاص إلى التقييم الأخير الصادر من صندوق النقد الدولي والذي يثني على السياسات المالية للمملكة، وكذلك مستوى انخفاض الدين العام من ١٠٤ في المائة من الناتج المحلي عام ١٩٩٩ إلى ما يقارب ٤٪ عام ٢٠١٢م.

وشرح دور المملكة في مكافحة الفساد وذلك بإصدار نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومنحها صلاحيات كبيرة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

كما تناول تجربة الصناديق التنموية في المملكة وهي الزراعي والصناعي والعقاري والتسليف والادخار والاستثمارات العامة ومساهمتها في دعم مشاريع التنمية في المملكة والدور الذي تقوم به لمنح قروض طويلة الأجل، وكذلك مستوى الإنفاق على المشاريع التنموية في المملكة خلال السنوات الأخيرة والتي انعكست على تحسين مستوى دخل الأفراد.

وأشار الدكتور سعد مارق إلى دور المملكة في دعم التوجه الدولي لضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي سواء من خلال سياستها البترولية المعتدلة أو من خلال دورها في صندوق النقد الدولي.

د. سعد مارق: للمملكة دور رائد في تطوير أنظمة التمويل العقاري ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد والإصلاحات الاقتصادية

وعلى هامش الاجتماع التقى رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وعدد من رؤساء وفود برلمانات دول المجموعة المشاركين في الاجتماع، وهم رئيس مجلس الشيوخ المكسيكي السيناتور ارنيستو كورديرو أرويو ورئيس مجلس الشيوخ الكندي السيد نويل كنسيلا ورئيس مجلس اللوردات البريطاني البارونة فرانسيس دي سوزا ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي الأستاذ عبدالواحد الراضي ورئيس مجلس النواب البرازيلي السيد هينركي ألفيس ونائب رئيس الجمعية الوطنية الصيني السيد زهانق بينق ونائب رئيس البرلمان الأوروبي السيد أوثمار كاراس.

وتم خلال اللقاءات استعراض علاقات التعاون بين المملكة وتلك الدول في مختلف المجالات والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والمجالس البرلمانية.

من جهة أخرى حضر رئيس مجلس الشورى

حفل الاستقبال الذي أقامه مجلس الشيوخ المكسيكي لرؤساء الوفود المشاركة في أعمال الاجتماع.

وألقى رئيس مجلس الشيوخ المكسيكي كلمة قصيرة رحب فيها برؤساء وأعضاء الوفود متمنياً تحقيق آمال وتطلعات الشعوب التي تؤسس على البرلمانات التي تمثلها الطموحات في وضع الحلول التي تساعد في مواجهة التحديات التي يعيشها العالم اليوم وصولاً إلى ما يهيئ سبل الرفاهية لجميع الشعوب.

وأكد مجلس الشورى – في ورقة عمل أخرى – أهمية تضافر الجهود الدولية لإدارة موارد المياه لتحقيق الأمن الغذائي ومنع نشوء أزمات غذائية قد تؤدي إلى الفقر والجوع وبالتالي حدوث اضطرابات اجتماعية قد تهدد الأمن والسلم العالميين، مشيرًا إلى أن التحدّي الذي يواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين يتمثّل في إعطاء الماء أولوية دائمة وجعله في صلب قراراته سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، فالماء ليس قطاعاً منفصلاً يعمل بمعزل عن بقية قطاعات التنمية، ولكنه عنصر يؤثر في جميع القطاعات الأخرى، ولذلك فهو يحتاج إلى تضافر جهود كافة الأطراف المعنية بالماء لإدارة هذا المورد إدارة مستدامة واحتواء الخلافات الإقليمية أو الدولية التي قد تحدث نتيجة إساءة استخدامه أو التقليل منها وتعظيم الاستفادة من الماء لجميع الأطراف المستهلكة له.

في ورقة المجلس أمام الاجتماع: يجب التوجه إلى مصادر الطاقة المتجددة: الكهرومائية، والرياح والشمس، وحرارة الأرض

وأوضح المجلس في ورقته التي ألقاها نيابة عن رئيس المجلس عضو مجلس الشورى عضو وفد المجلس الدكتور منصور الكريديس أن جميع مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على النظم البيئية تعتمد بشكل أساس على الماء، فزيادة عدد السكان مع التحسن المستمر لمستوى معيشتهم أدى بشكل ملحوظ إلى زيادة الضغط على الموارد المائية لتلبية متطلبات الأمن الغذائي، التنمية الصناعية، توليد الطاقة والاستخدامات

البلدية. هذه كلها عوامل متسارعة وغالباً ما تكون متغيرة مما يخلق حالة من عدم اليقين لدي للمشرعين والمسؤولين عن إدارة هذا المورد.

واستعرض المجلس أهم المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في مجال المياه التي أكدت حق البشر جميعاً في الحصول على الماء لتلبية حاجاتهم الأساسية، وطالبت بتوفير الماء للقطاعات المستهلكة له، وشددت على ضرورة إدارته إدارة راشدة تكفل استدامته لأن ندرة الماء وسوء استخدامه تشكل خطراً على التنمية المستدامة وسلامة البيئة. كما أكدت على أن المظاهر المرتبطة بالماء مثل صحة الإنسان ورفاهيته، الأمن الغذائي، التنمية الصناعية والنظم البيئية جميعها مُعرضة للخطر ما لم يتم إدارة الموارد المائية والأرضية إدارة فاعلة لضمان تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل.

وعد التغيّر المناخي أحد العوامل المؤثرة على الاستفادة من الماء وبالتالي فإن له دوراً محورياً في الجهود الدولية المبذولة نحو الإدارة المستدامة للمياه. فقد وجد أن متوسط ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار ٢°م فقط سيكلّف العالم سنوياً «٧٠ – ١٠٠» بليون دولار خلال الفترة من «٢٠٢٠» إلى «٢٠٥٠». من هذه التكلفة قُدِّر أن ما بين «١٣,٧» إلى «١٩,٢» بليون دولار مرتبط بقطاع الماء.

وبما أن الماء يعتبر العنصر الأساس للأمن الغذائي ونتيجة للزيادة السكانية فقد توقعت الدراسات أن يزداد الطلب على الغذاء بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وبنسبة ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠. كما قدّرت منظمة الأغذية والزراعة FAO أن القطاع الزراعي يستهلك ٦٩٪ من جملة الاستهلاك العالمي للماء، يليه القطاع الصناعي الذي يستهلك ٢٣٪ ثم القطاع البلدي الذي يستهلك ٨٪. في الوقت الذي قُدرّ أن ينمو سكان العالم من ٦,٩ بليون نسمة في عام ٢٠١٠ إلى ٨,٣ بليون نسمة عام ٢٠٣٠ وإلى ٩,١ بليون نسمة عام ٢٠٥٠.

ورأى المجلس أن الماء والطاقة عنصران متلازمان، فإنتاج الماء يحتاج إلى كمية كبيرة من الطاقة ولإنتاج الطاقة يحتاج إلى كمية كبيرة من الماء وذلك لاستخراج النفط والغاز والفحم ونقلهم ومعالجتهم، مشيرًا إلى زيادة الطلب على الماء مؤخراً بشكل لافت ومقلق في ري المحاصيل الزراعية التي تُستخدم في إنتاج الوقود الحيوي، ولذلك فإن أخذ خيار استخدام الماء في إنتاج الطاقة يحتاج إلى مراجعة، فالبيانات الأخيرة الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة تفيد أن كمية الماء العذب المستخدمة في إنتاج الطاقة

ستتضاعف بحلول عام ٢٠٣٥ وأن ٥٢٪ من ذلك الماء سيستخدم في إنتاج الكهرباء بواسطة الفحم ونحو ٣٠,٤٪ منه سيستخدم في إنتاج الوقود الحيوي.

كما أن الخيار المفضل الذي ينبغي على الدول تبنيه هو تقليل استخدام الماء في إنتاج الكهرباء والتوجه إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة حرارة الأرض والذي آن الأوان لهذه الأنواع من الطاقة أن تأخذ مكانها في إنتاج الطاقة.

وتطرق إلى التحدي الأكبر الذي تواجهه دول آسيا المتمثل في إمداد شعوبها بالماء وعليه فإنه ينبغي على حكوماتها أن تقلل من استخدام الماء في توليد الطاقة خاصة استعمال الفحم لتوليد الطاقة والمعروف بشراهته في استهلاك الماء، ولذلك فإن منظمات الأمم المتحدة تدعم تطوير استخدام بدائل أخرى لتوليد الطاقة أقل استهلاكاً للماء، وترى أن استخدام الطاقة الكهرومائية هو خيار مفضل ولم يتم استغلاله بالشكل المطلوب وخاصة في دول مثل الصين والهند.

وأشار المجلس إلى أن تحلية ماء البحر أو معالجة مياه الصرف الصحي يمكن أن توفر ماء شرب نظيفاً للدول التي تعاني من ندرة المياه مثل دول الخليج العربي، بيد أن هذه الطريقة ذات تكلفة عالية وتعتمد على استهلاك الطاقة بشكل كبير. داعياً إلى البحث في سبل خفض تكلفة الإنتاج والنظر في إمكانية استخدام الطاقة المتجددة مثل أشعة الشمس والمتوفرة لدى دول الخليج العربي كمصدر للطاقة بدلاً من حرق الوقود الأحفوري والذي ينبغي أن يوجّه في دعم التنمية بهذه البلدان.

كما أشار إلى نمو الاستهلاك الصناعي للماء بشكل هائل نتيجة للتطور الصناعي الذي يشهده العالم خاصة الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، فاستهلاك الصناعة من الماء يشكل ٢٣٪ من جملة الاستهلاك العالمي. وقد قدر أن حجم الاستهلاك الصناعي من الماء سيصل إلى ١,١٧٠كم٣ في عام ٢٠٢٥ مقارنة مع ٧٥٢كم٣ قبل عشرين عاماً أي بنسبة نمو قدرها ٥٦٪. كما قُدّر أيضاً أن كمية الملوثات المتجمعة من الإنتاج الصناعي مثل المعادن الثقيلة، المذيبات العضوية، ومخلفات المجاري السامة تصل من ٣٠٠- ٥٠٠ طن سنوياً، وبلا شك فإن جزءاً كبيراً من هذه الملوثات ستعمل على تلويث مصادر المياه.

وبعد أن أكد أن الإنتاج الصناعي نشاط لا يمكن الاستغناء عنه من أجل رفاهية أفضل لسكان الأرض، شدد على أهمية العمل على وضع معايير صارمة لمنع تسرّب الملوثات الصناعية أو التحكم فيها والتخلص منها بالطرق الصحيحة والحيلولة دون وصولها إلى مصادر المياه.

من جهة أخرى وفي مداخلة له في الجلسة الثالثة التي كان موضوعها «الخطوات التشريعية والسياسات العامة للأمن الغذائي واستقرار الأسعار للمواد الخام» تطرق عضو المجلس الدكتور منصور الكريديس إلى التجربة الرائدة للمملكة العربية السعودية في توفير السلع الأساسية من خلال دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين للإنتاج الزراعي منذ أربعة عقود حيث وصلت المملكة إلى الاكتفاء الذاتي لكثير من السلع الغذائية ولحوم الدواجن والبيض والحليب والتمور.

وأكد أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للاستثمار الزراعي الخارجي في دول تتمتع بميزة نسبية في الاستثمار الزراعي وذلك بهدف تعزيز الأمن الغذائي حيث رصدت المملكة ثلاثة مليارات ريال لهذا الغرض.

وشهدت الجلستان الثالثة والرابعة العديد من أوراق العمل والمداخلات التي قدمها بعض رؤساء وأعضاء الوفود حول موضوع الإجراءات التشريعية والسياسات العامة للأمن الغذائي واستقرار أسعار المواد الخام، والتغير المناخي والاقتصاد المحافظ على البيئة، وموضوع إدارة المياه المستدامة من أجل التنمية الصناعية والأمن الغذائي وإنتاج للطاقة: نحو جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥م.

في كلمته أمام الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي في (كيتو)

رئيس مجلس الشورى يدعو إلى نشر قيم الحوار والتسامح وبناء علاقات تعاون وسلام بين الثقافات والشعوب والدول

شارك مجلس الشورى في أعمال اجتماعات الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات البرلمانية المتزامنة معها الذي عقد في العاصمة كيتو بجمهورية الإكوادور.

ورأس وفد المجلس خلال الاجتماعات رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في حين ضم الوفد معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعددًا من أعضاء المجلس.

رئيس المجلس: المملكة تؤمن بالحوار كأحد الوسائل الفاعلة من أجل حياة كريمة ومستقرة

ودعا معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ المجتمع الدولي إلى ضرورة التعاون الجاد سعياً لنشر قيم الحوار والتسامح والاعتدال وبناء علاقات تعاون وسلام بين الثقافات والشعوب والدول، حيث إنه لا مخرج من ذلك إلا بالالتقاء على كلمة سواء عبر الحوار بين أتباع الأديان والحضارات.

جاء ذلك في كلمة لمعاليه في مستهل أعمال الجمعية، حيث أفاد معاليه أنه نتيجة لجهود المملكة المستمرة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – فقد أسس – أيده الله – بالتعاون مع كل من مملكة أسبانيا وجمهورية النمسا مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بالعاصمة النمساوية – فيينا – والذي افتتح ولله الحمد في١٢ محرم ١٤٣٤هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م، إيماناً منه بأن الإنسان قادر على أن يجعل العالم واحة سلام واطمئنان يتعايش فيه أتباع الأديان والمذاهب والفلسفات، ويتعاون الناس فيه مع بعضهم باحترام، ويواجهون المشاكل بالحوار لا بالعنف.

وأوضح معالي رئيس مجلس الشورى أن المملكة تؤمن بأن الحوار أحد الوسائل الفاعلة من أجل حياة كريمة ومستقرة، ومن هذا المنطلق فقد سعت حكومة المملكة على الصعيد المحلي بنشر ثقافة الحوار على نطاق واسع حيث أسست قبل سنوات مركزاً وطنياً مختصاً بالحوار وهو مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ومقره العاصمة الرياض والذي يشارك فيه جميع مكونات المجتمع السعودي، ويعقد لقاءات حول كل القضايا التي تهم المجتمع السعودي في أروقة هذا المركز وفي مناطق المملكة المتعددة، كما سعت المملكة إلى تطوير برامج التعليم، ومحو الأمية، وتوفير فرص العمل، والتأهيل والتدريب، وابتعاث أكثر من مئة وخمسين ألف طالب وطالبة إلى جميع قارات العالم، مما يعكس الإيمان بأن العلم والمعرفة من أهم أدوات الحوار والفهم الصحيح للآخر، كما شاركت المرأة السعودية في الدورة الحالية لمجلس الشورى ولأول مرة بعضوية ثلاثين امرأة ما يشكل ٢٠٪ من مقاعد المجلس، وستشارك أيضاً في عضوية المجالس البلدية في دورتها المقبلة.

الدكتور محمد آل عمرو يشارك في أعمال اجتماعات جمعية الأمناء العامين الدوليين المنبثقة عن الاتحاد البرلماني الدولي

وقال معاليه إن مؤتمركم يطرح موضوعاً مهماً

يعد أحد أهم القضايا والتحديات الملحة التي يواجهها العالم وتؤثر في مقوماته البشرية والبيئية، ولا شك أننا جميعا نتفق على أن تحقيق "رخاء المعيشة" للشعوب هو الهدف الأسمى للتنمية، ولكن الحلول والأساليب والنظريات لتحقيق ذلك الهدف عديدة ومختلفة.

وأضاف معالي رئيس المجلس إن العالم يمر اليوم بمتغيرات متسارعة توجب علينا إعادة ترتيب أولوياتنا التنموية، فما كان بالأمس من كماليات الحياة الإنسانية الكريمة أصبح اليوم من ضرورات التنمية وأولوياتها، كما أن نجاح أي تجربة تنموية رهنٌ بحسن استغلال الظروف والمقومات التي يمتلكها كل بلد والتعامل معها وفق حكمة ومسؤولية وخطط إستراتيجية مدروسة، ومن الواجب على الجميع التكاتف في هذا المجال من أجل دعم الدول التي تفتقد للقدرة على فعل التنمية في أوطانها حتى لا تتوقف عن الركب التنموي العالمي، ولتنعم جميع الشعوب بمستوى عادلٍ من الرخاء والتنمية، كل ذلك من أجل تحقيق عالم أكثر رخاءً واستقراراً وسلاماً ينعم فيه الجميع قدر الإمكان برغد العيش وصيانة الكرامة الإنسانية.

> **د. آل الشيخ:** نتفق على أن تحقيق رخاء المعيشة للشعوب هو الهدف الأسمى للتنمية، ولكن أساليب تحقيق ذلك مختلفة

وبين معاليه أن المملكة تعد بفضل الله من أكثر الدول إسهاماً في تقديم المعونات الإنسانية والإنمائية مقارنة بإجمالي الناتج الوطني على مستوى العالم حيث بلغت نسبة ما قدمته المملكة هو ٠,٤٥ ٪ من المتوسط السنوي لإجمالي الناتج الوطني، في حين أن النسبة المقررة لدى الأمم المتحدة هي سبعة من عشرة في المائة، والمملكة تقدم تلك المساعدات لمختلف دول العالم في الشرق والغرب والشمال والجنوب بلا استثناء، ودون تفريق بين دين وعرق أو جنسية وقد أسهمت تلك المساعدات بفضل الله تعالى في معالجة الكثير من الأزمات.

وأفاد أنه في ظل النقاش الدولي المستمر حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والبشرية والظروف الاقتصادية والاجتماعية العالمية فإن المملكة، ومن خلال تواجدها ضمن مجموعة العشرين، تؤكد على دعم الجهود الرامية لاستقرار الاقتصاد العالمي ونماء التجارة العالمية واتخاذ المزيد من الإجراءات لتحرير التجارة وتجنب السياسات الحمائية، مبيناً أن المملكة تحرص على أن تكون جهود إصلاح النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي من خلال المؤسسات القائمة لبناء نظام اقتصادي عالمي يقوم على شراكة جديدة بين الدول النامية والدول المتقدمة، على أساس من التعاون والعدل والمساواة والشفافية والمنافع المتبادلة كما أنه على المستوى الداخلي فإن مسيرة البناء في المملكة تسير وفق خطط تنموية خمسية بلغت حتى الآن تسع خطط تنموية حققت المملكة من خلالها قفزات نمو سريعة ونهضة حضارية شاملة نقلتها إلى مرحلة الإنماء السريع.

وتطرق معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ في كلمته إلى أهمية القضية الفلسطينية حيث لا تزال فلسطين الجريحة تئن تحت وطأة الاحتلال والتعسف من قبل الكيان الإسرائيلي، ويُمارس في حق شعبها صنوف العدوان والظلم والتهجير في تحد سافر لكافة الأعراف والمواثيق الدولية، وفي رفض لكل مبادرات وقف العنف الأمر الذي يتوجب علينا الوقوف ضده وتكثيف الجهود لحشد موقف دولي موحد للضغط على إسرائيل لإيقاف عدوانها وتوسعها في بناء المستوطنات وابتلاع مزيد من الأراضي الفلسطينية واستئناف المفاوضات وفق المواثيق الدولية المعروفة ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

> **رئيس المجلس:** لا تزال فلسطين الجريحة تئن تحت وطأة الاحتلال والتعسف ويُمارس في حق شعبها صنوف العدوان والظلم والتهجير

كما لفت إلى الوضع في سوريا، وقال: تزداد كل يوم الأوضاع المأسوية والإنسانية التي يعيشها أبناء الشعب السوري وما يقوم به النظام السوري من جرائم بشعة من تنكيل وتعذيب وقتل ممنهج وتشريد ونزوح للشعب المغلوب على أمره خوفاً من بطش هذا النظام، وقد بلغت هذه الجرائم مستويات لا يمكن أن يبرر صمت المجتمع الدولي عنها، أو عدم عمل أي فعل لردعها، مؤكداً أن على المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات والقرارات اللازمة لوقف هذه الجرائم والعنف عن الشعب السوري وإنهاء انتقال السلطة بكل الوسائل الممكنة.

واختتم معاليه كلمته داعياً جميع البرلمانيين إلى بذل كل المساعي والجهود من أجل ترسيخ الاحترام المتبادل وجعل الملتقيات البرلمانية فرصة لتلاقي الثقافات وتلاقح الأفكار وتداول الرؤى وتبادل الخبرات وتعزيز الحوار في جو من الود والتسامح.

> **المملكة** سعت إلى تطوير برامج التعليم وتوفير فرص العمل والتدريب وابتعثت أكثر من ١٥٠ ألف طالب إلى جميع قارات العالم

وكان رئيس جمهورية الأكوادور رفائيل كوريا قد افتتح في العاصمة الاكوادورية كيتو أعمال الدورة ١٢٨ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي، وذلك في حفل رسمي حضره معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ورئيس البرلمان الأكوادوري فرناندو كويفا ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي عبدالواحد الراضي، وجمع من رؤساء البرلمانات بدول العالم، وعدد من كبار المسؤولين بالأمم المتحدة.

كما حضر الافتتاح وفد مجلس الشورى الذي يضم معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو ووفد مجلس الشورى .

وألقى الرئيس الإكوادوري كلمة أعرب فيها عن إعجابه بالاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه السامية مشيرًا إلى انه من المهم أن يجتمع برلمانيو العالم تحت مظلة الاتحاد لمناقشة التعاون البرلماني فيما يواجه العالم من تحديات. كما ألقى كل من رئيس البرلمان الإكوادوري فيرناندو كويفا وممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي كلمات بهذه المناسبة.

وفي أعمال الاجتماعات شارك وفد المجلس في حلقات المناقشة التي عقدت ضمن أعمال الدورة، ومنها حلقة نقاشية حول تقنين استخدام المخدرات سعياً لكبح جماح الجريمة المنظمة،

وحلقة أخرى حول معالجة حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى ورشة عمل حول ضمان المساءلة لصحة المرأة والطفل، وورشة عمل أخرى حول رؤية جديدة للتنمية.

كما شارك مجلس الشورى في الاجتماعات التنسيقية للمجالس والاتحادات البرلمانية الخليجية والعربية والإسلامية التي تعقد على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي لتنسيق المواقف بشأن الموضوعات والقضايا التي ستطرح خلال اجتماعات الجمعية العمومية.

جرائم النظام السوري ضد شعبه بلغت مستويات لا يمكن أن يُبرر صمت المجتمع الدولي عنها

وتناولت اجتماعات الجمعية العمومية عدداً من الكلمات لرؤساء برلمانات دول العالم الأعضاء بالاتحاد، تركزت حول الوضع السياسي والاقتصادي العالمي، ودور البرلمانيين في سد الفجوة بين البرلمانات والشعوب، والوضع في سوريا. وتم خلال اجتماعات الجمعية العمومية اعتماد البند الطارئ بشأن التعاون الدولي لمساعدة اللاجئين السوريين ومساعدة الدول المستضيفة لهم.

من جهة أخرى شارك معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في أعمال اجتماعات جمعية الأمناء العامين الدوليين المنبثقة عن الاتحاد البرلماني الدولي، لمناقشة أساليب عمل الأمانات وسبل تطويرها .

وشارك وفد مجلس الشورى في المناقشات العامة خلال هذا الاجتماع التي دارت حول موضوع "من نمو جامد إلى تنمية مزدهرة نحو (رخاء المعيشة).. نهج جديد وحلول جديدة..، فيما عقدت اللجان الثلاث الدائمة بالاتحاد اجتماعاتها لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، حيث بحثت اللجنة المعنية بالسلام والأمن الدولي موضوع تعزيز المسؤولية للحماية "دور البرلمان في حماية حياة المواطنين"، وناقشت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة التي رأسها عضو المجلس الأستاذ صالح الحصيني موضوع "التجارة العادلة وآليات التمويل المبتكرة للتنمية المستدامة"، في حين بحثت اللجنة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان التي موضوع "استخدام وسائل الإعلام، بما فيها الإعلام الاجتماعي" .

وقد اختتمت أعمال الجمعية باعتماد القرارات الصادرة بعد عقد لجان الاتحاد الثلاث الدائمة اجتماعاتها التي تعنى بالأمن والسلامة الدوليين والاقتصاد العالمي والديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما تم اعتماد البند الطارئ الذي من خلاله طالب البرلمانيون المجتمع الدولي بمساعدة الدول المجاورة لسوريا لإيواء اللاجئين السوريين المتضررين من الأزمة في سوريا. وتم الاتفاق على عقد الاجتماع القادم للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في العاصمة السويسرية جنيف.

وشارك معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في الاجتماع التشاوري للأمناء العامين الأعضاء في الدول الإسلامية المنعقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي حيث تمت مناقشة إنشاء جمعية تضم الأمناء العامين للدول الإسلامية لتبادل الخبرات والتجارب البرلمانية وتم الاتفاق على النظر في تأسيس جمعية لذلك.

من جانب آخر شارك وفد المجلس في أعمال الاجتماعين التنسيقيين للمجموعة الخليجية التي تضم أعضاء المجالس الخليجية المشاركين في اجتماعات الاتحاد والمجموعة العربية التي تضم أعضاء الاتحاد البرلماني العربي، ويهدف الاجتماعان إلى بحث وتنسيق الجهود الرامية لدعم الموضوعات الخليجية والعربية خلال اجتماعات الاتحاد الدولي.

اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة برئاسة أ. صالح الحصيني ناقشت موضوع « التجارة العادلة وآليات التمويل المبتكرة للتنمية المستدامة»

وعلى صعيد آخر أشادت لجنة النساء البرلمانيات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – بتعيين (٣٠) امرأة في عضوية مجلس الشورى والمشاركة في الانتخابات البلدية كناخبة ومرشحة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

وقال رئيس اللجنة السيناتور الكندي دونل اوليفير في تقريره الذي تلاه ضمن أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الثامن والعشرين بعد المائة: إن هذا القرار يأتي ضمن تبني المملكة لمشروعات إصلاحية تنبع من حاجتها إلى تطوير أداء مؤسساتها في إطار يناسب روح العصر، وبالنظر إلى ما حققته المرأة في المملكة من إنجازات متلاحقة في مجالات التعليم والطب والثقافة والحضور الاجتماعي الفاعل.

لجنة النساء البرلمانيات تشيد بقرار تعيين (٣٠) امرأة في عضوية مجلس الشورى والمشاركة في الانتخابات البلدية

ولفت رئيس لجنة النساء البرلمانيات إلى أن ذلك القرار يعبر عن أهم أهداف اللجنة التي أنشئت من أجلها والمتمثل في دعم مشاركة المرأة وتمكينها من إبداء رأيها في مختلف الموضوعات العامة التي تهم كل دولة عضو في الاتحاد، والمشاركة في التشريع والرقابة وصنع القرار عبر وجودها تحت قبة المجالس والبرلمانات داعياً البرلمانات التي ليس لديها نساء عضوات في البرلمانات إلى الاقتداء بالمملكة العربية السعودية وتعيين نساء في برلماناتها.

وأعرب السيناتور دونل اوليفر عن أمله في أن تعمل المرأة السعودية في تحقيق أداء برلماني مميز يدعم مسيرتها الحضارية، ويحقق المكاسب لوطنها وللمجتمع السعودي في إطار صلاحيات واختصاصات مجلس الشورى.

كما طالب من جميع الحضور بالوقوف وتحية وفد مجلس الشورى المشارك حيث قام الجميع بذلك .

ويعد الاتحاد البرلماني الدولي الذي تأسس عام ١٨٨٩م في جنيف أقدم منظمة دولية سياسية متعددة الأطراف، ويضم بين أعضائه حالياً ١٨٠ برلماناً وطنياً من مختلف دول العالم، كما أن لجنة النساء البرلمانيات تضم البرلمانيات في العالم وتعنى بدعم قضايا المرأة خاصة في دعمها وتمكينها من المشاركة في وضع الأنظمة وصنع القرار .

مخاطر الشراء باستخدام الهاتف النقال

د. جبريل حسن العريشي

من المتوقع أن يقوم المستهلكون بشراء ما قيمته ١,٣ ترليون دولار من البضائع في عام ٢٠١٥، وذلك باستخدام تقنية الدفع من خلال الهاتف النقال، وهو ما يبلغ ٤ أضعاف ما يتم شراؤه اليوم بهذه الطريقة.

وهذا الأسلوب للدفع يسمح للعملاء بإتمام عمليات الشراء بواسطة الهواتف النقالة، والتي تحولت بهذا الأسلوب إلى بطاقات دفع افتراضية، فهو يتيح للهواتف الذكية المدعومة بهذه الخاصية إرسال واستقبال المعلومات لاسلكياً مع جهاز قارىء عند نقطة البيع POS في المتجر، وبمجرد قيام العميل بتقريب هاتفه النقال من هذا الجهاز على مسافة بضع سنتيمترات فإن الجهاز يقوم بقراءة رقم الهاتف النقال ورقم التعريف شخصي PIN لاسلكيًا باستخدام تقنية التعرف باستخدام البث اللاسلكي RFID، وهي تقنية تعتمد على الوسيمات – أو العلامات – الإلكترونية لتخزين البيانات الخاصة بالبطاقة الائتمانية أو الهاتف النقال. ويتم استخدام تلك الوسيلة سواء في متاجر البقالة أو في المقاهي أو المطاعم حيث يتم خصم قيمة المشتروات من المحفظة المالية لصاحب الهاتف النقال في أحد المصارف أو من حساب بطاقته الائتمانية.

وفي محاولة لإثبات نقاط الضعف في تقنيات الدفع اللاسلكية، قام أحد خبراء التأمين بتطوير تطبيق على هاتفه النقال من طراز سامسونج، يسمح له بالتلويح بهاتفه على المحفظة الجلدية في الجيب الخلفي من بنطال أي شخص يمشي بجواره، فيستطيع بذلك نقل بيانات بطاقة الائتمان في تلك المحفظة إلى هاتفه، ثم يقوم باستخدام هاتفه في أي محل قريب لشراء ما يلزمه على حساب تلك البطاقة باستخدام تقنية الدفع من خلال الهاتف النقال.

لقد ارتفع عدد الهجمات الخبيثة على الهواتف النقالة في أمريكا بمقدار ١٨٪ وعلى مستوى العالم بمقدار ١٥,٣٪ منذ عام ٢٠١١. ويتوقع الخبراء أن حجم الخسائر التي ستنجم من عمليات الغش والاحتيال مع هذا الأسلوب من االدفع سيبلغ عدة مليارات دولار سنويًا، حيث يستطيع المجرمون الوصول إلى المحفظة المالية للهاتف النقال عن طريق سرقة الهاتف، أو تنزيل شيفرة خبيثة عليه. فنسبة الهواتف النقالة غير المحمية بكلمة سر تبلغ حوالي ٧٠٪، وذلك حسب ما ورد في تقرير أحد كبار بائعي الحلول الأمنية للأجهزة النقالة، والآباء يسمحون لأطفالهم باللعب بهواتفهم دون النظر إلى احتمالية تنزيل بعض البرمجيات الخبيثة التي قد تؤدي إلى الاستيلاء على بياناتهم السرية المخزنة على الهاتف، وفي بعض الأحيان تكون الحلقة الضعيفة هي اكسسوارات الهاتف وليس الهاتف نفسه، ولعل هذا هو سبب قيام ١٢٪ فقط من الأمريكيين بتجربة الدفع من خلال الهاتف النقال.

وتتسابق البنوك ومقدمو الخدمات النقالة لبناء أو شراء حلول تأمينية دفاعية، وهناك استثمارات ضخمة مخصصة الآن لحل هذه المشكلة. وقد قامت شركة Guardian analytics بتطوير برنامج حاسوبي للبنوك لتحليل المعاملات السابقة للمستهلكين، سواء كانت مشترياتهم صغيرة أم كبيرة، وذلك للتحقق من أن الهواتف لم يتم سرقتها. وقد أعلنت شركة PayPal أنها قد حددت أكثر من ١٠٠٠ متغير – تقوم بتطويرهم بصورة مستمرة – يمكن استخدامهم في المساعدة على التأكد من صحة المعاملة باستخدام ما أسمته بمفهوم «الأمن السياقي» أي التحقق من صحة المعاملة بتحليل الظروف والبيانات المتعلقة بها، كما أن هناك أدوات برمجية للتأمين– في إطار هذا الأمن السياقي– تستطيع تحديد مكان المستخدم والتحقق من أنه هو الذي يقوم باستخدام جهازه المعتاد. فقد قام باحث بتسجيل الضوضاء الصوتية في المتجر – والموجودة في خلفية عملية الدفع باستخدام الهاتف النقال– مرتين: مرة بواسطة الهاتف النقال ومرة أخرى بواسطة الجهاز القارىء، ثم قام بإرسال التسجيلين الصوتيين لاسلكيًا إلى جهاز خادم لمطابقتهما، والهدف من هذه العملية هو منع الهجوم غير المباشر حين يقوم محتال بالتقاط بيانات إحدى بطاقات الائتمان بواسطة الهاتف النقال ثم إرسالها إلى شريك له عبر البحار، والذي يمكنه حينئذ أن يقوم بعملية الشراء بواسطة هاتفه النقال، وبهذا التسجيل يمكن اكتشاف أنه محتال.

إن تحديد الجهة المسؤولة عند حدوث عمليات الاحتيال هو أمر صعب، فهي مسؤولية يشترك فيها ببساطة ثلاثة أطراف: مقدم خدمة الدفع، والبنوك، والشبكة اللاسلكية الناقلة للإشارة، ولذا فإنه في كثير من الأحيان – حينما تعجز تلك الأطراف عن تحديد الجهة المسئولة– يتم تحميل المسئولية للمستخدم نفسه.

إلا أن الأمر الإيجابي هو أنه يمكن إيقاف المحفظة المالية للهاتف النقال إذا فقد أو سرق، وذلك بإجراء مكالمة هاتفية واحدة، وهو أمر أيسر من إيقاف البطاقة الائتمانية المسروقة والذي قد يحتاج لعدة ساعات وعدة مكالمات.

عضو مجس الشورى

مطالبة باستراتيجية لزيادة مساهمات القطاع الخاص في التعليم العام
لائحة تنظيم المدارس الأهلية.. مزيد من القيود أم مزيد من الحوافز؟

سمو الأمير خالد بن عبدالله آل سعود

ناقش مجلس الشورى في جلسته العادية الثانية عشرة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٤/٥/٢٠هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مشروع لائحة تنظيم المدارس الأهلية الذي تلاه سمو رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود، حيث أوصت اللجنة بالموافقة على مشروع اللائحة وفق التعديلات التي أدخلتها من أبرزها رفض دخول المستثمر الأجنبي في قطاع التعليم، كما أوصت اللجنة باستحداث وكالة في وزارة التربية والتعليم للتعليم الأهلي ترتبط بمعالي نائب الوزير.

وأضافت اللجنة ثلاث مواد جديدة على مقترح المشروع دعت في إحداها إلى تشكيل مجلس للمدارس الأهلية يقدم الاستشارات والمقترحات لتطوير التعليم الأهلي ويجتمع مرتين على الأقل في العام، بينما نصت المادة الثانية التي أضافتها اللجنة على دعم المدارس الأهلية التي تطبق مناهج وزارة التربية والتعليم مالياً بواقع ٢٠٠٠ ريال عن كل طالب سعودي على أن لا يزيد عدد الطلاب في الفصل الواحد عن ٢٥ طالباً وأن يكون المقر مبنى تعليمياً في أصله وأن تزيد نسبة السعودة عن ٨٠٪ على أن يُراجع مقدار هذا الدعم كل ثلاث سنوات.

كما دعت المادة الثالثة إلى أن تتكفل الوزارة بتوفير الكتب الدراسية لكافة الطلاب الذين يدرسون المنهج التعليمي المعتمد، والإشراف التربوي، وفي الجانب الآخر توفر وزارة المالية القروض الميسرة لإنشاء المباني المدرسية فيما توفر وزارة الشؤون البلدية والقروية الأراضي للمدارس.

وفي بداية المناقشة لمشروع اللائحة لاحظ أحد الأعضاء أن اللائحة لم تتحدث عن المدارس الأهلية التي تطبق المناهج السعودية باللغة الإنجليزية، كما أنها لم تورد ما يخص الأنشطة الاجتماعية والرياضية، وكذلك المواقع والأجهزة والمعدات الخاصة بذلك، كما لاحظ أن بعض مواد اللائحة قيدت التعليم الأهلي بشكل واضح، مما يؤدي إلى إعاقة تميزها، بسبب هذه المواد المقيدة، كما لم تحدد اللائحة صاحب الحق في تغيير اللائحة أو تعديلها.

ولاحظ عضو آخر أن المادة «الرابعة عشرة» نصت على أن رئاسة المجلس التنسيقي للمدارس الأهلية تكون لوكيل الوزارة للتعليم الأهلي، وكذلك تم إيراده من ضمن الأعضاء، كما لاحظ أن الفقرة «الأولى» من المادة «الخامسة والعشرين» لم تتضمن الإجراءات في حال لم تلتزم المدارس الأهلية بالشروط بعد أخذ الدعم.

وانتقد أحد الأعضاء الضعف في صدر الفقرة الأولى من المادة «التاسعة»، ورأى أنه من الأنسب إعادة صوغها لتكون: «الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية..»، كما رأى تسمية اللائحة بلائحة المدارس غير الحكومية؛ لتشمل التعليم الأجنبي

والتعليم الأهلي، وإيراد تعريف للمدارس الأهلية حتى لا تلتبس مع المدارس الأخرى، كالمدارس الأجنبية وغيرها.

من جانبه قال عضو آخر إنه من غير المناسب اشتراط الحصول على الشهادة الجامعية للاستثمار في المدارس الأهلية، وأن يوضع بدلاً عن ذلك مشرفًا متخصصًا لديه المهارات المطلوبة، وأكد عدم حذف شرط القدرة المالية من شروط الترخيص لفتح المدارس الأهلية في المادة «الرابعة»؛ لأنه لا بد من تقديم الجدوى الاقتصادية لكل مشروع يتقدم إليه.

وعارض العضو حذف المستثمر الأجنبي من المرخص لهم لفتح المدارس الأهلية، لأن جميع المدارس تخضع لإشراف الوزارة، في جميع النواحي بما تقتضيه مصلحة التربية والتعليم، فلا يوجد مانع من الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في إنشاء المدارس خاصة لمن لديه خبرة في هذا المجال.

وتوقف العضو عند أعضاء مجلس الإدارة بحسب اللائحة مبدياً استغرابه لعدم وجود ممثل لوزارة التعليم العالي في المجلس، في الوقت الذي نصت اللائحة على وجود ممثل لوزارة الداخلية مع أنه لا ضرورة له بحسب العضو، كما رأى عدم تمثيل هيئة التقويم للتعليم العام في مجلس الإدارة؛ لأنها هيئة مستقلة ومحايدة مهمتها تقويم مدارس التعليم العام؛ وبالتالي لا يجوز أن يكون أحد أعضائها في لجان استشارية في الوزارة ويحصل على مقابل مادي لعضويته، وأشار إلى ما تضمنته الفقرة «الخامسة» من المادة «الخامسة والعشرون» ورأى أنه من الأولى أن توفر وزارة الشؤون البلدية والقروية الأراضي للمدارس الحكومية، لأن المدارس الأهلية مشروع استثماري تعود أرباحه لصاحب المشروع.

من جانبه أشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة لم توضح في تقريرها أنها استدعت بعض ملاك المدارس الأهلية لاستطلاع آرائهم في هذا الموضوع الذي يهمهم، لذا يحسن من اللجنة بعد العودة استدعاء نخبة من ملاك هذه المدارس؛ لأخذ وجهة نظرهم في هذه اللائحة التي ستطبق عليهم، ولاحظ العضو أن التعليم العام يواجه ضغوطًا كبيرة، والتعليم الأهلي هو البديل المناسب، مشيراً إلى أن المستهدف في الخطة الخمسية للتعليم الأهلي أن تكون النسبة (٢٥٪)؛ والآن النسبة المعمول بها وصلت إلى (١٠٪) منذ عام ١٤٢٥هـ. لذا، يحسن دراسة إستراتيجية زيادة مساهمات القطاع الخاص في التعليم العام، والتي أجرتها الوزارة؛ لوجود نقاط جديرة أن تترجم إلى مواد في اللائحة بمواد مباشرة.

وطالب العضو بوضع قيد يتعلق بالشخص الاعتباري وأن تكون الملكية من قبل أشخاص سعوديين، كما يحسن في المادة «الخامسة» أن تنص على أن لا يقل عرض الشارع المقامة عليه المدرسة الأهلية عن (٣٠) متراً، كما يحسن أن يتم نقل النص المتعلق بإلغاء الترخيص في المادة «العاشرة» إلى المادة «السادسة والعشرين» الخاصة بالعقوبات.

وعارض عضو آخر حذف الفقرة (ج) من المادة «الرابعة» المتعلقة بالاستثمار الأجنبي؛ لاسيما أنه قد يسهم في الارتقاء بمستوى الكم والنوع للتعليم الأهلي في بلادنا، ويعمل أيضًا على إيجاد المنافسة الشريفة، كما يحسن في المادة «العاشرة» إعادة صوغ اسم المجلس؛ بحيث تحذف كلمة (التنسيقي) ليكون الاسم: «مجلس المدارس الأهلية».

وطالب العضو أن يكون المجلس برئاسة وزير التربية والتعليم، وأن يعطى صلاحيات أكبر لرسم السياسة العامة للتعليم الأهلي، واقترح العضو أن يتضمن مشروع اللائحة بعض الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع التعليم الأهلي على استيعاب الفئات الخاصة.

وقال أحد الأعضاء إن واقع التعليم الأهلي حاليًا لا يعكس حجم الآمال المعلقة على مخرجاته، في ظل مواجهته للعديد من المعوقات؛ منها: بطء استخراج تأشيرات المعلمين، وصعوبة استخراج وتجديد التراخيص، وعدم وجود هيئة مستقلة تمنح الترخيص للتعليم الأهلي إضافة إلى تسرب المعلمين أثناء العام الدراسي وعدم إيجاد بديل جاهز.

وطالب بتكليف الجهات المعنية، بدراسة معوقات الاستثمار في المدارس الأهلية والتنسيق بين الجهات المعنية ومشاركة الجهات الشريكة «صندوق تنمية الموارد البشرية، وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، وزارة الخدمة المدنية» لوضع الحلول وتذليل الصعاب.

تساؤلات عن مصير تقرير ديوان المراقبة.. وتسرب الأطباء بمستشفى الملك خالد للعيون

قوائم انتظار المرضى.. إغلاق ملف المريض.. خلو المستشفى من غرف الإنعاش.. تثير تساؤلات الأعضاء

د.محسن الحازمي

انتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٤/٥/٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون لعام ٢٠١١م، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير من لجنة الشؤون الصحية والبيئة عن تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.

وركزت اللجنة في تقريرها على أهمية قيام المستشفى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للتوسع في قبول الأطباء السعوديين في برنامج الزمالة السعودية في طب وجراحة العيون وتخصصاتها الدقيقة وكذلك المتخصصين في مجال البصريات الطبية، كما أيدت اللجنة بأن يعمل المستشفى باعتباره من المستشفيات المرجعية المتميزة في مجال طب العيون بإنشاء سجل وطني لأمراض العيون المختلفة، وضمنت اللجنة في توصياتها المقدمة للمجلس أن ينسق المستشفى مع وزارة الصحة لإنشاء مراكز طبية متخصصة في تأهيل ضعاف البصر في مختلف مناطق المملكة.

وانتقدت إحدى العضوات تقرير المستشفى وشبهته بالتقرير الإعلامي ورأت عدم مناسبة تقديم المستشفى مثل هذا التقرير لمجلس الشورى، ولاحظت أن التقرير لم يتطرق لحالات التنويم، ومتوسط فترة الإقامة للمرضى، والمؤشرات الأخرى، كما لم يرد في التقرير أي بيانات عن ميزانية المستشفى، وعدد الأسرة المتوفرة، وأعداد القوى العاملة وتوزيعهم حسب التخصصات الطبية، وبرامج المستشفى.

وانتقدت عضوة أخرى عدم إيراد ملحوظات ديوان المراقبة العامة على المستشفى في عام التقرير، والذي تفاجأ الرأي العام بنشر تفاصيله في الصحافة، والذي كشف عن تجاوزات مالية وإدارية وطبية كبيرة.

وتساءلت عن أسباب ازدياد الاستقالات الجماعية التي تمت من قبل الأطباء في المستشفى، فمن المهم أن يناقش تقرير ديوان المراقبة العامة والإشكاليات بشفافية.

وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كانت هناك خطة عملية مدروسة لمراجعة قوائم انتظار المرضى بشكل دوري ومنتظم؟ وهل اطلعت اللجنة على هذه الخطة؟ لاسيما أن التقرير أوضح أن قوائم الانتظار تتراوح ما بين (٤٤,٠٠٠) إلى (٥٢,٠٠٠) مريض، فالمريض سيضطر أن ينتظر سنتين للحصول على الرعاية الصحية، كما أن هناك استقالات جماعية من قبل الأطباء المتخصصين في المستشفى؛ فما أسباب ذلك؟

وطالبت إحدى العضوات المستشفى بتوضيح أسباب عدم تطبيق الاتفاقية المبرمة مع جامعة (جونزهابكنز)، حيث لم تتقيد الجامعة بهذه الاتفاقية، ولم يجلب من الجامعة سوى طبيبين منذ توقيع الاتفاقية.

وانتقد عضو آخر ما ورد في التقرير عن عدد عمليات زراعة القرنية وإغفال نتائج تلك العمليات، وطالب أن تتضمن الأهداف المستقبلية للمستشفى خططاً علاجية واضحة لتلبية حاجة المواطنين العلاجية.

من جانبه أشاد أحد الأعضاء بدور المستشفى في مجال التعليم والتدريب ومجال الأبحاث، وطالب بتعديل صوغ التوصية «الأولى» للجنة؛ بحيث لا تقتصر التوصية على ضعاف البصر فحسب، وإنما تشمل ذوي الإعاقة البصرية من مكفوفين وضعاف البصر، وأن تشير التوصية إلى أهمية التنسيق مع جمعيات المكفوفين التي يوجد فيها مراكز لتدريب وتأهيل المكفوفين، لاسيما أنه قد ظهرت جمعيات تعنى بتأهيل وتدريب ذوي الإعاقة البصرية في المملكة، كما أن الدراسات أظهرت أن الغالبية العظمى من الذين يندرجون تحت مصطلح المكفوفين يوجد لديهم بقايا بصرية دون مستوى ضعف البصر، لكنهم وللأسف لا يستفيدون من ذلك.

وذكر أحد الأعضاء بأن ديوان المراقبة العامة لاحظ تسرب الأطباء بسبب سوء الإدارة في مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، وأن ذلك أدى إلى تسرب الكفاءات من الأطباء المميزين. وأكد العضو أهمية معالجة ذلك.

وطالب أحد الأعضاء اللجنة بأن تشير إلى أن هذا التقرير قديم ولابد من تحديث المعلومات الواردة فيه، كما لاحظ أن التوصية «الثانية» للجنة لا ترتقي أن تصدر من المجلس، مطالباً بأن لا يصدر من المجلس إلا توصيات قوية وملزمة.

واستغرب أحد الأعضاء خلو قائمة الأهداف المستقبلية للمستشفى من واجب التثقيف والتوعية بأهم أمراض العيون المتفشية في المملكة، وأسباب تفشيها، وسبل الوقاية منها، مقترحاً توصية تؤكد على ذلك.

ولفت عضو آخر إلى أن المستشفيات التخصصية؛ ومنها مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون يلاحظ أنها تسارع إلى إغلاق ملف المريض بعد فترة وجيزة من إجراء الجراحة، أو حتى بعد تقديم العلاج له لسنة أو سنتين، مع أن غالبية المرضى يأتون من مناطق بعيدة وهذا الإجراء فيه سلب لحق المواطن في استمرار العلاج، خاصةً ما يتعلق بأمراض العيون التي تستلزم رعاية دائمة.

ورأى أحد الأعضاء أنه من المناسب إعادة صوغ التوصية «الأولى» ليصبح نصها: «إنشاء مراكز طبية متخصصة في تأهيل ضعاف البصر في مختلف مناطق المملكة» وكذلك إعادة صوغ التوصية «الثانية» ليصبح نصها: «إنشاء سجل وطني لأمراض العيون المختلفة»، وكذلك إعادة صوغ التوصية «الثالثة» ليصبح نصها: «التوسع في قبول الأطباء السعوديين في برنامج... إلخ».

وتساءلت إحدى العضوات عن سبب خلو مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون من غرفة إنعاش للصغار، وغرفة إنعاش للكبار، فكثير من الأمراض المتعلقة بالعين تحال إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي لوجود أطباء متخصصين.

وتمنت العضوة أن تكون المستشفيات الأربعة الجديدة المتخصصة في العيون شاملة لجميع التخصصات التي لها علاقة بأمراض العيون كالسكري والأمراض والأورام المختلفة.

راتب نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وراتب شهر عن كل سنة من السنوات التالية

مجلس الشورى يدرس تعديل مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الخدمة المدنية

د.محمد آل ناجي

وافق مجلس الشورى بالأغلبية على ملاءمة دراسة مقترح تعديل مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الخدمة المدنية وأحال الموضوع إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية لدراسته دارسة تفصيلية ومعمقة ورفع تقريرها بشأنه للمجلس لمناقشته.

وأيدت لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس المقترح المقدم من عضو مجلس الشورى السابق المهندس إحسان عبدالجواد بناء على المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى بتعديل المادة ٥٣ من لائحة الحقوق والمزايا المالية لموظفي الخدمة المدنية لتصبح مكافأة نهاية الخدمة «أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية» بدلاً المعمول به حالياً وهو تحديد مكافأة نهاية الخدمة المدنية برواتب ستة أشهر فقط.

ورأت اللجنة في تقريرها الذي ناقشه المجلس في جلسته الحادية عشرة التي عقدها يوم الأحد١٤٣٤/٥/١٩هـ برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري وتلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي أن المكافأة المقترحة ستساعد على موازنة الفرق بين الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف قبل تقاعده ومعاشه التقاعد، وأن الموظف الذي أمضى سنين عمره في خدمة القطاع العام يستحق مكافأته بمبلغ يساعده على حياة كريمة له ولأسرته عند التقاعد أو لورثته بعد الوفاة خاصة أن بعض موظفي القطاع الحكومي يحصلون حالياً على هذه المكافأة بحسب اللجنة..

وشهدت مناقشة التقرير تبايناً في وجهات النظر القانونية حول اختصاص المجلس في مناقشة لوائح الخدمة المدنية، فقد رأى أحد الأعضاء أن الأداة التي صدرت بها هذه اللائحة هي أداة دستورية عليا تصدر من الملك بصفته ملك البلاد ومرجع السلطات الثلاث التنفيذية والتنظيمية

والقضائية، ومثل هذه الأنظمة التي تصدر بهذه الأداة يفترض ألا تراجع؛ ولكن المقصود بها الأنظمة الدستورية سواء النظام الأساسي للحكم أو نظام مجلس الوزراء أو نظام مجلس الشورى أو نظام هيئة البيعة أو نظام المناطق، فهي الأنظمة المحصنة بهذه الأداة، أما استخدام الأداة نفسها فقد استخدمت في إصدار بعض الأنظمة التي لا ترقى أن تكون مثل هذه الأنظمة الخمسة؛ منها هذه اللائحة التي صدرت في ظروف معروفة، وكان الهدف من استخدام هذه الأداة هو اختصار الوقت والإجراءات.

وتطرق العضو إلى رأي الأقلية في اللجنة الذي عارض مشروع المقترح، موضحاً أن رأي الأقلية من الناحية القانونية سليم إلا أن هذه اللوائح تشريعية، وإذا لم تعدل الأنظمة وفقاً للنظام الأساسي للحكم فهذا لا يعني أن نخرجها من رقابة مجلس الشورى ومن دور مجلس الشورى في التشريع، نظراً لأهميتها فيما يخص حياة الناس.

وأوضح معالي رئيس الجلسة أنه بالنسبة لمناقشة اللوائح التنظيمية ودراستها، فالمجلس سبق أن قام بدراسة لوائح تنظيمية، وهذه الدراسة ليست سابقة، فالمادة «الخامسة عشرة» من نظام المجلس تحدد اختصاصات المجلس.

وطلب معالي رئيس الجلسة من رئيس اللجنة توضيح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، فأوضح الدكتور محمد آل ناجي أنه بالنسبة لما أشير إليه حول رأي الأقلية فقد سبق أن ناقش المجلس تعديل عدد اللوائح من خلال المادة «الثالثة والعشرين».

وبين أحد الأعضاء أن هناك مواد مشابهة في نظام العمل والعمال في المملكة تعطي الحق نفسه للعامل في الحصول على مكافأة نهاية الخدمة، وكثير من الدول تضمن هذا الحق لمواطنيها، وكذلك العاملين فيها من غير المواطنين، ومن الأنسب أن نفكر في بدائل لتعويض ميزانية الدولة ومواردها مقابل ما يصرف على مكافأة نهاية الخدمة، ومن ذلك رفع نسبة المستقطع في التقاعد من ٩٪ إلى ١٣٪ لتعويض ما يصرف على مكافأة نهاية الخدمة.

ورأى أحد الأعضاء أنه من الأنسب ألا تقل مكافأة نهاية الخدمة للموظف السعودي عن غيرها في الدول الأخرى بأي حال من الأحوال، وأقترح أن تكون مكافأة نهاية الخدمة أجر شهر ونصف عن كل سنة من السنوات العشر الأولى، وأجر شهرين عن كل سنة من السنوات التالية.

وأضاف أن سن الستين لا تعني نهاية التزامات المواطنين، فبعضهم لايزال يرعى أطفالاً صغاراً وعليه التزامات أسرية أخرى وليس من العقل نقل الأسرة من معيشة معقولة إلى معيشة أقل، علماً بأن كل ما نحتاجه لهذا المقترح هو تقريباً «خمسة إلى ستة مليارات ريال» سنوياً، حيث يبلغ متوسط عدد المتقاعدين سنوياً حوالي ثلاثة عشر ألف موظف، وفق ما صرحت به وزارة الخدمة المدنية.

من جانبه قال أحد الأعضاء إن هذا المقترح يستحق الدراسة، ومكافأة نهاية الخدمة هي جزء من الأجر يدفع لاحقاً، وقرار التعيين على الوظيفة يتضمن هذا الأجر، لكنه مؤجل لظروف يرى المشرع ملاءمتها لطبيعة العمل، ومن الأنسب إعادة هيكلة نظام الرواتب في الخدمة المدنية لتكون هذه المكافأة ضمن برامج التعويضات التي تقدم للموظفين عند تقاعدهم.

التنظيم لم يتطرق لحماية الأوقاف.. والـ ١٥٪ مبالغ بها

لجنة خاصة لدراسة مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف

ارتباط الهيئة بوزير الشؤون الإسلامية مخالف للاستقلال المالي والإداري

د.أبراهيم آل براهيم

قرر مجلس الشورى – بالأغلبية– تشكيل لجنة خاصة لإعادة دراسة مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف بعد أن ناقشه في جلسته العادية السابعة التي عقدها يوم الأحد الموافق ١٤٣٤/٥/٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في ضوء التقرير الذي قدمته لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بالمجلس تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم.

وأجمع غالبية الأعضاء الذين تداخلوا خلال مناقشة مشروع التنظيم على أهمية إحالة الموضوع إلى لجنة خاصة لمزيد من الدراسة، حيث إن الموضوع سبق مناقشته وتم التصويت على إعادته للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية لدراسته مرة أخرى، لكن الموضوع عاد بالملحوظات السابقة نفسها.

وطالب أحد الأعضاء أن تضم اللجنة الخاصة أعضاء من لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، ولجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، ولجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، وكذلك قانونيين مختصين لكي يكون النظام داعمًا للوقف، وليقوم بدوره بالطريقة المناسبة.

ولاحظ عضو آخر أن هناك العديد من الجوانب يحسن مراعاتها في التنظيم، مثل إنشاء الشركات التي تتولى الاستثمار في الأوقاف والقيام بشؤونها، كذلك اقتطاع جزء من الأوقاف لتنمية الأوقاف.

ورأى العضو مناسبة إعادة دراسة الموضوع دراسة دقيقة من خلال لجنة خاصة تشكل لهذا الغرض وتمثل فيها التخصصات المعنية لإعادة صوغ النظام ليخرج بالشكل الذي يلبي الاحتياجات المطلوبة للأوقاف.

وأضاف عضو آخر أن هذا التنظيم بشكله الحالي يخدم نوعًا محددًا من الوقف، ولكنه لا يخدم كثيرًا من الأوقاف التي نشاهدها في المملكة، بتنوعاتها وتفرعاتها وقيمها، وتوزيعها الجغرافي، وكان ينبغي عند صوغ التنظيم أن يؤخذ ذلك في الحسبان، لاسيما أن قيم هذه الأوقاف صارت تزيد على مئات المليارات بتنوعاتها وتوزيعها الجغرافي، مما يمثل عبئًا كبيرًا على إدارة الوقف.

وسجل أحد الأعضاء عدة ملحوظات على مشروع التنظيم، ورأى أنه من غير المناسب أن يخرج من مجلس الشورى بهذه الصورة؛ بل ينبغي أن يعاد صوغه بما يتوافق مع أهميته.

من جانب آخر لاحظ أحد الأعضاء أن التنظيم لم يشتمل على مواد تتعلق بحماية الأوقاف من إساءة استخدامها والتعدي عليها، وكذلك لم يتضمن الجزاءات المدنية والجنائية التي تفرض على من يتعدى على الأوقاف.

كما لاحظ التعميم في مصطلح «الأنشطة الخيرية» الوارد في التنظيم، مطالباً بأن يدرج تعريف محدد للمقصود بالأنشطة الخيرية.

عضو آخر طالب بتغيير اسم التنظيم إلى نظام، كما لاحظ في المادة «الثانية» أن الهيئة العامة للأوقاف هي هيئة عامة ذات شخصية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتساءل عن ماهية الاستقلال وهي مرتبطة بوزير الشؤون الإسلامية والأوقاف؟، كما لاحظ أن المادة «السادسة» أشارت إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة (سبعة ممثلين من الجهات الحكومية)، والبقية بترشيح من الوزير؟ ورأى أن هذا مخالف للاستقلال المالي والإداري.

ارتباط الهيئة برئيس مجلس الوزراء

وأكد عضو آخر على إعادة دراسة تبعية هذا التنظيم لرئيس مجلس الوزراء، وأن يكون رئيس مجلس إدارته، أو أن يتبع التنظيم مباشرة لرئيس مجلس الوزراء.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى إن مرجعية الهيئة على درجة كبيرة من الأهمية، فمن المهم ارتباطها برئيس مجلس الوزراء، لاسيما أن هناك هيئات أقل أهمية منها مرتبطة برئيس مجلس الوزراء، كما أن المادة «السادسة» تنص على أن الوزير هو رئيس مجلس الإدارة، والتنظيم ينص على أن مجلس الإدارة يمارس سلطات إشرافية واسعة؛ ولتجنب تضارب المصالح من المناسب ربط الهيئة برئيس مجلس الوزراء.

واعترض أحد الأعضاء على إدخال الجامعات في هذا التنظيم، وقال إن الجامعات كانت مستثناة من المشروع الوارد من الحكومة.

وأيده آخر بقوله إنه من غير المناسب حذف استثناء أوقاف الجامعات؛ لأن الجامعات شرعت في اتخاذ الأوقاف وخصصت لها أراض داخل المدن الجامعية ولديهم هيئات إشرافية عليا، فسحب هذه الأوقاف من الجامعات إلى التنظيم لا يخدم الجامعات ومسيرة البحث العلمي والكراسي البحثية.

في ذات السياق أكد أحد الأعضاء أن أوقاف التعليم العالي هي مشروع وطني مطبق في العديد من دول العالم، وإدخاله تحت هذا التنظيم لا يخدم هذا المشروع،

من جهته طالب عضو بإعادة صوغ المادة «العشرين» لأنها بحسب العضو غير واضحة فقد تكون نسبة (١٥٪) من الإيرادات تغطي ما هو أكثر من الميزانية.

واستغرب أحد الأعضاء المبالغة في نسبة المبلغ

الذي تحصل عليه الهيئة مقابل متابعتها للأوقاف، حيث ورد في المادة «الخامسة عشرة» أن الهيئة تحصل مقابل متابعتها للأوقاف على نسبة لا تزيد عن (١٥٪) من الإيرادات التشغيلية، وأشار إلى أن نظام الشركات الذي ناقشه المجلس حدد النسبة بـ(١٠٪)، وأقر المجلس نسبة (٥٪) ووضع حدًا أعلى مقداره «مئتا ألف» ريال في السنة، مؤكداً على أهمية مراجعة ذلك، وأن يكون التنظيم جالبًا للواقفين لا طاردًا لهم، وأن تضاف مادة جديدة تشير إلى أنه يجوز للأفراد والشركات والمؤسسات إنشاء شركات وقفية وفق نظام الشركات.

التنظيم تجاهل أوقاف مكة والمدينة التي لا يعرف اصحابها

وأضاف أن هناك أوقافًا خاصة في منطقتي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، لا يُعرف أصحابها سواء كانوا مواطنين أو أجانب؛ فأصبحت مجهولة الملكية، والتنظيم تجاهل هذه الأوقاف؛ فمن المهم أن يخصص في التنظيم مادة خاصة تحدد مصير الأوقاف مجهولة الملكية.

ورأى أحد الأعضاء أنه يحسن في المادة «الأولى» الفقرة (الثانية)، أن يكون الارتباط بمجلس الإدارة وليس بالوزير؛ للحفاظ على الهيئة واستقلاليتها المنشودة، ورأى أنه في المادة «السابعة» الفقرة (الخامسة عشرة) يفضل أن يكون تشكيل اللجان المؤقتة من صلاحيات المحافظ وذلك تسهيلاً للإجراءات ومرونة الحركة.

كما تساءل العضو عن كون الأمين العام عضوًا في مجلس الإدارة أم لا؟ واقترح أن يكون تعيينه بناء على موافقة المجلس وليس الرئيس أو الوزير، كما يجب أن يتم إفراد تعيين الأمين العام للمجلس بمادة مستقلة يوضح فيها صلاحياته ومرجعيته الإدارية، وهل له صفة العمل المستمر في الهيئة؟ وهذا هو المتوقع من هذا المسمى، أم أنه فقط لمجلس الإدارة؟

من جانبه طالب عضو آخر بتوضيح العلاقة مع الوزارة؛ حيث تكررت عبارة «الجهات المختصة لاعتمادها»، فما هي هذه الجهات؟ ألا يحسن تعريفها بوضوح، وتوضيح اختصاصات كل جهة حتى لا يكون هناك لبس وتعارض، والفصل بين الجهتين أمر مهم؛ لنجاح عمل الهيئة ولتفادي أي خلافات مستقبلية.

ولاحظ أحد الأعضاء في المادة الثالثة عشرة أن لجنة المراقبة والمراجعة، لجنة مهمة وتسمى وظيفتها الرئيسة متابعة الجوانب المالية المتنوعة بالدرجة الأولى ثم الإدارية في الهيئة، كما هو موضح في الهدف من و«السابعة» تتعارضان مع أنظمة قائمة، ينبغي إعادة النظر فيهما، حيث ورد في الفقرة (السابعة) من المادة «الخامسة» الموافقة على طلب إنشاء شركات ومؤسسات وقفية خاصة، وهذا يدخل تحت نظام الشركات، كما ورد في الفقرة (الثامنة) من المادة «السابعة» ما يتعلق بإنشاء المحافظ الاستثمارية، وهذا الجانب يحكمه نظام هيئة السوق المالية.

وفي نقطة أخرى قال أحد الأعضاء إن المعروض الآن هو نظام بالفعل وتتوفر فيه جميع متطلبات الأنظمة لذا؛ أرى أنه لا مانع من تسميته بالنظام، لاسيما أن قرار مجلس الوزراء قد تم بإنشاء الهيئة العامة للأوقاف، كما يحسن إلغاء مراقبة المحكمة على الأوقاف ما دام أن فيها من الخبرات الشرعية، والقانونية، والاقتصادية والمالية ما يلزم لضمان حماية وإدارة الأوقاف والاستمرار فيها.

ولاحظ عضو آخر أن المادة «السابعة» نصت على كثير من الاختصاصات الكبيرة والمتنوعة لمجلس إدارة الهيئة، ولا يمكن للمجلس- بتكوينه وتركيبته الحالية- أن يقوم بهذا الدور المطلوب منه بشكل فاعل وكفء، لذا، فمن المناسب أن تؤصل في التنظيم، وتوسع البنية الإدارية للوقف، وتراعي الانتشار الجغرافي، بأن تكوّن مجالس للأوقاف في كل مناطق المملكة، ومدنها ومحافظاتها، من أجل إدارة الأوقاف وتنميتها والإشراف عليها إداريًا، وتنمية إيراداتها، وإيداعها في مؤسسة خاصة للوقف، وهذه المجالس ستشرك القطاع العام في عملية إدارة الأوقاف، كما أنها ستخفض من الأعباء على مجلس الأوقاف.

إنشاء بنك استثماري وقفي لإيداع جميع أموال الاوقاف

ودعا العضو في ختام مداخلته إلى أن ينص التنظيم على إنشاء بنك استثماري وقفي لإيداع جميع أموال الأوقاف، وكذلك القيام بالنيابة عن الهيئة باستثمار هذه الأموال والإقراض المتبادل بين الأوقاف المختلفة، وأن يخضع البنك للنظام المصرفي والبنكي في المملكة ووزارة التجارة؛ بينما يقتصر عمل مجلس إدارة الهيئة على التخطيط، وتعيين المجالس المالية، ومجالس إدارة الأوقاف في المناطق، والرقابة المالية والشرعية والإدارية.

من جانبه أوضح رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم أن قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٠) المؤرخ في ١٤٣١/٥/١٢هـ رسم الإطار العام الذي ترتكز عليه دراسة مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف، وقد جاء في البند (أولاً) من قرار مجلس الوزراء التأكيد على أنها هيئة مستقلة إداريًا وماليًا. وورد في البند (سادسًا): أن وزير الشؤون الإسلامية يرأس مجلس إدارة الهيئة وذلك يمثل إشراف الدولة، وجميع الهيئات العامة في الدولة يرأس مجالس إداراتها وزير أو من هو في مرتبة وزير؛ ولا علاقة للهيئة بالوزارة. كما ورد في البند (ثامنًا) من قرار مجلس الوزراء أن على مجلس إدارة الهيئة إعداد مشروع نظام الأوقاف الذي يتعلق بالجوانب الموضوعية للأوقاف.

وأضاف البراهيم من هنا يتضح أن الموضوع المعروض على مجلس الشورى لدراسته هو مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف، والذي يبين هيكلة الهيئة، وتكوين مجلس إدارتها، واللجان المتفرعة منه، وتحديد الصلاحيات، وأسلوب العمل.

وأوضح أنه لم يطلب من مجلس الشورى مناقشة قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٠)، ولا مناقشة نظام الأوقاف الذي ستعده الهيئة بعد ممارستها لأعمالها ثم يرفع ليدرس عبر القنوات المتبعة لدراسة الأنظمة ومن هنا يتضح الفرق بين النظام والتنظيم.

مطالب بتوفير رياض الأطفال بوصفها مرحلة أساسية من مراحل التعليم

تقرير التربية: المخرج النهائي يثبت الحاجة إلى التطوير والدعم!
إجماع على أهمية توفير الأراضي لبناء المدارس.. واحتساب الخدمة لمن عملوا على بند ١٠٥

استمع مجلس الشورى في جلسته العادية التاسعة – للسنة الأولى من الدورة السادسة الأحد ١٤٣٤/٥/١٢هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري إلى تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ تلاه سمو رئيس اللجنة الأمير الدكتور خالد بن عبد الله آل سعود.

وأوصت اللجنة بأن تراعي الوزارة ظروف المدارس عند صدور تعيينات جديدة أو نقل للمعلمين حتى لا يتسبب ذلك في نقص للأداء التعليمي في المدارس الأهلية والحكومية، كما أكدت على ضرورة الإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم «٢٢٩» وتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٤٣٢هـ بشمول المعلمات في مشروع النقل المدرسي، وإعطائه الأولوية في مشروعاتها ومعالجتها لمعاناة المعلمين والمعلمات، كما أكدت على تخصيص حضانة في المدارس وفي الأحياء لحضانة أطفال المعلمات والموظفات، ودعت اللجنة الوزارة إلى إنجاز الترتيبات المطلوبة في تنفيذ أندية الحي في المدارس، كما أكدت على أهمية التدريب وتأهيل المعلمين والمعلمات.

المعلم مايزال يتبع التعليم التقليدي ودوره ناقل للمعلومات

وفي مستهل مناقشة موضوع التقرير قال أحد الأعضاء إن المعلم لا يزال يتبع التعليم التقليدي في الغالب الأعم، ولا يزال يمارس دور الناقل للمعلومات في أغلب الأحيان؛ بالرغم من خضوعه للعديد من الدورات التدريبية التي تؤهله للتعاطي مع المنهج بصورته الحديثة، وذلك يعود إلى العديد من العوامل أهمها: رفض البعض منهم للتغيير، والدورات التدريبية السريعة الموجزة التي لا تترك مدة زمنية للتطبيق العملي.

وطالب أحد الأعضاء الجامعات أن تعيد النظر في مناهجها وبرامجها وتدريب طلابها على التربية العملية، لكي ترفع من مستوى طلابها، كما أن للقضية وجهاً آخر لا يعفي وزارة التربية والتعليم من تحمل مسؤولية هذا الضعف الذي كشفته اختبارات القدرات؛ ويتمثل في الشكوى المريرة التي تشكوها الجامعات من ضعف مخرجات التعليم العام.

ورأى عضو آخر أن المعيار الأدق والأوثق لقياس جودة أداء هذه الوزارة هو مدى قدرة الطالب على القيام بمهارات التعلم الأساسية وهي القراءة، والكتابة، والحساب، وما ينبثق عنها من مقدرة على التفكير التلقائي والتعبير الواضح، وبالرغم من كثرة المناهج وتعدد البرامج وتضخم الهيكل الإداري والفني للوزارة؛ إلا أن نوعية المخرج التعليمي في إطار المهارات الأساسية لا يزال أقل مما ينبغي، ومن الأنسب إضافة توصية لحث الوزارة على إيجاد آلية تنظم كل مواد المنهج؛ بحيث يتم – عند تدريس فقرات المادة المعنية – استصحاب مبدأ ترسيخ مهارات الكتابة والقراءة والتعبير السليم.

كما رأى أحد الأعضاء أنه من الأفضل أن يشتمل تقرير الوزارة على إحصائيات للأطفال من الطلاب والطالبات من حيث حالتهم الصحية، ونسبة الحوادث، والتغذية، والعنف الأسري، وانسحاب الطلاب من التعليم العام.

وانتقد أحد الأعضاء خلو توصيات اللجنة من الإشارة إلى البنية التعليمية وهي المعاناة الحقيقية في التعليم، كما رأى أنه من الأنسب توفير أراض لبناء المدارس، فنظام نزع الملكية للمنفعة العامة لا يطبق على مواقع مدارس التعليم العام، وتساءل قائلاً: لماذا لا تجيز وزارة المالية تطبيق هذا النظام على مواقع المدارس؟ داعياً لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي إلى التوصية بذلك، وبين أن الحاجة إلى احتساب مواقع المباني المدرسية ضمن النسبة التخطيطية أكثر بكثير من الحاجة إلى تخصيص مواقع لمرافق أو حدائق أقل أهمية من التعليم.

وأيد عضو آخر هذا التوجه بقوله إن الاهتمام بموضوع توفير المباني المناسبة لا يزال أضعف من المطلوب، كما أن الوزارة تشترط في مباني المدارس الأهلية ما لا تقوم بتوفيره في مبانيها المدرسية.

وطالب أحد الأعضاء بإعادة دراسة تعيين المعلمين والمعلمات ومراعاة التوطين الجغرافي بما يمكنهم من أداء أعمالهم في ظروف تتناسب مع أحوالهم واهتماماتهم.

كما طالب أن تستعين الوزارة بالجهات ذات العلاقة في المحافظات ومصلحة الإحصاءات العامة لتحديد الأعداد والاحتياج للمدارس ورياض الأطفال وإيجاد حضانات ورياض أطفال في المدارس لاستيعاب أطفال المعلمات، وتوفير الراحة النفسية لهن في العمل.

وأيده عضو آخر بقوله إنه من المناسب التركيز على توفير رياض الأطفال وأن تكون مرحلة أساسية من مراحل التعليم؛ لأهميتها في بناء شخصية الطفل، ومردودها على المجتمع في توظيف أعداد كبيرة من المتخصصات في رياض الأطفال، وعلم النفس، والاجتماع، وغيرها، كما أن ذلك يسهم في مساعدة المرأة العاملة في وجود بيئة صحية حاضنة للأطفال، ومن المناسب أن يكون ضمن شروط إخراج فسح المخططات السكنية الكبيرة بناء المجمعات المدرسية؛ مما يوفر بيئة تعليمية مناسبة.

ورأى أحد الأعضاء أن التوصية «الأولى» متحققة في الوزارة، ومن الأنسب السماح للوزارة بإقامة مشروعاتها على الأراضي المخصصة كمرافق تعليمية، ويتم تعويض مالك العقار وفقًا للإجراءات المتبعة بعد تنفيذ المشروع؛ لأن كثيرًا من هذه العقارات يملكها أفراد.

لاتوجد اي محفزات لتمييز المعلم المجتهد عن غيره

وأضاف أن الوزارة تعاني من مشكلة السلم التعليمي للمعلمين والمعلمات، فلا يوجد بين المعلمين تمييز بين المجتهد وغيره، وقد اقترحت الوزارة رتب للمعلمين، لذا، من الأنسب أن يوصي المجلس بالإسراع في تنفيذه؛ لما له من فوائد في تحفيز المعلمين.

ورأى عدم الحاجة لتوصية اللجنة التي تطالب الوزارة بإنجاز أندية الحي فالوزارة نفذت «٢٠٠» نادي في عدد من الأحياء في بعض مدن المملكة، وبالتالي فإن هذه التوصية متحققة على أرض الواقع.

كما أكد أن الوزارة بحاجة إلى مساعدة المجلس في تنفيذ نظام الدوام الجزئي، ونظام «+٥» للمعلمات الذي وافق عليه المقام السامي قبل سنتين، فالوزارة تعاني صعوبات في تنفيذ هذين البرنامجين.

وطالب العضو بأن يوصي المجلس باحتساب الخدمة لمن عملوا على البند «١٠٥» من المعلمين والمعلمات.

عضو آخر رأى الحاجة إلى مدارس نموذجية كافية في الأحياء، يعمل بها كوادر مؤهلة ومستقرة، وتكون مخرجاتها تتناسب مع سوق العمل والمستويات العالمية للتعليم، وأضاف أن المدارس الحكومية تفتقر إلى الكثير من التقنية وأساليب التعليم الحديث، ومن المناسب ذكر الآلية، والركائز الأساسية، والخطط التي تنتهجها الوزارة للنهوض بمستوى اللغة الإنجليزية لدى الطلاب.

يعنى بحماية البنية التحتية التقنية والمواقع الإلكترونية من الاختراق

الشورى يوافق على إنشاء مركز وطني لأمن المعلومات

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة عشرة التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم الأحد ١٤٣٤/٥/٢٦هـ على إنشاء مركز وطني لأمن المعلومات يعنى بحماية البنية التحتية التقنية والمواقع الإلكترونية من الاختراق، وتكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة إنشاء هذا المركز.

كما وافق المجلس على مطالبة الجهات الحكومية باستخدام الشهادات الرقمية التي يصدرها المركز الوطني للتصديق الرقمي التابع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون على توصية لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، الذي أوضح أن دور متابعة الشركات مناط بهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهي جهاز حكومي مستقل ولا يتبع للوزارة إداريًا، وإنما يرأس مجلس إدارته معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وقد سبق أن أصدر المجلس القرار ذي الرقم ٨٠/٥٥ والتاريخ ١٤٢٧/١١/١٣هـ. ولتنفيذ هذا القرار، فقد أعدت الهيئة وثيقة سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الأمثل، ووافقت عليها الوزارة، وتشتمل الوثيقة على شروط وضوابط تنفيذها، وخدمات الاتصالات التي يتم توفيرها، والمناطق الجغرافية التي يتم نشر تلك الخدمات فيها.

وأضاف السعدون أن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات تتضمن (٤٣) مؤشرًا، تتحصل الوزارة على قيمها من الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ الخطة، ويتم نشرها بشكل سنوي في تقرير الخطة، والتي تعطي صورة واضحة عن سير الخطة في التحول إلى مجتمع المعلومات، وتعكس مدى التطور في هذا القطاع.

وقال إن عدد موظفي الوزارة كان سابقًا في حدود (٢٠,٠٠٠) موظفًا، وعندما تحول موظفو الوزارة الى شركة الاتصالات، تم إلغاء معظم هذه الوظائف بالتنسيق مع وزارة المالية إلى أن وصلت إلى (٥١٥) وظيفة فقط، ومن بين هذه الوظائف لا تزال (٢٤٣) وظيفة شاغرة تعمل الوزارة على الاحتفاظ بها، خاصة بعد إقرار الهيكل الجديد للوزارة والتدرج الوظيفي لمنسوبيها، لاسيما أن الموظفين من زملائهم الذي انتقلوا الى القطاع الخاص انتقلوا بميزات كبيرة.

وأوضح أن هناك من يرى مناسبة أن تعرض اللجنة الهيكل التنظيمي الذي يتضمن وكيلين للوزير لمناقشته مع الوزارة والنظر في مدى ملاءمته، واقتراح توصية لدعم الوزارة في تطوير هيكلها التنظيمي واللجنة ترى مناسبة هذا المقترح وستتم مناقشته في اجتماع قادم.

وتابع رئيس اللجنة إن تطور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة نتيجة السياسات التي تم اتخاذها في هذا القطاع وخصخصته، والتفريق بين منظم الخدمة ومقدمها فدور الوزارة محدد في التشريع والاشراف العام على القطاع، أما دور الهيئة فتم تحديده بالتنظيم والترخيص ومراقبة الجودة والأسعار وضمان المنافسة الشريفة بين الشركات.

وزاد السعدون أن الوزارة تفيد أنها أنشأت فرعاً نسائياً مستقلاً في مبنى منفصل عن مبنى الوزارة، وتم توظيف عدد من الموظفات المرشحات من قبل وزارة الخدمة المدنية كما تعمل هناك عناصر نسائية في مركز الاتصال الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية (أمر).

> **المجلس يدعو الجهات الحكومية لاستخدام الشهادات الرقمية الصادرة عن المركز الوطني للتصديق الرقمي**

والوزارة تشارك مع وزارة المالية، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ ومن خلال الميزانية الوطنية للتحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية في توفير التمويل اللازم لأي وزارة في رفع كفاءتها التقنية وتنفيذ ما يخصها في الخطة الوطنية، وقد تم وضع العديد من البرامج لتحقيق رؤية الخطة لبناء صناعة قوية في هذا القطاع، لتصبح أحد المصادر الرئيسة للدخل؛ وقد أسهم قطاع الاتصالات بنسبة (٣٪) في الناتج المحلي الإجمالي.

وبين الدكتور السعدون أن تقرير الوزارة اشتمل على نسبة الإنجاز في كل المشروعات؛ والتي منها ما يلامس حاجة المواطنين مباشرة وقد تم استحداث نظام آلي لمتابعة مشروعات الخطة؛ مما مكنهم من إعداد التقارير إلكترونيًا.

كما تقوم الوزارة، وعن طريق برنامج (يسّر)، بالدعم والمشورة لمشروع (نور)؛ الذي يتبع لوزارة التربية والتعليم الذي يعمل نظاماً متكاملاً لإدارة مدارسها. أما مشروعي قوافل التدريب الإلكتروني، ونشر الثقافة والمعرفة الرقمية في المجتمع، فإن الوزارة هي الجهة المعنية بتنفيذهما، ويتم تنفيذ المشروعين بالتنسيق مع وزارات التربية والتعليم والداخلية، والشؤون الاجتماعية.

وقال السعدون إن اللجنة تؤيد ابتعاث الطلاب في تخصص قانون الجرائم المعلوماتية، وقد ركزت الخطة الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات على هذا الجانب وأولته الكثير من الاهتمام، ومن ضمن برامج الخطة منح الأولوية في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لشهادة الماجستير في تخصصات التعاملات الإلكترونية الحكومية والتجارة الإلكترونية وأمن المعلومات.

كما تفيد اللجنة بوجود نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ، والذي تم إعداده بناءً على استعراض التجارب الدولية وملاءمته للجوانب الشرعية، وقد تم تطبيقه في المحاكم السعودية في عدد من الحالات.

كما تفيد أنه في إطار تحديد مهام هذا المركز عند إنشائه، فلا شك من أنه سيتم التنسيق والتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة بما فيها وزارة الداخلية ومؤسسة النقد وشركات الاتصالات وغيرها.

تنويه واعتذار

وقع خطأ في رقم قرار مجلس الوزراء الخاص بالموافقة على الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، المنشور في الصفحة «٤٣» من عدد المجلة «١٤١» لشهر صفر ١٤٣٤، إذ ورد برقم ١٦٥ وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ والصحيح هو القرار رقم ٤٣ في ١/ ٢/ ١٤٢٨هـ. إذ إن القرار رقم ١٦٥ المشار إليه خاص بموافقة مجلس الوزراء على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

ومجلة الشورى إذ تعتذر للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وللقراء الكرام على هذا الخطأ غير المقصود، يسرها أن تقدم لمحة عن الإستراتيجية وتنظيم الهيئة.

الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد

من أهم أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد:

– حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره.

– تحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية.

– توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك واحترام النصوص الشرعية والنظامية.

– تحقيق العدالة بين افراد المجتمع.

ويتم تشخيص مشكلة الفساد في المملكة عن طريق ما يلي:

– تنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

– قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحسب اختصاصها بإعداد إحصاءات وتقارير دورية عن مشكلة الفساد تتضمن بيان حجم المشكلة وأسبابها، وأنواعه والحلول المقترحة وتحديد السلبيات والصعوبات التي تواجه تطبيق الأنظمة والإجراءات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

– دعم واجراء الدراسات والبحوث المتعمقة بموضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

– إتاحة المعلومات المتوافرة للراغبين في البحث والدراسة وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في المجال نفسه.

وبموجب الإستراتيجية تقوم الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها، وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك عن طريق ما يأتي:

– تزويد الأجهزة الضبطية، والرقابية، والتحقيقية، والقضائية، بالإمكانات المادية، والبشرية، والخبرات، والتدريب، والتقنية، والوسائل العلمية الحديثة، الكافية لتمكينها من أداء مهماتها بفاعلية.

– دراسة أنظمة الأجهزة المختصة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد وهياكلها الإدارية وإجراءاتها، مع مراعاتها عدم الازدواجية وتنازع الاختصاص فيما بينها، ومنحها القدر اللازم من الاستقلال الإداري والمالي.

– قيام الأجهزة الحكومية المعنية – بحسب اختصاصها – بالمراجعة الدورية للأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد؛ لتحديد الصعوبات التي تظهر لها من خلال التطبيق والدراسة، وإبداء المقترحات لتذليل هذه الصعوبات، وكذلك لتطوير هذه الأنظمة ورفعها للجهة المختصة للنظر فيها والاستفادة في ذلك مما يستجد.

– تطوير وتقويم الأنظمة الرقابية والإدارية والمالية، لضمان وضوحها وسهولة تطبيقها وفعاليتها.

– تقليص الإجراءات، وتسهيلها والتوعية بها، ووضعها في أماكن بارزة، حتى لا تؤدي إلى الاستثناءات غير النظامية.

– وقيام المسؤولين بالمراقبة والمتابعة؛ للتأكد من سلامة إجراءات العمل ومطابقتها للأنظمة.

– اختيار المسؤولين في الإدارات التنفيذية التي لها علاقة بالجمهور من ذوي الكفايات والتعامل الحميد مع المراجعين والتأكيد على مديري الإدارات بإنهاء إجراءات معاملات المواطنين ومراقبة الموظفين حتى لا يضعوا العقبات أمام تلك المعاملات.

– العمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه، وفقاً للأنظمة.

– تعزيز جهود الأجهزة الضبطية المتعلقة بمكافحة الفساد.

– ضمان وضوح التعليمات الخاصة بالرسوم والمستحقات والغرامات وتسديدها.

– سرعة البت في قضايا الفساد، والعمل بمبدأ التعويض لمن تضار حقوقهم ومصالحهم من جراء الفساد بعد ثبوت ذلك بحكم قضائي نهائي من الجهة المختصة، ونشرها بطلب من المدعي العام وموافقة ناظر القضية.

إقرار مبدأ الوضوح «الشفافية» وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة عن طريق ما يأتي:

– التأكيد على مسؤولي الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد.

– تسهيل الإجراءات الإدارية والتوعية بها، وإتاحتها للراغبين، وعدم اللجوء إلى السرية إلا فيما يتعلق بالمعلومات التي تمس السيادة والأمن الوطني.

– وضع نظام لحماية المال العام.

– توضيح إجراءات عقود مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات المساهمة، وإعطاء الجمهور والمؤسسات المدنية ووسائل الإعلام حق الاطلاع عليها ونقدها.

– كفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام.

ونصت الإستراتيجية على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد بإشراك بعض منسوبي هذه المؤسسات في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد المقترحة، وإشراك هذه المؤسسات «حسب اختصاصها» في دراسة ظاهرة الفساد وإبداء ما لديها من مرئيات ومقترحات تمكن من الحد منه.

وحث الهيئات المهنية والأكاديمية كالأطباء

والمحامين والمهندسين والمحاسبين على إبداء مرئياتهم حول الأنظمة «الرقابية والمالية والإدارية» وتقديم مقترحاتهم حيال تطويرها وتحديثها.

إلى جانب حث الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال والتجار بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره، وإيضاح مرئياتهم حيال الأنظمة المالية والتجارية.

عن حماية النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد وإساءة الأمانة.

كما حثت المواطن والمقيم على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد، والإبلاغ عن جرائم الفساد ومرتكبيها.

تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها.

٢ – تحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة.

٣– توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور

كما نصت الإستراتيجية على توعية الجمهور وتعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق تنمية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وخطباء المساجد والعلماء والمؤسسات التعليمية وغيرها، وإعداد حملات توعية وطنية تحذر من وباء الفساد، والتأكيد على دور الأسرة في تربية النشء ودورها الأساسي في بناء مجتمع مسلم مناهض لأعمال الفساد.

إلى جانب حث المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي، والقيام بتنفيذ برامج توعية تثقيفية بصفة دورية

صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ١٦٥ وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ القاضي بالموافقة على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بالصيغة المرفقة بالقرار. وتهدف الهيئة إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، وتمارس في سبيل ذلك من الاختصاصات ما يلي تمثيلاً لا حصراً:

١– متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها.

متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن

لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها، وتحدد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم الآلية والضوابط اللازمة لذلك.

٤– إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال.

٥– متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة.

دور المجالس البلدية قاصر ولا بد من الإسراع في إقرار نظامها الجديد

تقرير الشؤون البلدية.. الوزارة مطالبة بإنشاء مدن جديدة تسمى مدن الضواحي

أكدت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة أهمية أن تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بتقويم كفاية كفاءة الحدائق والساحات العامة وتحسينها، وشددت على الإسراع في إلزام تطبيق العزل الحراري في المباني في مختلف مناطق المملكة وجعل ذلك من متطلبات رخصة البناء.

كما طالبت بسرعة تفعيل الأمر السامي الكريم رقم ١١٨١/ م ب وتاريخ ١٤٢٧/٢/١٧هـ باقتراح نظام عادل وشفاف لتوزيع الأراضي الحكومية يأخذ في الاعتبار الحاجة الملحة للمواطنين الذين لا يملكون مسكناً.

جاء ذلك في توصيات اللجنة بعد دراستها التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي خلال الجلسة العادية الرابعة عشرة التي عقدها مجلس الشورى يوم الاثنين ١٤٣٤/٥/٢٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

> **نظام البلديات يحتاج إلى التحديث استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية**

وبدأت ملاحظات الأعضاء على التقرير بالتساؤل عن سبب تفادي اللجنة للمقترحات الواردة في التقرير عند صوغها للتوصية عن ما هو المقصود بكلمة: "كفاية" و"كفاءة"؟ فما يتعلق بالتوصية "الثانية"؛ نجد أن العزل الحراري مطبق حاليًا في المنازل الحديثة، أما ما يخص التوصية "الثالثة" فماذا تعني كلمة: "عادل" الواردة في التوصية؟ ولماذا لم تكن مبنية على مستوى دخل العائلة، وعدد أفرادها ومستوى أعمارهم؟

وقال أحد الأعضاء يجب توعية المستهلك في اختيار نوع العازل الحراري المستخدم وتجنب العوازل التي تصدر الغازات السامة، ومن المناسب استخدام العازل الحراري الذي يعتمد على تقنية "النانو"، وكذلك الأخذ بالأساليب القديمة والمبتكرة في بناء المباني بما يتناسب مع بيئتنا في المملكة.

وانتقد العضو تجاهل اللجنة في توصياتها لتوظيف العنصر النسائي وتفعيل دورها في الأجهزة البلدية.

وقال إنه يحسن إعادة صياغة التوصية "الثانية" بالنص الآتي: "على وزارة الشؤون البلدية والقروية الإسراع في بناء الكفاءات والقدرات لدى الأمانات والبلديات؛ لضمان تطبيق اشتراطات العزل الحراري والكفاءة الحرارية في المباني بصورة سليمة"، لاسيما أن في ذلك تطبيقًا حقيقيًا بصورة صحيحة وأن نحافظ على الاستثمارات وأموال الناس من الهدر دون فائدة.

وثمن أحد الأعضاء قيام الوزارة بتوقيع مذكرة تفاهم مع مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، لاسيما أنه سبيل لتطبيق برنامج الوصول الشامل في مناطق المملكة المختلفة لتذليل الصعاب وتسهيل الحركة لأكبر عدد من أفراد المجتمع بمن فيهم ذوي الإعاقة.

لكنه أضاف أن التقرير لم يتضمن الآليات التي أعدتها الوزارة أو النشاطات والجهود التي قامت بها لتفعيل الدليل الإرشادي المذكور في التقرير لمعايير الوصول؛ المشتمل على الاشتراطات الفنية الضرورية لتحقيق بيئات مبنية مهيأة للجميع، لاسيما أن الدليل الإرشادي جاء واضحًا وشاملاً.

كما لم يشر التقرير إلى مدى التنسيق والتعاون بين وزارة الشؤون البلدية والقروية ومنظمات وهيئات وجمعيات المجتمع المدني، لاسيما أنها تلعب دورًا مهمًا في مجال العمل البلدي لصالح فئات المجتمع.

وقال أحد الأعضاء أنه يحسن إيجاد الحوافز لمواجهة تسرب الموظفين إلى القطاع الخاص، لاسيما أنه أمر حتمي وضروري للمحافظة على الموظف.

كما يحسن ربط بلديات المحافظات ذات الفئة (أ) بوزارة الشؤون البلدية والقروية مباشرة، لخفض الأعباء عن أمناء المدن؛ ومن ثم سيؤدي إلى رفع كفاءة البلديات الفرعية.

وأكد عضو آخر على أهمية تخصيص أراضٍ للمدارس، والشُّرط، والدفاع المدني، والمراكز الصحية، ضمن النسب التخطيطية التي تطالب بها وزارة الشؤون البلدية والقروية؛ حيث تقدر بـ(٣٣٪) من المخططات.

ولاحظ عضو آخر وجود عدد من الأسواق العشوائية أمام المساجد، ومعظم من يقوم بالبيع فيها هم من العمالة الأجنبية، ومعظم ما يعرض فيها سلع غذائية، والأسعار المعروضة في الغالب أقل من أسعار السوق، وهذه السلع تتعرض لأشعة الشمس والغبار، وتساءل عن دور الوزارة في معالجة تنامي هذه الأسواق العشوائية؟ وهل تنسق الوزارة والأمانات مع وزارة الداخلية لمعالجة انتشار الأسواق العشوائية في الشوارع العامة وأمام المساجد؛ التي تمثل تحديًا وضررًا على سلامة الفرد والمجتمع؟

> **الوزارة مسؤولة عن التدهور البيئي بقرارها الاستمرار في التراخيص للمحلات الصغيرة**

وطالب وزارة الشؤون البلدية والقروية بعدم التركيز على المدن الكبرى في إنشاء المخططات الجديدة، وإنما إنشاء مدن جديدة تسمى مدن

الضواحي، أو مدن التوابع، لاسيما أنه سيؤدي إلى تخفيض الضغط السكاني والعمراني على المدن الكبيرة.

الأسواق العشوائية تمثل تحديًا وضررًا على سلامة الفرد والمجتمع

وقال أحد الأعضاء إنه في بند الدراسات أشارت الوزارة ضمن المبالغ المعتمدة في ميزانية الوزارة إلى تخصيص ما قدره (١,٨) مليار ريال ما يمثل نسبة (٨,٦ ٪) من إجمالي الميزانية المعتمدة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ إلى بند الدراسات؛ إلا أن الوزارة رغم هذا المبلغ الكبير تشير في المعوقات إلى قلة المخصصات المالية الخاصة بالدراسات، والأمر الذي يشكل محل قلق كبير هو أن الوزارة ذكرت أن من ضمن المعوقات التي تواجهها ضعف الاستفادة من الدراسات؛ وأرجعت ذلك إلى نظام المشتريات الذي يتطلب ترسية العقود على أقل العطاءات؛ إلا أننا نعرف أن ترسية العقود ترتبط بجزئيتين: الأولى: أقل العطاءات، جانب آخر يتمثل في التصنيف الملائم للخدمة المطلوبة، وهذا التصنيف هو ما تقوم به الوزارة نفسها، وما أدرجته الوزارة ضمن تقريرها في قيامها بتصنيف المكاتب الاستشارية، فقد يكون الخلل في التصنيف الذي تعده الوزارة نفسها، وهو أمر يستحق من اللجنة مناقشة هذا الأمر مع الوزارة حتى لا يوضع هذا المبلغ في دراسات ذات فائدة محدودة لا يتم الاستفادة منها كما أفادت الوزارة بذلك.

ونبه أحد الأعضاء إلى أن الوزارة ذكرت ضمن تقريرها وإنجازاتها القيام بتصنيف المقاولين حسب قدراتهم الفنية، والمالية، والإدارية لتنفيذ المشروعات الحكومية، وتحديد مجالات ودرجات التصنيف وتطويرها، ووضع أسس موحدة للتقويم، كما أشارت الوزارة في جانب المعوقات إلى أن إسناد مشروعات الوزارة إلى مقاولين غير قادرين على تنفيذها أدى إلى تعثر هذه المشروعات بحجة ترسيتها على الأقل عطاءً!! وقال إنه من المفترض أن تتم ترسية العطاءات على المقاولين ذوي التصنيف الملائم؛ وتساءل ما إذا كان الخلل في التصنيف الذي تقوم بإعداده الوزارة نفسها؟ مطالباً اللجنة بإبداء رأيها في ذلك.

ربط بلديات المحافظات (أ) بالوزارة يخفض الأعباء عن أمناء المدن

وأضاف عضو آخر أنه في التقرير السابق للوزارة للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ أشارت اللجنة مع المندوبين مشكلة الازدحام المروري على الطرق الرئيسة التي تنتج عن كثرة تراخيص المحلات التجارية، وكان رد المندوبين من الوزارة في وقتها أن السوق حرة ولا تضع قيوداً على التراخيص، ونستغرب أن الوزارة لم يكن يعنيها التبعات السلبية لهذه التراخيص؛ وهنا في هذا التقرير تشير الوزارة في معوقات الصحة العامة والبيئة والتدهور البيئي في المدن إلى الانتشار الكبير للمحلات الصغيرة؛ أليست الوزارة هي المسؤولة عن هذا التدهور البيئي بقرارها بالاستمرار في إعطاء التراخيص؛ وهل على السياق نفسه يمكن قياس أن الكثير من المعوقات التي تعاني منها الوزارة هي نتيجة قراراتها؟

واستغرب أحد الأعضاء إغفال التقرير السنوي للوزارة موضوع التنمية الريفية والقروية، لاسيما أن هذا الموضوع مهم لتحقيق مبدأ التوازن في برامج التنمية بين مختلف مناطق المملكة.

كما تساءل أحد الأعضاء عن نظام البلديات الذي صدر في عام ١٣٩٧هـ وحاجته إلى تطوير وتحديث، نظراً للتغيرات في الظروف الاقتصادية، والاجتماعية خلال السنوات الماضية.

ورأى أن المجالس البلدية ما تزال قاصرة عن القيام بالدور المطلوب منها ومشدداً على ضرورة الإسراع في إقرار نظام المجالس البلدية الجديد، لاسيما أنه سيعطى صلاحيات أكبر وأشمل مع ربط المجالس البلدية بعد تحويلها إلى وكالة لسمو وزير الشؤون البلدية والقروية.

مطالبة باتخاذ الإجراءات الفاعلة لزيادة إنتاجية الموظف الحكومي

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقريرين السنويين لوزارة الخدمة المدنية للعامين الماليين ١٤٣١/١٤٣٢هـ - ١٤٣٢/١٤٣٣هـ الذي تلاه عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي.

النظام الحالي للخدمة المدنية أثر سلباً على تطوير أداء موظفي الحكومة

وتناولت اللجنة في تقريرها أبرز ثلاثة محاور من أعمال الوزارة والتي تمت مناقشتها مع عدد من مسؤوليها استضافتهم إبان مناقشة التقرير حيث ركزت اللجنة في التقرير على أنشطة الوزارة في مجالات التصنيف والتحوير والترشيح والتوظيف والتسجيل والتدريب والابتعاث، كما تناولت أعمال الوزارة في شأن الوظائف والتوظيف في الجهات الحكومية، وفي شأن مشروعات وبرامج الوزارة التي تقوم بها حالياً.

اقتراح بتغيير إجازة نهاية الأسبوع من الخميس والجمعة إلى الجمعة والسبت

ولاحظت اللجنة أن ثمة تأخر في تنفيذ بعض المشروعات والبرامج في الوزارة، وأكدت في توصيتها للمجلس على أهمية متابعة تلك المشروعات والبرامج والتي ستسهم في دعم أداء الوزارة، كما أوصت اللجنة بالتأكيد على قرار سابق للمجلس بضرورة الإسراع في تحديث نظام الخدمة المدنية ضمن سياق قيام الجهات الحكومية بتطوير أنظمتها بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات.

ولاحظ أحد الأعضاء أنه على الرغم من أن عدد موظفي الدولة قد زاد عن مليون موظف إلا أن خدمات الوزارة لا زالت أقل مما هو مفترض أن تقوم به، فتتأخر عن الإعلان عن الوظائف الشاغرة لمدة طويلة مما يحول دون شغلها بالسعوديين.

وأضاف آخر: لا زالت الوزارة تعمل ببطء شديد في تطوير أداء موظفي الدولة، فالموظف لا بد أن يعمل مدة أربع سنوات حتى يحصل على الترقية، فيتساوى المبدعون وغيرهم؛ مما أسهم ذلك في التأثير السلبي على تطوير أداء موظفي الحكومة.

وقال في نقطة أخرى إن بعض الموظفين -ذوي المراتب الصغيرة- يحصلون على ترقيات، لكن الزيادة في رواتبهم لا تتجاوز مئة ريال فكيف يُرقى الموظف بعيدًا عن مكان سكنه وفي منطقة نائية والزيادة في راتبه لا تتجاوز المئة ريال؟

وتساءل عضو عن مكافأة نهاية الخدمة التي مازالت مشكلة بلا حل، فالمتقاعدون من موظفي الدولة الخاضعين لنظام الخدمة المدنية قد يعانون من الفاقة بعد نهاية خدمتهم ولا يتم منحهم سوى راتب شهر أو شهرين، مشيراً إلى أن بعض الدول سبقتنا في منح موظفيها المتقاعدين مكافأة نهاية الخدمة.

كما أشار إلى أن موظفي المراتب المتدنية يعملون سنوات طويلة دون تطوير، بينما نجد موظفي المؤسسات والشركات قد يبدأون بوظائف متدنية تنتهي بوظائف عالية؛ مثل موظفي شركتي سابك وأرامكو.

وقال أحد الأعضاء إن موظفي الدولة يفتقدون إلى التأمين الصحي وبدل السكن، بينما نجد أن الشركات والمؤسسات تمنح موظفيها تأميناً صحيًا لهم ولأسرهم إضافة إلى بدل السكن.

وطالب وزارة الخدمة المدنية إعادة النظر في مهماتها وتطويرها.

وأضاف عضو آخر طلبت الوزارة منحها صلاحية شغل الوظائف المشغولة بغير السعوديين في المؤسسات الحكومية كافة وفق خطة متفق عليها، وفي الوقت نفسه نجد وظائف شاغرة في الوزارة نفسها بلغت مئتين وواحد وتسعين وظيفة شاغرة.

وتطرق أحد الأعضاء إلى عدد الوظائف الشاغرة في بعض الجهات الحكومية، فقد بلغت الوظائف الشاغرة أكثر من خمس وسبعين ألف وظيفة، وفي الوقت نفسه هناك كفاءات تبحث عن عمل ولا يجدون. لذا، يحسن أن تتبنى اللجنة مقترح الوزارة بتشكيل فريق عمل من الجهات الحكومية التي يعمل فيها أعداد كبيرة من المتقاعدين، والتنسيق مع الوزارة لوضع خطة للإحلال، كما ينبغي أن تؤكد التوصية على الربط بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل.

الخدمة المدنية تتحدث عن ٧٥ ألف وظيفة شاغرة بينما يعاني الشباب من البطالة!

ونبه عضو آخر إلى ما أشارت إليه الوزارة في تقريرها من أنها تعاني من عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية مع الملحوظات الرقابية التي تبديها الوزارة بشأن التجاوزات في تطبيق الأنظمة واللوائح، وقد أوردت الوزارة في هذا الشأن عبارة: "لا تستبعد الوزارة أن تقوم بإحاطة هيئة الرقابة والتحقيق بتلك المخالفات". وتمنى من اللجنة توضيح هذه العبارة.

وتساءل أحد الأعضاء عن عدم وجود المبرر الوجيه لعدم الإشغال الوظائف الشاغرة في بعض الجهات الحكومي، وقال لو كانت الأجهزة الحكومية في حاجة إلى تلك الوظائف لأشغلتها، لاسيما أن بعض الدراسات تشير إلى أن إنتاجية الموظفين في القطاع الحكومي منخفضة، ولو تمت إضافة موظفين جدد لانخفضت الإنتاجية أكثر.

وأكد أهمية أن يخضع التوظيف في القطاع الحكومي التعيين لحاجة العمل وليس لمجرد

لا زال موظفو الدولة يفتقدون إلى التأمين الصحي وبدل السكن.. والمتقاعدون معرضون للفاقة

التوظيف، ورأى أن تتخذ وزارة الخدمة المدنية الإجراءات الفاعلة لزيادة إنتاجية العاملين في القطاع الحكومي؛ من خلال إيجاد ارتباط أوثق بين الأجور والأداء، وأن تعيد النظر في الترشيح للوظائف، وأن تكون المفاضلة عن طريق اختبارات تعقد لهذا الغرض.

وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كان يتوجب على القطاع الحكومي لاستيعاب خريجي (٢٤) جامعة حكومية، و(٤٠) كلية أهلية، ونحو (١٥٠) ألف مبتعث ومبتعثة، دونما حاجة لا سيما في ظل وجود أكثر من (٨) ملايين وافد في المملكة.

واقترح أن تكون مسألة الإنتاجية في القطاع الحكومي بنداً ثابتاً على جدول أعمال جميع لجان المجلس عند مناقشتها تقارير الجهات الحكومية، وأن تدرس وزارة الخدمة المدنية الحاجة المستقبلية للجهات الحكومية من القوى العاملة، وأن تدرس وزارة العمل استيعاب الخريجين والخريجات في القطاع الخاص، وإيجاد الحلول المناسبة، كما يحسن أن تقدم وزارة الخدمة المدنية مؤشرات لمدى التغير في إنتاجية موظفي الدولة ضمن تقريرها السنوي المرفوع للمجلس.

ولاحظ أحد الأعضاء عدم وجود خطة شاملة للسعودة في الأجهزة الحكومية، كما لاحظ الخلل في نظام العرض والطلب، وكذلك عدم تجاوب الأجهزة الحكومي في تطبيق أنظمة الخدمة المدنية وتوجيهات الوزارة. مؤكداً أهمية أن تستمع اللجنة لآراء مندوبي الوزارة، والوزارات الأخرى المعنية، وأسباب عدم تجاوبها مع الأنظمة للخروج بتوصيات تدعم الوزارة في مسيرتها، وأن تزود اللجنة المجلس بنتائج الدراسات التي قامت بها وزارة الخدمة المدنية في مجال الأنظمة واللوائح، والرواتب، والبدلات، وتقويم الأداء الوظيفي، لاسيما أن ذلك يصب في صلب عمل الوزارة.

وفي جانب آخر اقترح أحد الأعضاء تغيير إجازة نهاية الأسبوع من يومي الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت، وساق عدداً من المبررات التي رأى أنها تدعم مقترحه منها أن المملكة منذ تأسيس الإدارة العامة فيها كانت تعمل ستة أيام في الأسبوع؛ من السبت إلى الخميس بواقع ست ساعات يومياً، وفي عهد الملك خالد – رحمه الله– اتخذت اللجنة العليا للإصلاح الإداري قراراً بتغيير الدوام وإضافة الخميس إلى إجازة نهاية الأسبوع، ومن ثم زيادة عدد ساعات العمل، لكن مع تغير الزمن وجدنا أننا نخالف أغلب دول العالم، لاسيما الدول التي نتشارك معها في العلاقات الاقتصادية، نخالفهم بأربعة أيام، يومان لا نعمل نحن فيها ويومان هم لا يعملون فيها، مما يفوت على المملكة فوائد اقتصادية كبيرة جداً. كما أننا أصبحنا البلد الوحيد في العالم الذي تكون إجازته الخميس والجمعة، فجميع الدول المجاورة والدول العربية والإسلامية غيرت إجازتها إلى الجمعة والسبت؛ مما يستوجب التوحد معها في إجازة نهاية الأسبوع، وقدم العضو توصية إضافية تتضمن دراسة هذا المقترح، وتمنى من اللجنة دراسة ذلك، لاسيما من النواحي السياسية، والاجتماعية، والدينية والاقتصادية.

الهيئة نجحت في معالجة ١٥ ألف شكوى خلال العام الماضي

المجلس يطالب هيئة الاتصالات بالسماح بتقديم خدمة «التجوال المجاني»

د. سعدون السعدون

وافق مجلس الشورى بالأغلبية خلال جلسته العادية الرابعة عشرة التي عقدها الاثنين ١٤٣٤/٥/٢٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على سماح هيئة الاتصالات وتقنية والمعلومات لشركات الاتصالات بتقديم الخدمة المجانية لاستقبال المكالمات أثناء التجوال الدولي ووضع الضوابط الأمنية والتقنية المنظمة لحسن استخدام هذه الخدمة.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة النقل الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن آراء الأعضاء وملحوظاتهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون بن سعد السعدون.

وكانت التوصية الخاصة بخدمة التجوال الدولي قد تقدم بها أحد أعضاء المجلس، وتبنتها اللجنة ضمن توصياتها كتوصية جديدة لم تتم مناقشتها أثناء مناقشة تقرير هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأوضح الدكتور السعدون أن اللجنة تؤكد حرصها على تحسين جودة وكفاءة خدمات الإنترنت وخفض أسعارها بعد صدور العديد من قرارات المجلس بهذا الخصوص، والتي لقيت التجاوب من الهيئة ومن الشركات المشغلة.

وحسب تقارير الهيئة فقد انخفض سعر الميغابايت لاستخدام الإنترنت بواسطة شبكة المتنقل والثابت بنسبة «٥٠٪»، إذ كان ٤ هللات في عام ٢٠٠٩م وأصبح هللتين في عام ٢٠١٢م على بعض الباقات على شبكة المتنقل، وأقل من ذلك في بعض باقات الخدمات الثابتة، كذلك فقد بدأت شبكة الألياف البصرية تحل محل الشبكات النحاسية في المدن الرئيسة؛ مما يساعد على تقديم سرعات مرتفعة، وبجودة عالية، وخفض في الأسعار.

وأضاف كما اقترحت الهيئة تعديل بعض بنود نظام الاتصالات، وصدرت موافقة المقام السامي على التعديلات التي نشرت حديثاً بتاريخ ١٤٣٤/٤/١٢هـ، وعلى ضوئها أعلنت الهيئة في بيانها الذي نشرته الصحف أنها أصدرت قراراً يلزم المشغلين بنقل أرقام المشتركين وفق إجراءات جديدة لا تشترط سداد المستحقات المالية قبل النقل، إضافة إلى أن الهيئة قد استحدثت إدارة عامة تقوم على حماية المشتركين والتعامل مع الشكاوى، وستناقش اللجنة مع مندوبي الهيئة ما أنجزته في هذا الشأن في اجتماع لاحق.

وقال رئيس اللجنة إن الشركات المشغلة قدمت باقات مخفضة بنسبة ٥٠٪ لذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج مختلفة لهم، وتشارك في الدعم والتعاون مع الجمعيات الخيرية في تقديم الخدمات المتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة، وستبحث اللجنة مع مندوبي الهيئة لاحقًا حث الشركات لتقديم المزيد من الإسهامات لهذه الشريحة من أبنائنا وبناتنا ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأوضح السعدون أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم «م/١٧» والتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ نظم الأدوار المناطة بالجهات المتعاملة بالجرائم المعلوماتية، وتتولى الجهات الأمنية بوزارة الداخلية المتابعة والتحقيق، واستحدثت لذلك إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية، في حين يقتصر دور الهيئة في قضايا الجرائم المعلوماتية على الجانب الفني عند الحاجة حسب المادة «الرابعة عشرة» من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.

وبين أن التقرير أوضح أهم نشاطات وإنجازات الهيئة، والتي تضمنت معالجة وإنهاء «١٥,٠٦٤» شكوى خلال سنة التقرير، كما تعمل الهيئة على إجراء القياسات الميدانية لمتابعة التزام مقدمي خدمات الاتصالات بضوابط الإشعاعات الصادرة من المحطات اللاسلكية، وقد أوضح التقرير أن مستويات الإشعاعات الصادرة من هوائيات المحطات اللاسلكية التي تم إجراء القياسات عليها تقل بمئات المرات عن الحد المسموح به وفقًا للمعايير العالمية.

وتابع: أما بالنسبة لتأخر تنفيذ الخطة الوطنية للطيف الترددي فأشارت الهيئة في تقريرها أنه بسبب عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية في تنفيذ ما يخصها من الخطة وإخلاء الترددات غير المستخدمة خلال الفترة الماضية منذ بدء سريانها.

وقد أصدر المجلس قراره ذا الرقم «٦/٤١» والتاريخ ١٤٢٩/٦/٥هـ ونصه: «سرعة إخلاء الترددات غير المستخدمة لدى بعض الجهات؛ بهدف تفعيل الخطة الوطنية للطيف الترددي».

مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي أسهمت في زيادة نسبة المحتوى العربي على الانترنت

وأكدت اللجنة على أهمية توجه شركات الاتصالات إلى دعم التنمية الاجتماعية ومناقشة ذلك في اجتماعاتها مع مندوبي الهيئة، وقد صدر قرار المجلس ذو الرقم «٢٤/٢٥» والتاريخ ١٤٢٦/٥/٢٧هـ؛ والذي نص في الفقرة «الرابعة» على: «على الهيئة إلزام شركات الاتصالات المرخص لها بمبدأ الخدمة الشاملة، ونشر خدمات الاتصالات في المناطق النائية، والوصول بنسبة انتشار الخدمة للمعدلات العالمية»، وصدر قرار المجلس ذو الرقم «٧٩/١٢٣» والتاريخ ١٤٢٨/٢/١٥هـ الذي ينص على: «قيام الهيئة بالتنسيق مع مقدمي الخدمات بدراسة إمكانية

تقديم خدمات الانترنت للجهات التعليمية بأسعار تفضيلية تغطي تكاليف الخدمات».

وزاد الدكتور السعدون أن اللجنة تؤكد على أهمية امتلاك استضافة البيانات وتشير إلى أنه تم إطلاق مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي تحت إشراف مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وحظي بدعم كبير من الدولة، وأثمرت جهود هذه المبادرة بارتفاع نسبة محتوى اللغة العربية على شبكة الإنترنت ليبلغ «سبعة» أضعاف، فبحسب تقديرات شركة غوغل العالمية ارتفع المحتوى من «٠,٣٪» عام ١٤٢٩هـ إلى «٢٪» في العام ١٤٣٢هـ، إضافة إلى تطوير عدد من النظم والبرمجيات المتعلقة بالمحتوى العربي.

وختم بأن قرار إلغاء مجانية التجوال الدولي هو قرار قديم تم الإعلان عن تطبيقه في عام ١٤٣١هـ، واجتمعت اللجنة مع الهيئة والشركات المشغلة في حينها وصدر قرار المجلس ذو الرقم «١٥/٢٨» والتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ الذي نص على: «على هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إعادة النظر في قرار إلغاء مجانية التجوال الدولي، مع الاستفادة من المستجدات التقنية الحديثة عالميًا في معالجة الجوانب الأمنية والتقنية». وتتفق اللجنة مع أهمية هذه الخدمة، وترى أن هذه الخدمة قد استفاد منها الكثير من المواطنين أثناء سفرهم إلى خارج البلاد، واستفاد منها أبناؤنا الطلاب والطالبات الدارسون في الخارج، ولاشك أن منح مجانية التجوال الدولي للعملاء هو من شأن الشركات المشغلة إذا تمت مراعاة الضوابط الأمنية والتقنية ومصلحة البلاد، مشيراً إلى ما تم مؤخرًا من ربط الشرائح بالسجل المدني والإقامة، وإلغاء الشرائح المجهولة، لذلك فقد قدمت اللجنة توصيتها «الثانية» الجديدة.

بعد ذلك صوت المجلس بالموافقة على التأكيد على الجهات الحكومية على تطبيق الدليل الإرشادي لسياسات وإجراءات أمن المعلومات المعد من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بناءً على قرار مجلس الوزراء الموقر ذي الرقم «١٩٤» والتاريخ ١٤٢٨/٦/١٠هـ مع توفير الدعم الفني والبشري لذلك».

> **منع خدمة التجوال الدولي ستجبر الناس على مسائل أخرى أقل انضباطاً ورقابة**

ثم طرحت التوصية الثانية للجنة – التي تبنتها بعد تقديمها من قبل أحد الأعضاء – للمناقشة الخاصة بخدمة التجوال الدولي المجاني.

وقال أحد الأعضاء إن هذه التوصية وضعتها اللجنة بناءً على معلومات عامة وصحيحة؛ تقول إن الهيئة بصدد منع مجانية التجوال الدولي، دون الاجتماع مع الهيئة ومعرفة الأسباب التي ربما تكون وجيهة ومنطقية، ونحن نعلم أن الهيئة لم تقدم على أمر كهذا إلا بموجب حيثيات مهمة وأسباب لا نعلمها، والهيئة هي الجهاز المشرف والمنظم والمرافق للاتصالات وتقنية المعلومات، ومن المؤكد أنها تضع توازناً بين مصلحة الوطن الاقتصادية ومصلحة المواطن، ومن المهم أن تقوم اللجنة بمعرفة مبررات وقناعات الهيئة حول الموضوع عن طريق الاتصال بالهيئة، كما أنه لا يوجد شركة اتصالات في العالم تقدم هذه الخدمة مجاناً عدا الشركات في السعودية، ومن الأفضل التأكيد على قرار مجلس الشورى السابق بهذا الصدد.

وقال عضو آخر إن هذه التوصية تحقق مصالح خاصة لعموم المواطنين؛ إلا أنها تهدر مصالح عامة، فلماذا لا توافق هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والحكومة على مثل هذه التوصية بالرغم من أن الشركات المشغلة تعلم أنها تستطيع أن تقدم هذه الخدمة مجاناً؟ أما بالنسبة لتحمل الشركات تكلفة مجانية هذه الخدمة فيكون بتعويض ذلك من ارتفاع تكلفة المكالمات الداخلية، كما أن هناك عدداً كبيراً من شرائح الاتصالات السعودية في بعض الدول، وقد تستخدم في أمور لا تخدم الأمن الوطني، فضلاً عن العبء الذي تتحمله الشبكات السعودية والأمن السعودي في حال مراجعة دول أخرى أو مطالبتها بمعلومات عن هذه الشرائح أو عن المكالمات التي تصدر منها، ومن الأنسب مطالبة شركات الاتصالات أن تخفض تكلفة المكالمات الداخلية والخارجية.

وأضاف أحد الأعضاء أن هناك مصلحة للمواطنين من هذه التوصية، أما التحذير منها فجميع تلك المعلومات التي تحذر منها غير موثقة، ومن الأنسب إتاحة الفرصة لمثل هذه المؤسسات العامة أن تختار الاستثمار الأمثل، ومن الأنسب تأجيل هذه التوصية لمعرفة رأي هيئة الاتصالات في ذلك.

ورأى عضو آخر مناسبة هذه التوصية، ومن الأنسب أن تعيد هيئة الاتصالات النظر في الإجراءات التي تتخذها حاليًا لإيقاف بعض التطبيقات الإلكترونية التي تستخدمها شرائح كبيرة من المجتمع السعودي، بل يحسن ترشيد هذه التطبيقات وليس حظرها.

وداخل عضو آخر بأن الشركات هي من طلبت تقديم الخدمة وفق مبدأ تجاري وتنافسي، ولا يوجد مبرر قانوني لمنع هذه الشركات.

وأضاف أن خدمة التجوال الدولي المجاني موجودة حاليًا؛ ولو ضيق على هذه الخدمة سيلجأ الناس إلى الوسائل الأخرى الأقل انضباطًا ورقابة عبر البرامج المتاحة في الأجهزة الذكية، كما أن التوصية بصيغتها الحالية تكفل الضوابط الأمنية والأخلاقية والتجارية، وتعطي الهيئة المظلة التي تستطيع من خلالها التعامل مع شركات الاتصالات.

تقرير وزارة الحج.. البناء الرأسي في منى يحتاج لمزيد من الدراسة

المطالبة بمراجعة واقع «المسار الإلكتروني للحجاج».. والتحقق من كفاءته

المهندس محمد النقادي

أوضح رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة المهندس محمد بن حامد النقادي أن اللجنة

> وزارة الحج تحتاج إلى تفعيل نظام الجزاءات والعقوبات ضد الحجاج غير النظامين

لم يسبق لها أن رفضت توصية لبناء العمائر المتعددة الأدوار على سفوح جبال منى؛ وإنما ذكرت في الدورة السابقة أن هناك عدة بدائل وخيارات تدرسها الدولة الآن، ومن المناسب إعطاء الفرصة لدراستها بأبعادها الشرعية والهندسية، والأمنية، وعدم التعجل في اختيار بديل دون آخر.

جاء ذلك أثناء مجلس الشورى التقرير السنوي لـوزارة الحـج للعام المـالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ خلال جلسته العادية الثالثة عشرة – للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدت يوم الأحـد٢٦/٥/١٤٣٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وذلك في ضوء تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة الذي تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي.

وقد طالب أحد الأعضاء اللجنة الأخذ بموضوع التوسع الرأسي في سفوح جبال مشعر منى بدلاً من التوسع السطحي بالخيام التي أصبحت مشكلة حسب ما ورد في إجابات مندوبي الـوزارة، مؤكداً صعوبة إشكالية السكن في مشعر منى إلا بالتوسع الرأسي.

ولاحظ أحد الأعضاء أن تقرير وزارة الحج لم يتضمن التحديات والمعوقات التي تواجه الوزارة وهي كثيرة، فمن أدّى فريضة الحج أو شارك في أعمال الحج، يلحظ أن هناك إشكاليات كبيرة ذكر بعضها في ثنايا التقرير، ومن ذلك قلة الكوادر البشرية من منسوبي الوزارة الرسميين. مشيراً إلى تعيين ثلاثة آلاف موظف مؤقت خلال موسم الحج لتنفيذ الخطط التشغيلية الخاصة بقطاعات الـوزارة، بسبب ضعف الاعتـمادات المالية المخصصة للتوظيف الرسمي.

وأحصى العضو عدداً من المعوقات التي تواجه الـوزارة منها ضيق المساحات المخصصة في المشاعر المقدسة لحجاج الداخل، والحجاج غير النظامين الذين هم في ازديـاد، إلى جانب الإشكاليات التي تواجه قطار الحرمين، واستمرار ظاهرة متخلفي الحج والعمرة، وسماسرة العقار والبعثات الخارجية.

وشدد على أهمية إعادة النظر في تحديد أعداد الحجاج للعامين القادمين؛ نظرًا لما يشهده الحرم

> إحدى العضوات تنتقد السماح بوضع ملصقات دعائية على جسر الجمرات

المكي – الآن– من توسعات كبيرة.

من جانبه لاحظ عضو آخر توصيات اللجنة لم تعالج العديد من الإشكاليات والمعوقات الواردة في التقرير، ومن ذلك عدم تطبيق الوزارة لقرار مجلس الشورى ذي الرقم٤١/٦٦ والتاريخ ١٤٣٠/١٠/٨هـ. لـذا يحسن أن ينظر في إمكانية توجيه التوصية إلى وزارة أخرى تقوم

بهذا الجانب، كـوزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة الحـج، كما يحسن أن يتم وضع شرط جزائي – من باب العدالة – في حالة التأخر في تسليم الأراضي، كما ينبغي تكليف جهة أخرى لتشغيل قطار المشاعر المقدسة، والإشراف عليه، كما يحسن التوصية بسرعة معالجة معوقات مشروعات البناء الرأسي في منى، مع الأخذ في الحسبان أن هذا الموضوع يدرس عند أصحاب الفضيلة العلماء في هيئة كبار العلماء؛ إلا أنه لا يمنع من التوصية بتسريع هذا الأمر؛ لأن الحاجة ماسة ومن غير المناسب تأخير البت فيه.

وأشار أحد الأعضاء إلى شكوى وزارة الحج – بحسب التقرير – بأن مشعر منى محدود المساحة ومن الضروري العمل على اعتماد المشروعات الخاصة بزيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى مما تسبب التأخر في ذلك من تكدس الحجاج في الطرقات والافتراش، وتساءل قائلاً: لماذا لم تناقش اللجنة هذا الأمر ولم تعالج هذه القضية؟ والتي سبق أن أصدر المجلس بها قراراً في عام

١٤٢٧هـ ولم ينفذ حتى الآن، لذا، يحسن الطلب من الوزارة الإجابة الواضحة والدقيقة على هذا الأمر؛ لخطورته ولتأثيره على العديد من الجوانب، كما لاحظ أن الجزء المخصص لحجاج الداخل لا يفي بحاجة المواطنين والمقيمين الذين يرغبون بالحج.

وفيما يخص الوضع الإداري في الوزارة، دعا أحد الأعضاء إلى وضع تصنيف أكثر

دقة للوظائف، بالإضافة إلى توضيح ما طرأ على الكادر الوظيفي من تغيير عن السنة المالية السابقة، كما لاحظ في الجدول المرفق في التقرير وجود أربعين وظيفة للمراتب من الثانية عشرة إلى المرتبة الخامسة عشرة، في حين أنه لا يوجد في الوزارة سوى ثلاثة موظفين من حملة الدكتوراه على الرغم من عظم مهام هذه الوزارة، وهذا له دور كبير في أداء الوزارة وقد يؤثر سلبًا على تطلعاتها والتقدم الذي تنشده، وأمل أن تدرج توصية في هذا الشأن بأن تحرص الوزارة على استقطاب الكفاءات من حملة الدكتوراه لشغل المراتب العليا.

واقترح أحد الأعضاء أن يتم تحديد الأعداد للمعتمرين من الخارج كما هو موجود في الحج، فالسيطرة على الحشود أمر صعب، فتحديد العدد يساعد على نجاح الخطط التشغيلية للوزارة، مما يحقق سلامة المعتمرين والزوار، كما يحسن أن تصدر توصية من المجلس بمنع دخول السيارات بأقل من خمسين راكبًا إلى مشعر منى، مما يسهم في فك الاختناقات؛ حتى انتهاء المشروعات الخاصة بزيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى.

وطالب أحد الأعضاء اللجنة بالتوصية بمراجعة ما يتم على أرض الواقع عند استخدام المسار الإلكتروني للحجاج، والتحقق من كفاءته، واتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من عدد الحجاج غير النظاميين، كما لاحظ في إجابات مندوبي الوزارة أنهم علقوا على مشكلة الحجاج غير النظاميين بأنها مشكلة قديمة جديدة، وهذه تعد مشكلة أمنية، وتساءل عن ما تم بشأنها؟ وما إذا نسقت الوزارة مع وزارة الداخلية.

ولاحظ عضو آخر التقارب في الأرقام في الجداول حول المشروعات المنجزة وغير المنجزة، فقد ورد في جدول المعتمد والمنصرف من ميزانية الوزارة للمشروعات ٩٦٪ لكن يشير التقرير إلى أنها٧٧٪ وليست ٩٦٪، كما أن ما أنفق على المشروعات من الميزانية الأصلية هو ١٠٪ مما أنفق على المشروعات فعليًا، بالإضافة للمشروعات المتعثرة، لذا، فإن الحاجة ملحة للتأكيد على استراتيجية واضحة للسنوات الخمس القادمة، كما يحسن إعادة صوغ التوصية «الأولى» لتكون خلال السنوات الخمس القادمة وإذا تم ذلك يبدأ بالتفكير بالاستراتيجية لخمس وعشرين سنة قادمة.

واستغرب أحد الأعضاء عدم إيراد توصية تتعلق بتفعيل نظام الجزاءات والعقوبات ضد الحجاج غير النظاميين؛ علمًا أن إشكالية قطار المشاعر في العام الماضي والذي عالجته التوصية «الثالثة» كانت بسببهم، وذلك لتجمهر أعداد كبيرة منهم على بواباته.

ولاحظ عضو آخر أن التقرير احتوى على العديد من التبريرات للأخطاء المتكررة بالرغم من السنوات الطويلة والخبرات المتراكمة للحج لدينا في المملكة العربية السعودية.

كما لاحظ أن بعض الحلول التنظيمية التي وضعت تخلق مشاكل أخرى، مثل منع السيارات التي تقل عن٢٥ راكبًا، متسائلا عن البديل عنها؟ وكذلك اشتراط التصريح، وتساءل عن البدائل لمن لم يستطع الحصول عليه؟

بعض الحلول التنظيمية في المشاعر المقدسة تخلق مشاكل أخرى

وطالب عضو آخر أن يكون التوجه إلى تقليص مدة بقاء الحجاج في مكة، حتى لا نكلف الوزارة مزيدًا من الأزمات والإشكاليات، خلافًا لما طالبت به اللجنة في التقرير أن يكون قدوم الحجاج على مدار شهر ذي القعدة كاملاً والأيام الستة الأولى من شهر ذي الحجة.

وتساءل أحد الأعضاء: عن مدى تنسيق الوزارة مع الجهات المعنية وتقييمها لمستوى النظافة، والافتراش والبسطات، وتأخر تسليم الأراضي لحملات الحج، وغيرها من الإشكاليات التي تتكرر في الحج كل عام، كما أن التقرير لم يعكس الواقع بصورة موضوعية، فمن المفترض أن يكون حج العام الماضي أفضل من عام التقرير، نظرًا لمبدأ تراكم الخبرة والاستفادة منها، ولكن كل من حج العام الماضي شاهد سوء الخدمات وضعف التنظيم والإدارة.

ورأى عضو آخر إعادة صوغ التوصية «الرابعة» لتشمل برنامج الإصحاح البيئي لما هو خارج المخيمات أيضًا، حيث إن ما ورد مختصاً بالبيئة المحيطة بالمخيمات.

واستغربت إحدى العضوات السماح بوضع ملصقات دعائية لإحدى شركات الاتصالات على مبنى جسر الجمرات؛ وقالت إن المقدسات الدينية ليست وسيلة دعائية، كما أن الجهة التي سمحت بذلك ليست بحاجة للمردود المالي لتلك الدعايات، في ظل وجود الدعم السخي للحج من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين، ودعت إلى تبني توصية تمنع وضع أي لوحة دعائية على مباني المشاعر المقدسة.

آل ناجي: الضوابط لا تتداخل مع اختصاصات قاضي التنفيذ

الشورى يوافق على ضوابط البت في قضايا غياب المستأجرين أو هروبهم

وافق مجلس الشورى بالأغلبية في جلسته العادية الثانية عشرة التي عقدها يوم الاثنين ٢٠ /٥/ ١٤٣٤هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري على مشروع ضوابط البت في قضايا غياب بعض المستأجرين أو هروبهم وفي ذممهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقفلة.

وأكدت مشروع الضوابط على أن المحاكم هي جهة الاختصاص في المنازعات بين المؤجر والمستأجر وأن الإجراءات المقترحة تمنح إمارات المناطق سلطة معالجة إخلاء العين المؤجرة بعد ذلك.

الضوابط تعالج أخلاء العين المؤجرة بموجب عقد موثق

وتعتبر هذه الضوابط إجراءاً مؤقتاً يتم العمل به إلى أن يتم الاتفاق بين وزارة الداخلية ووزارة العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء على اتخاذ الإجراء اللازم لوقف العمل به.

وأوضح رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية – الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي– وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه الموضوع، مبيناً أن اللجنة أخذت بملاحظات بعض الأعضاء بشأن تعديل الفقرة رقم (١) من أولاً ليتضح من النص أن المقصود الترخيص لممارسة التوثيق في عمومه، وحذف الإشارة إلى مرسوم إصدار نظام القضاء، إضافة إلى التصحيح اللغوي في الفقرة رقم (٤)، وكذا تعديل رقم الفقرة المحال إليها في البند رابعاً من (٣) إلى (٤).

وأضاف وبخصوص كيفية التعامل مع حالات المماطلة؛ توضح اللجنة أن الضوابط تعالج الضرر النهائي المتعلق بإخلاء العين المؤجرة الناتج عن المماطلة في دفع الإيجار أو الهروب وترك العين مقفلة، أما المماطلة فتعالجها المواد من العقوبات والوارد في نظام التنفيذ.

وأفادت اللجنة أن هذه الضوابط لا تتداخل مع اختصاصات قاضي التنفيذ؛ فهي تنص في أولاً على أنه: "دون الإخلال باختصاص المحكمة المختصة بالأمر"، ويتبع هذه الضوابط التي تعالج فتح العين المؤجرة بأمر من الحاكم الشرعي أو الاداري؛ حسب ما تقتضيه الحال، وذلك من قبل لجنة تشكل من الإمارة والمحكمة والشرطة، وتقوم هذه اللجنة بوضع الحلول المناسبة للحالات التي لا تستطيع السداد أو الإخلاء لغياب معيلهم إما لسجنه أو مرضه أو وفاته. كما أن هذه الضوابط تنص في البند السادس على أنها ضوابط مؤقتة حتى يتم الاتفاق بين الجهات الموضحة في الفقرة بوقف العمل بها والرفع بذلك إلى مجلس الوزراء.

وبين الدكتور آل ناجي أن اللجنة تتفق مع كل من رأى بأن مشكلة الإسكان لها جوانب مختلفة، وأن هذه الضوابط ليست معنية بحل مشكلة الإسكان وإنما تعالج جانبًا منها، واللجنة ملزمة بدراسة هذه الضوابط التي أحيلت إلى المجلس من المقام السامي وأبدت وجهة نظرها حيالها. أما حلول مشاكل الإسكان؛ فهناك أكثر من جهة معنية بمعالجة ذلك ومنها وزارة الإسكان ومشروع (٢٥٠) ألف وحدة سكنية، وصندوق التنمية العقاري، ومشروعات الإسكان الخيري وغيرها.

وأفادت اللجنة أن هذه الضوابط أكدت على أن المحاكم هي جهة الاختصاص في المنازعات بين المؤجر والمستأجر؛ وهذه الضوابط تعالج إخلاء العين المؤجرة بموجب عقد موثق في حالة إخلال المستأجر ببنود العقد، كما أن الضوابط ضمنت في بعض موادها حقوق المستأجرين ووضعت حلولاً للمستأجرين غير القادرين على دفع الإيجار، وهذه الضوابط تنطبق على المستأجرين سواء مدنين أم عسكريين، أما التصرف في محتويات العين بعد فتحها فتعامل وفق بيت المال أو الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

مشروع ضوابط البت في قضايا غياب بعض المستأجرين أو هروبهم وفي ذممهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقفلة:

"أولاً: دون إخلال باختصاص المحكمة المختصة بالأمر بفتح دور ومحلات الغائبين، وإيداع موجوداتها في بيت المال، وبيع ما يخشى عليه التلف، وسماع الدعوى على الغائب، والنظر في النزاعات في العقود والحقوق الناشئة منها، وقيام من له مصلحة برفع أي دعوى أمام الجهات القضائية، تتبع الضوابط التالية:

١- يقوم كاتب العدل أو المرخص له بذلك وفقاً لنص المادة (٧٤) من نظام القضاء بتوثيق عقد الإيجار، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

٢- إذا تقدم المؤجر بشكوى إلى إمارة المنطقة أو المحافظة أو المركز مطالباً – بموجب عقد الإيجار الموثق من كاتب العدل أو من المرخص له بذلك أو عقد الإيجار الذي أقر بمحتواه المؤجر والمستأجر– بإخلاء العين المؤجرة بعد انتهاء مدة عقد الإيجار وفقاً لما تقضي به بنوده، فتستدعي الإمارة أو المحافظة أو المركز المستأجر خلال مدة لا تتجاوز (خمسة) أيام من تاريخ تقديم الطلب.

٣ – يواجه المستأجر –عند حضوره– بطلب المؤجر فإذا كانت مدة عقد الإيجار منتهية وفقاً لنصوص العقد فيلزم بتنفيذ الإخلاء خلال مدة لا تتجاوز (خمسة عشر) يوماً.

٤ – إذا لم يحضر المستأجر رغم إبلاغه بالحضور أو حضر ولم يخل العين المؤجرة خلال مدة (١٥) يوماً المشار إليها في الفقرة (٣) أعلاه، فيوجه

أمير المنطقة أو المحافظ – بحسب الأحوال – باتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات الآتية:
أ- إدراج اسم المستأجر ضمن قائمة المطلوبين.
ب- الأمر بفصل كل أو بعض الخدمات الآتية: التيار الكهربائي، الماء، الهاتف.

تشكيل لجان دائمة في إمارات المناطق لفتح الدور والمحلات وإخلائها

ج- إشعار مرخص له بتسجيل المعلومات الائتمانية بواقع المماطلة في التنفيذ. فإذا مضى خمسة عشر يوماً بعد اتخاذ واحد أو أكثر من اتخاذ الإجراءات السابقة ولم يخل المستأجر العين، فلأمير المنطقة أو المحافظ أن يحيل الطلب إلى اللجنة المشكلة في الفقرة (ثانياً) من هذه الإجراءات.
ثانياً: تشكل لجان دائمة في إمارات المناطق أو المحافظات بقرار من أمير المنطقة، مكونة من مندوب من الأمارة أو المحافظة، ومندوب من الشرطة، ومندوب من بيت المال من المحكمة المختصة، تكون مهمتها فتح الدور والمحلات وإخلائها وتسليمها للمؤجر، ويصدر أمير المنطقة التعليمات المنظمة لإجراءات عمل اللجنة بما فيها تحديد مدة التنفيذ.
ثالثاً: يكون التبليغ نظامياً عن المدد المحددة في هذه الإجراءات على العنوان الذي اختاره المستأجر في العقد، أو بوضع ورقة التبليغ على العين المؤجرة.
رابعاً: في حال قيام الإمارة أو المحافظة بتطبيق أحد الإجراءات الموضحة في الفقرة (٣) من البند (أولاً) والبند (ثانياً) من هذه الإجراءات، وقام المستأجر أو اللجنة بالتنفيذ بإخلاء العين، فعلى الإمارة القيام مباشرة برفع اسم المستأجر من قائمة المطلوبين وإعادة الخدمات إلى العقار.
خامساً: تشكل لجنة في إمارة المناطق أو المحافظات بقرار من أمير المنطقة تتكون من مندوب من الإمارة أو المحافظة، ومندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية، ومندوب من وزارة العمل ومن وزارة الإسكان ومن الجمعيات الخيرية تكون مهمتها التعامل مع الحالات التي يكون فيها المستأجر سعودياً غير قادر على سداد الأجرة أو إخلاء العين، إما لسجنه أو مرضه أو وفاته أو لضعف قدرته المادية، مع الأخذ في الاعتبار ما يأتي:
أ - أولوية سداد الأجرة المستحقة للمؤجر.
ب- سرعة توفير سكن مناسب للمستأجر وملائم لحالته في حال طلب إخلاء العين المؤجرة.
ج- اتخاذ ما يلزم لإسكان المواطن المستأجر أو دعمه وفقاً لبرامج الإسكان الخيرية أو الشعبية أو مساكن المحتاجين غير القادرين على الاستفادة من برامج الإقراض والتمويل الحكومية والخاصة، بما في ذلك تفعيل الوسائل الخاصة بشراء العقارات أو استئجارها لهؤلاء المحتاجين في الأماكن المختلفة على ألا يكون عدم قدرته على السداد سبباً في أولويته على غيره في قوائم برامج الإسكان، مع مراعاة توفر الاعتمادات المالية المخصصة لهذه البرامج في وزارة الإسكان.

الضوابط راعت الحالات التي لا يكون فيها المستأجر السعودي قادراً على السداد أو إخلاء العين المؤجرة

د- تقوم اللجنة بدراسة كل حالة وفقاً لظروفها وأوضاعها الخاصة في ضوء ما ذكر، ومن ثم رفع توصية بذلك إلى الحاكم الإداري.
سادساً: يكون العمل بهذه الإجراءات إجراء مؤقتاً، إلى أن يتم الاتفاق بين وزير الداخلية ووزير العدل ووزير الإسكان ورئيس المجلس الأعلى للقضاء على اقتراح وقف العمل بها، والرفع بذلك إلى مجلس الوزراء".

التركيز على المقاولين الأقل كلفة أوجد ظاهرة مقاولي الباطن

تقرير وزارة النقل.. الإنجازات مجرد دراسات وبحوث لم تر النور!

النقل العام في المدن وإسناد عدد من مشاريع الطرق لمقاولين محددين دون غيرهم وسوء الخدمات على الطرق السريعة، كانت محل نقاش ومداخلات أعضاء مجلس الشورى خلال مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون في الجلسة العاشرة التي عقدها المجلس برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري.

> عضو يتساءل عن مقاولين محددين تسند لهم المشروعات دون غيرهم

وأكدت اللجنة في توصياتها المقدمة للمجلس على أهمية الحفاظ على شبكة الطرق في المملكة وتلبية المتطلبات المالية للصيانة العادية والوقائية وذلك لمواكبة التوسع الكبير في الطرق وللحفاظ على عمرها الافتراضي، كما دعت الجهات الحكومية ذات العلاقة إلى استكمال متطلبات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للنقل وإنجاز ما يخصها بما يضمن عدم تداخل الاختصاص في التخطيط والتنفيذ لمشروعات النقل المختلفة.

وقال أحد الأعضاء إن الجميع يدرك ضرورة النقل العام في المدن الكبيرة، نظرًا لما تعانيه من اختناقات، ورأى أن الإنجازات المتحققة التي ذكرها التقرير؛ هي في الواقع دراسات وبحوث لم تر النور.

> الوزارة تطلب وظائف جديدة بينما لم تشغل وظائفها المعتمدة

ولاحظ عضو آخر أن هناك مقاولين محددين تسند لهم العديد من مشروعات الوزارة دون غيرهم، وتمنى من اللجنة الطلب من الوزارة إحصائية توضح فيها أسماء المقاولين الذين تم التوقيع معهم، والمقاولين الذين تم سحب المشروعات منهم.

وأضاف: ما يتعلق بتحسين أساليب الطرق الصحراوية فإنه لا تزال هناك طرق صحراوية في مختلف أنحاء المملكة، ولا يوجد مبرر لاستمرار الحاجة إليها في ظل أهمية الطرق المعبدّة.

ورأى مناسبة وضع توصية تؤكد على جودة تنفيذ مشروعات الوزارة حتى نقلل من تكاليف الصيانة في ظل التوسع الحالي في الطرق.

كما رأى مناسبة أن توفر الوزارة مفتشين لفحص الشاحنات خلال مرورها بمحطات وزن الشاحنات على الطرق السريعة بهدف الكشف عن توافر وسائل الأمان والسلامة، ومدى ملاءمة سيرها على الطرق من خلال الفحص السريع.

واستغرب أحد الأعضاء قيام الوزارة بإنشاء طرق جديدة وبمواصفات ضعيفة، مما يجعل هذه الطرق بحاجة إلى صيانة في وقت قصير، وقد ترى الوزارة إعادة العمل بالمواصفات المعتمدة لديها قديمًا في تنفيذ مشروعاتها؛ فهناك العديد من الطرق المنفذة منذ زمن بعيد لا تزال تتمتع بالجودة العالية.

> لا بد من وضع معيار الجودة أولاً.. وعدم التركيز على العطاءات الأقل تكلفة

وقال عضو آخر إن قطاع المرور والسلامة في كثير من دول العالم مرتبط بهيكل وزارة النقل وقد ترى اللجنة دراسة هذا الموضوع.

وعبر عضو عن خيبته قائلاً: كنا نأمل من الوزارة متابعة مشروعاتها الموكلة لكبار المقاولين ووضع

معيار الجودة أولاً.. فالتركيز على عطاءات المقاولين الأقل في المناقصات دون النظر إلى معايير الجودة أوجد ظاهرة مقاولي الباطن، الذين هم عبارة عن اختزال للمقاول الرئيس لأكبر قدر من الأرباح على حساب جودة العمل والتنفيذ.

الطرق المنفذة قديمًا تتمتع بجودة أعلى من المنفذة حديثاً

وأضاف كما نجد أن الوزارة تسحب العديد من المشروعات، وهو سحب غير مبني على تصنيف (تصنيف المقاولين).

وتساءل آخر عما إذا كان هناك قوانين وضعتها الوزارة لمنع التحرشات والمضايقات التي قد تتعرض لها المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة عند استخدامهم للنقل العام؟ وتمنى أن يتبنى مجلس الشورى قانونًا لمنع التحرشات والانتهاكات تمهيدًا للنقل العام الذي سوف يعنى بنقل المرأة.

من جهته قال أحد الأعضاء أنه لا يوجد هناك تنسيق بين الوزارة والأمانات والبلديات لوضع الخطط وتوفير الخدمات، فكثيرًا ما نلحظ أعمال الحفر المتكررة على الطرق الجديدة سواءً كانت للكهرباء، أو المياه.. إلخ. وهذا ما يضعف مستوى الخدمات في قطاع النقل.

وتساءل عضو آخر عن عدم تطوير الخدمات على الطرق السريعة منذ زمن طويل؛ سواءً كانت استراحات، أو مطاعم، أو مراكز إسعافية، ودعا الوزارة إلى التنسيق مع هيئة السياحة والآثار في هذا الشأن، وكذلك التنسيق مع وزارة التربية لإيجاد حلول عاجلة لنقل المعلمات بين مختلف مناطق المملكة.

ورأى أحد الأعضاء أن التقرير لم يوضح الجهات المختصة في المتابعة والمحاسبة داخل الوزارة؛ فنجد أن الشوارع تجوبها العديد من الحافلات المتهالكة، ويقودها سائقون لا يراعون اشتراطات السلامة المرورية.

تعثر المقاولين يعكس ضعف الوزارة في اختيارها للأكفأ

بينما رأى أحد الأعضاء أن الكادر الهندسي الذي سيتم إقراره قريبًا سيعالج ما تواجهه الوزارة من التسرب الوظيفي؛ بيد أنه رأى أن هذا لا يمنع من تكثيف الجهود في مجال التدريب والتطوير، خاصة في المشروعات الحيوية.

وعلق عضو آخر على التقرير بقوله إنه ورد في الصعوبات تعثر المقاولين، وهذا عائق وضعته الوزارة أمامها نظرًا لضعف اختيارها للمقاولين الأكفاء.

وفي جانب آخر تساءل العضو باستغراب عن طلب وزارة النقل وظائف جديدة في الوقت الذي لا تزال الوزارة مقصرة في إشغال الوظائف المعتمدة حاليًا؟ وشدد على أن تعمل الوزارة بداية على إشغال هذه الوظائف الشاغرة.

عالمياً.. قطاع المرور والسلامة مربوط بهيكل وزارة النقل وليس الداخلية

ولاحظ عضو آخر الفرق الكبير بين ما ورد في التقرير وما نشاهده في الواقع، فهناك مشروعات متأخرة، وتساءل عن أسباب تأخرها وتعطيلها؟ واستشهد بالطرق الحيوية بين المدن. كما لاحظ الفرق في الجودة بين الطرق المنفذة قديمًا التي تتمتع بجودة عالية ولا تزال جودتها مستمرة، وبين الطرق الحديثة التي تقل الجودة فيها مما تتطلب الصيانة باستمرار وبالتالي تحمل الدولة مبالغ لصيانتها.

ولاحظ في شبكة الطرق عدم وجود الإصلاحات التي تتناسب مع الميزانيات المدعومة، كما لاحظ أن الحركة المرورية لا تزال تعاني من إشكاليات كبيرة مقارنة بحجم الطرق والخدمات المقدمة لها، إلى جانب تدني مستوى الطرق الرابطة مع الدول المجاورة.

واستغرب أحد الأعضاء إجابة المندوبين أن الوزارة قامت بإسناد مهمة تنفيذ وتحديد متطلبات الإستراتيجية الوطنية للنقل لوحدة إدارية تتبع لإحدى وكالات الوزارة، ورأى أن ذلك يتطلب سلطة إدارية أعلى بكثير من الوحدة الإدارية التي تتبع لإحدى الوكالات.

عضو مجلس الشورى السابق الدكتور عبد الرحمن الشبيلي:

لخصت تجربتي الشورية في عدد من المحاضرات

حديثه يستنطق التاريخ ، وقلمه يناغم هموم الوطن والمواطن، ومكتبته تستعرض ملامح التغير الاجتماعي لبلادنا... في دهاليز الصحافة والإذاعة والتليفزيون، هو إعلامي مخضرم، وفي أروقة التعليم هو أستاذ أكاديمي، وهو من تحت قبة مجلس الشورى عضو حضر بدايات التشكيل لمجلس الشورى الجديد في عهده الحديث.. هكذا اختزل عضو مجلس الشورى السابق الدكتور عبدالرحمن الشبيلي حياته الوظيفية، بين ثلاث مراحل، عاصر خلالها البدايات الأولى لإنشاء التليفزيون السعودي، منتصف الثمانينات الهجرية، وظهر كأول مذيع محاور لكبار المسؤولين، عبر برنامجه الشهير "حديث الأصدقاء"... كتب في الصحافة، وعمل في وزارة التعليم العالي، وتم تعيينه عضواً في مجلس الشورى، ليكمل دوراته الثلاث، ويتفرغ بعدها لحياته الشخصية، وأعماله الفكرية والأدبية، التي زود من خلالها مكتبتنا الوطنية بجملة من الأماسي والمحاضرات، والندوات والكتب العلمية، التي توثق لمرحلة البناء وتطور المجتمع. (الشورى) التقت الدكتور عبدالرحمن الشبيلي عضو مجلس الشورى السابق وحاورته حول العديد من المحطات في حياته العملية، فإلى التفاصيل:

حوار: منصور العساف

الولادة أين ومتى كانت؟ وما الذي تذكره من مرحلة الطفولة وبدايات الدراسة؟

أنا أولاً أشعر بالتحفظ الشديد تجاه الحديث عن ما يسمى بالسيرة الذاتية أو عن الذكريات لأنني ما زلت مقتنعاً بأنه ليس في سيرتي ما يرتفع إلى مستوى سيرة الكبار التي تستحق التوثيق، واستجبت لحالات خاصة جداً من هذه الرغبات وأرجو إن شاء الله في سبيل تلبية رغبتكم أن التزم الموضوعية من ناحية وأن أبتعد عن الشخصنة قدر الإمكان، نعم أنا من مواليد محافظة عنيزة بالقصيم عام ١٣٦٣هـ، من أسرة كان فيها الكثير من الميسورين إلا أن فرع والدي كان محدود الإمكانات فنشأت في بيئة متعففة بسيطة الحال، وكانت حياتي متواضعة جداً.. حيث درست الابتدائية في المدرسة العزيزية بعنيزة، وكان مديرها الأستاذ الجليل صالح بن ناصر آل صالح الذي خلد المثقفون في عنيزة سيرته وإسهاماته التعليمية في مركز ابن صالح المعروف للخدمات التعليمية، وفي آخر سنة دراسية من المرحلة الابتدائية، ونزولاً عند رغبة والدي رحمه الله فقد التحقت بمعهد عنيزة العلمي الذي افتتح عام ١٣٧٢هـ. وعندما علم أخي الأكبر محمد – رحمه الله– انزعج لأنه شعر أن هذا التصرف قد يغير مجرى حياتي، وكان يعتقد أنني لا بد أن أكمل دراستي الابتدائية وأظن أنني في ذلك الوقت على صغري أرضيت الاثنين، أرضيت والدي بالاستمرار وأرضيت أخي بالعودة إلى المدرسة الابتدائية لأخذ الشهادة عن طريق الدراسة المنزلية. إضافة إلى أن المعهد العلمي يقدم سنة أو سنتين تمهيدية تعادل السنتين الأخيرتين من الابتدائي، وبعد تخرجي واصلت الدراسة في المعهد لمدة خمس سنوات، ثم حصلت على الثانوية، وأتيت للرياض للدراسة في كلية اللغة العربية ١٣٧٩هـ. وعندما كنت في السنة الأولى من كلية اللغة العربية قررت أن أسير في النظامين، نظام جامعة وزارة المعارف ونظام جامعة الإمام، ولذلك التحقت بجامعة الملك سعود عن طريق الانتساب فأصبحت أدرس في كليتي اللغة العربية بجامعة الإمام وكلية الآداب بجامعة الملك سعود.

بدأنا بث «التلفزيون» بـ ٤٥ دقيقة باستوديو وحد ومرسلة واحة

وهل كانت المرحلة الجامعية هي بدايات عهدك بمدينة الرياض؟

لا، بل كانت الرياض مألوفة لدي لأنني قمت بزيارتها في وقت سابق، وفي السنة الأولى من انتقالي إليها سكنت في حلة تسمى آل "بحير" نسبة إلى إحدى أسر الرياض المعروفة، ويطلق عليها أيضا الشرقية وتقع جنوب غرب "المقيبرة"، حيث سكنت في ذلك العام في منزل ابن عمي مباشرة الشيخ محمد بن عبدالرحمن الشبيلي، الذي كان يشغل السكرتير الأول للشعبة السياسية في الديوان الملكي. وأقمت في منزله عاماً واحداً، ثم بعد ذلك انتقلت للسكن بمفردي عام ١٣٨١هـ في "الصفاة" بمبنى للبلدية

وهي عبارة عن قيصرية تقع جنوب جامع الإمام تركي بن عبدالله الذي كان يسمى الجامع الكبير، وكانت القيصرية تضم كبار تجار الرياض من ضمنهم الراجحي، والسبيعي، والمقيرين، والشويرخ، ومكنني السكن في تلك القيصرية من التعرف على كبار الشخصيات والتجار أمثال عبدالعزيز الحقباني – رحمه الله– والقاضي، والسبيعي والراجحي وغيرهم، حيث كنا نصلي معًا في الجامع ونستذكر الدروس سوياً، وتعرفت أيضا على ساكني القيصريات الأخرى أمثال الشيخ عبد الله منصور الزامل – رحمه الله– والشيخ علي وسليمان الفريح، وسليمان العثيمين، وعبد الرحمن الملوجي. وغيرهم .

عانينا كثيراً من نقل برامج «التلفزيون» عبر السيارة والطائرة

بعد الجامعة، كيف سار بك قطار الوظيفة إلى الإعلام الإذاعي؟

بعد تخرجي عام ١٣٨٣هـ من كلية اللغة العربية، التحقت بالوظيفة في الإذاعة وانتقلت إلى الملز، حيث وردت برقية من وزارة الإعلام تطلب ترشيح اثنين من أوائل الخريجين للعمل في الإذاعة السعودية في جدة إذ لم تكن الإذاعة في الرياض آن ذاك، باستثناء إذاعة (طامي) في الرياض، حيث عملت الإذاعة في بداية إنشائها عام ١٣٨٢هـ، بجلب (مرسلة) تختص بنقل

البرامج من إذاعة جدة، وترسل لبثها للمملكة عبر الرياض، وقد تم ترشيحي بناء على حصولي على المركز الثاني على دفعتي مع زميلي الأول الأستاذ عبدالعزيز الهدلق، ولكنه اعتذر عن الترشيح وفضل الوظيفة التعليمية، فرشح بدلاً عنه زميلي الأستاذ راشد الدريهم – رحمه الله– والتحقنا في العمل الإذاعي بجدة كما التحق زميلي المذيع سليمان عبيد وعملت في إذاعة جدة مدة تتراوح من ٦ – ٨ شهور، سكنت خلالها وأقمت ضمن الكادر الوظيفي للإذاعة، وخلال تلك الفترة وبالرغم من صغر سني استطعت التعرف على أدباء كبار مثل حسن عواد، وعزيز دياب، الذي يعتبر من القمم الإذاعية، ويطلق عليه أبو الإذاعيين نظراً لخبرته ولكونه من الأدباء الكبار، وقد تعاون مع الإذاعة، وعملت معه ثم طلبوا منه أن يقوم على تدريبي، وتدربت أيضا على يد الأستاذ منير شمة تدريب غير ممنهج وغير مبرمج، وبعد ممارسة ستة أشهر من التدريب، تحايلت على الإذاعة بطلب الانتقال إلى الرياض لأشارك في الاستعداد لافتتاح إذاعة الرياض، وكان هذا في الظاهر المعلن، أما هدفي المضمر أن أعود لإكمال الدراسة في جامعة الملك سعود السنة الثالثة والرابعة.. فعلاً انتقلت على مضض من وزير الإعلام آنذاك الشيخ جميل حجيلان، وبدأت العمل في التحضير لإذاعة الرياض، وفي الوقت نفسه أكملت السنة الثالثة ثم السنة الرابعة في جامعة الملك سعود، وافتتحت إذاعة الرياض في رمضان ١٣٨٤هـ وكنت أحد المشاركين في افتتاحها، حيث عينت مساعد ومراقب مدير عام البرنامج في مطلع ١٩٦٥م.

كنا نبث أخبار « التلفزيون » عبر القص واللصق من الصحف

وهل تذكر صاحب أول صوت بث للمستمعين في إذاعة الرياض؟

نعم أذكره كان صوت زميلي الراحل محمد بن عبد الرحمن الشعلان، وكان والده من أئمة الحرم الشريف. ولم تمض فترة قصيرة من افتتاح الإذاعة حتى اقترب افتتاح التلفزيون . ولعل من أبرز الأعمال التي قمت بها بالإضافة إلى عملي مساعد المدير للبرامج كان تغطية أخبار رحلة الملك فيصل إلى القاهرة والإسكندرية، وأظنه في ذلك الوقت لم يكن قد تسلم سدة الحكم بعد، وذهب إلى الإسكندرية لرئاسة وفد المملكة للقمة العربية الثانية التي عقدت في ذلك العام، ثم بقيت في القاهرة مدة شهر تقريباً لتغطية مؤتمر دول عدم الانحياز الذي كان يرأس وفد المملكة فيه الملك فيصل. اطلعت خلال الفترة على التنظيم الإذاعي في الإذاعة المصرية وفي الوقت نفسه كنت أجمع وأحصل على بعض التسجيلات للإذاعة السعودية ولا تنس أن تلك التسجيلات كانت مهمة جداً لأنها أول فاتحة تواصل بين الإذاعة السعودية والإذاعة المصرية.

في شهر شوال من عام ١٣٨٥ بدأ بث التلفزيون العربي السعودي "وكان هذا مسماه" وكنت أنت حينها أحد الكوادر الوطنية التي عايشت هذه المرحلة، هل لك أن تصف لنا البدايات؟

عندما اقترب افتتاح التلفزيون وقع الاختيار عليّ وعليّ زميل لي من إذاعة جدة أنا نكون أول مديرين للبرامج في تليفزيون جدة والرياض، وذهبت في رحلة استكشافية مدتها أقل من شهرين لكل من تلفزيون الكويت وتلفزيون

سوريا وتلفزيون لبنان، واطلعت على تنظيم التلفزيون في تلك الدول. وبعد عودتي من إلقاء محاضرتي عن جريدة الدستور البصرية في الكويت فإذا بالتلفزيون السعودي قد بدأ بث برامجه منذ نحو أسبوع، حيث كان أول ظهور للتلفزيون السعودي وافتتاحه من قبل الزميل خالد بن عبدالله العبدالعزيز التويجري. وأصبحت أنا أول مدير لبرامج التلفزيون بالرياض، ولم تمض أشهر قليلة إلا وقد كلفت بالإشراف على الجانب الإداري أيضاً للتلفزيون.. وبعد مضي بضعة أشهر أصبحت مشرفاً على تلفزيون الرياض برامجياً وإدارياً. وكان الافتتاح في ١٩ يوليو ١٩٦٥م، حيث افتتحت المحطتان في الرياض وجدة في ليلة واحدة إلا أن الافتتاح لم يكن رسمياً وكان يقال عنه الافتتاح التجريبي، وبالمناسبة لم تفتتح محطة الرياض ولا محطة جدة رسمياً إلى اليوم. استمر البث التجريبي وكان مقصوراً على بعض البرامج لكي لا يكون هناك إثارة في افتتاح التلفزيون فاستمر على أنه افتتاح تجريبي، وكان البث في البداية بدائياً، حيث يبدأ بعد صلاة المغرب لمدة ٤٥ دقيقة، كان عبارة عن كاميرا توضع أمام المصحف الكريم، وبعد ذلك يظهر مذيع الربط لتلاوة بعض الأحاديث من كتاب مختار الصحاح، ثم بعد ذلك نعمل قص ولصق من الصحف ونستعرض أهم الأخبار، ثم عرض فيلم (كرتوني) لمدة ٥ دقائق، وإذا كان هناك من أغنية نضعها، وأذكر أن مكتبة التلفزيون في الرياض بدأت بسبع أغانٍ كنا نكررها على مدار الأسبوع، ومن ثم بدأت تردنا من مديرية الإذاعة والتلفزيون في جدة بعض البرامج التي كانت تشترى من خارج المملكة، وأول برنامج تم تسجيله في الرياض كان برنامج حديث الأصدقاء الذي قمت بتقديمه وكانت الحلقة الأولى مع الأمير مساعد بن عبدالرحمن، "يرحمه الله" وزير المالية والاقتصاد في ذلك الوقت، وهو أول برنامج مسجل محلي لتلفزيون الرياض يعرض في جدة. وتتضمن فقرات العرض أيضا برنامج البادية الذي قدمه المرحوم عبد الله العلي الزامل وعنوانه: "مساكم الله بالخير" ويتم ذلك في الأستوديو وهو مكان التلفزيون الحالي، وكان المبنى في ذلك الوقت من المواد المصنعة الجاهزة والمكون من خمس أو ست غرف نصفها مخصص للطاقم الإداري والبرامجي، ونصفها الآخر للطاقم الفني واستديو واحد ومرسلة واحدة والكاميرات في الاستديو وإذا حصل تسجيل في النهار نستخدم زاوية من زوايا الاستديو الثلاث والزاوية الرابعة كانت هي المخرج والمدخل للأستديو، وكان عرض البرامج يختلف وقته من مدينة لأخرى، لعدم وجود تواصل فني أو اتصال أو ربط إلكتروني إلا بعد مضي عشر سنوات تقريباً من افتتاح التليفزيون، حيث كان أول ربط إلكتروني في عام ١٩٧٤م من خلال إنشاء "الكيبل المحوري" بين الرياض والدمام وجدة. ولعل أشد معاناة كنت أواجهها في بداية عهد التلفزيون السعودي هي كيفية نقل البرامج عن طريق الطائرة أو السيارة، خصوصاً بعد ما تم تعييني مديراً عاماً للتلفزيون عام ١٩٧١م، وبعد مضي سنتين من افتتاح التلفزيون شعرت بالرغبة الشديدة في مواصلة دراستي العليا، لإحساسي بنوع من نقص الكفاءة نظراً لعدم إجادتي اللغة الإنجليزية، لم أكن أتحدث اللغة الإنجليزية بينما زملائي الذين تدربوا في أمريكا من مصورين وفنيين ومنتجين الذين أرسلتهم وزارة الإعلام آنذاك كانوا يجيدون التحدث باللغة الانجليزية وربما بطلاقة.

> **تسلمت زمام** أول برنامج تم تسجيله في الرياض وسعدت كثيراً بالكيبل المحوري

في تلك الفترة ما الدور الذي قامت به وزارة الإعلام لتأهيل وتدريب الشباب السعودي لخوض مستجدات الإعلام؟

لا شك أن لوزارة الإعلام دوراً فاعلاً في هذا الجانب فقد ابتعثت عدداً من خريجي الثانوية إلى الولايات المتحدة قبل افتتاح التلفزيون ولذا فقد عاصروا افتتاح التلفزيون بإعداد جيد. والشاب السعودي أخذ مكانه في التلفزيون منذ بداياته وكان أقل عدد موجود ٦٠٪، من الكفاءات السعودية سواء في جدة أو في الرياض، وهذه كانت خطوة لم تتكرر في أي مؤسسة حكومية أو أهلية في المملكة كما حصل في التلفزيون، باستثناء شركة أرامكو التي تعد شركة غير حكومية، فهي الجهة الوحيدة التي كانت تدرب قبل العمل، وهذا ما فعله التلفزيون السعودي، حيث دربت وزارة الإعلام أعداداً جيدة من السعوديين واستلموا العمل في بدايات التليفزيون. ويمثلون أكثر من ثلث الكادر التلفزيوني الذي يصل عدد موظفيه في ذلك الوقت نحو ٥٠ موظفاً. إضافة إلى عدد ٧ من الإخوة العرب المتعاقدين و٨ من الأمريكان الذين كانوا يتولون الصيانة وحل الأمور المعقدة في التليفزيون. وأذكر ممن استقدموا من التلفزيون السوري ومن لبنان على

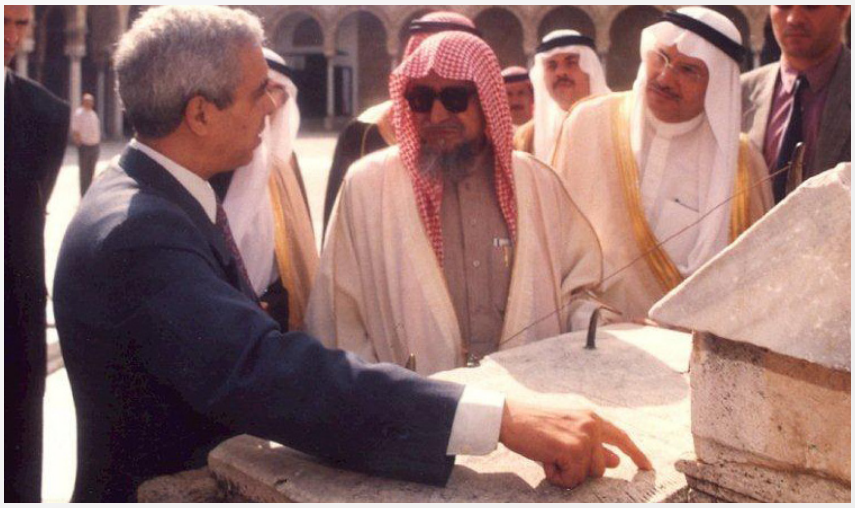

سبيل المثال ماجد الشبل، محي الدين الفارسي، وكان هناك مصور لبناني هو سامي "كروج جيجو" وهو الذي ذكرت في إحدى مقالاتي أنه حضر استشهاد الملك فيصل رحمه الله وصور تلك اللقطة الموثقة في كتابي "فيصل بن عبدالعزيز أميراً وملكاً".

هل بدأت برامج التلفزيون بشكل تصاعدي بحيث تزداد فترة البث مع مرور الأشهر الأولى؟

نعم حتى إنه وبعد عامين من بدايات التلفزيون أصبحت برامجه تسير بشكل تصاعدي مفاجئ وصل إلى ٤ ساعات من البث، وعرض الكثير من المنوعات، وأصبح ينتج برامجه التي بدأت كما ذكرت "بحديث الأصدقاء" ثم برنامج "البادية"، ثم بدأ التطور في الإنتاج المحلي، وكما يقال الحاجة أم الاختراع، فقد دفعت التلفزيون لإنتاج احتياجاته محلياً رغم ضآلة الإمكانيات

> **التسعينات الهجرية** تسمى الفترة الذهبية نظراً للتطوير والتوسع السريع وتلبية الاحتياجات الإعلامية

وماذا كانت طبيعة البرامج التي أنتجها التلفزيون السعودي آنذاك؟

البرامج التي أنتجت اعتمدت على الطاقات المحلية، على سبيل المثال استدعينا علي الخرجي ليكون مقدم برنامج للأطفال وعبدالعزيز الهزاع لتقديم (المونولوج) والمطربين المحليين جميعهم شاركوا فيه. إضافة إلى وجود مسرح حيث تم نقل مسرح الإذاعة إلى مسرح التلفزيون ويتواجد فيه مجموعة من المطربين. وفيما يتعلق بالإنتاج فقد كان قوياً يلبي إلى حد كبير احتياجات التلفزيون، وهناك إنتاج محلي لبعض التمثيليات التي كان يخرجها منذر النافوري وغيره. وكان هناك تدرج متصاعد للجرعة التلفزيونية وأصبح يطلق على تلك الفترة الذهبية بمقياس الزمن والظروف التي نشأ فيها التليفزيون. ولم تمض ستة أشهر على بدايته إلا وبدأ التلفزيون في الإنتاج المحلي وبدأ يقفز رأسياً وأفقيا وجلب التلفزيون خلال الفترة التي اعتمد فيها على الإنتاج الخارجي مواد من لبنان وغيرها ولم تصل المواد المصرية إلا في التسعينيات الهجرية بعد عودتي حاملاً الدكتوراه.

لدراسة الماجستير والدكتوراه قصة طويلة مع الدكتور عبد الرحمن هل لك أن تلخصها لنا؟

قبل هذا كان ثمة قصة خلف موضوع الدراسة في الخارج، وذلك لأن الشيخ جميل الحجيلان – حفظه الله– يظن أنني ذاهب فقط للتدريب على اللغة وأخفيت عنه نيتي في دراسة الماجستير، وفعلاً حصلت على الماجستير بعد مفاوضات طويلة للحصول عليها، ثم بعد ذلك حصلت على الدكتوراه. وحينها كان الشيخ جميل يقاوم بشدة استمراري للدراسة لأنه في الواقع كان بحاجة إلى أن أعود إلى عملي في إدارة تلفزيون الرياض، وتعرضت خلال بقائي في الولايات المتحدة مرتين أو ثلاث مرات للمطالبة بعودتي ولم أعد طوال مدة الدراسة حتى ولا للإجازة إلا مرة واحدة بعدما اطمأننت على موافقته على دراستي للدكتوراه. فعدت بعد عامين ونصف وكنت قد أنهيت الماجستير وبدأت الدكتوراه في تخصص الإعلام في جامعة ولاية "كانيسيس" وقد تزوجت ليلة سفري للدراسة إلى الولايات المتحدة واصطحبت زوجتي وعشنا بدايات الدراسة معاً. وكان التواصل بيني وبين الأهل خلال تلك الفترة عن طريق الرسائل فقط وكان نادراً أن يكون هناك اتصال تليفوني. وأثناء عودتي للزيارة طالبني الشيخ جميل الحجيلان وبقوة بقطع دراستي للعودة إلى عملي في إدارة التلفزيون. ووعدت وزير الإعلام بالعودة بعد أن أذهب للولايات المتحدة لتصفية أوضاعي، ومن الصدف الغريبة أنني وبعد أن قمت بتصفية أوضاعي المالية والمنزلية وغير ذلك، وإذا بخبر يفيد بنقل الشيخ جميل الحجيلان إلى وزارة الصحة، فكنت المستفيد الأكبر من انتقاله رغم ما أشعر به من أبوته وحنانه علي، ثم واصلت الدراسة مرة أخرى في الدكتوراه، وبعد أن تولى الشيخ إبراهيم العنقري في رمضان ١٣٩٠هـ – رحمه الله– طالبني مرة أخرى بالعودة لكنني وعدته أن أتخرج خلال ستة أشهر، وبعد فترة وصلتني برقية منه بطلب قطع دراستي والعودة للمملكة لكنني رجوته إكمالها وكنت قد قطعت سنة ونصف من دراسة الدكتوراه وبقي ستة أشهر ووعدته أن أتخرج في خلالها وسمح لي بالمواصلة، وفعلاً عدت في صيف عام ١٩٧١م إلى المملكة حاملا رسالة الدكتوراه عن تاريخ الإعلام في المملكة، ورسالة الماجستير كانت عن نشأة التلفزيون أما رسالة الدكتوراه فقد أضفت إليها ٨٠٪ فيما بعد وأصبحت الكتاب الكبير (الإعلام في المملكة العربية السعودية). وبعودتي صدر قرار من مجلس الوزراء بتعييني مديراً عاماً للتلفزيون السعودي لمدة ست سنوات ونصف، وكنت أشرف على المحطات السبع جميعها. ومن ثم بدأ الانفراج السياسي بين مصر والمملكة، فبدأ الوسيط التجاري بيننا وهي مؤسسة "دلة" لصاحبها الشيخ صالح كامل بوساطة تجارية بين التلفزيون السعودي والتلفزيون المصري.

> **إلغاء المجلس الأعلى للإعلام** يهدف للإصلاح الإداري وعدم الازدواجية

كيف بدأ الانتشار الحقيقي لجهاز التلفزيون؟ وكيف استقبل المجتمع فكرة البث؟

التلفزيون ليس مستغرباً على المجتمع السعودي، فوجود تلفزيون أرامكو سهل على الناس التعرف عليه، والكثير من الناس يذهبون إلى المنطقة الشرقية فقط من أجل مشاهدته، وتلفزيون أرامكو كان متاحاً للجميع، وكان بثاً عاماً يصل إلى أبقيق ورأس تنورة والأحساء، وأذكر أن الكثير من الأسر من الرياض كانت تقضي إجازتها في المنطقة الشرقية وأحد الإغراءات التي

كانت موجودة هناك مع البحر مشاهدة تلفزيون أرامكو مساء. وبالنسبة للأجهزة كانت منتشرة في الشرقية أولاً، ثم تلفزيون الرياض حيث قام التجار بجلب الأجهزة قبل أشهر من افتتاح التلفزيون، وبعد أن أصبحت المحطة جاهزة ظل التلفزيون ثلاثة أو أربعة أشهر في انتظار شارة الافتتاح من الحكومة فلو كنت تمشي في شارع الوزير على سبيل المثال والبطحاء وترى الأجهزة والشركات التي جلبت الأجهزة وكانت مستعدة لتسويق أجهزتها بل كانت تبث شارة التلفزيون التي تقيس من خلالها جودة الصوت والوضوح للصورة والخطوط الطولية والعرضية.

نجاح هيئة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء متوقف على التنظيم المالي والإداري

وماذا عن عبارة " الترفيه البرئ" التي انتشرت بين الناس قبل بدء البث؟

ضحك.. وقال: نعم هذه العبارة وردت على لسان الملك فيصل – رحمه الله – قبل بث التلفزيون بسنتين تقريباً وقد فسرت في الصحافة وبين العامة فيما بعد على أنها تمهيد لإقرار البث التلفزيوني.

خلال التسعينات الهجرية وأثناء تسلمك مهام إدارة التلفزيون هل كان ثمة عقبات أسهمت في تعطيل سير العمل والإنتاج سواء اجتماعية أو سياسية؟

لم تكن هناك عقبات تعيق العمل، بل كان هناك رقابة ذاتية وأكرر ذاتية لأنه لم تكن هناك جهة تراقب التلفزيون، إضافة إلى التحفظ الذي واكب المرحلة السياسية التي كانت تعيشها المنطقة نفسها، وفي تلك الفترة وقعت حرب أكتوبر ١٩٧٣م، والحذر السياسي والحذر الرقابي كانا الهاجس الأكبر للقائمين على الأمن، لكن في الواقع لم تكن هناك مشاكل، شخصيًا لم أتعرض ولا أذكر أنني تعرضت لمشاكل رقابية، وكل أعمالي التي قمت بها قدمت عدداً من البرامج، بل تلقيت دعماً سياسياً ومادياً. وبقي التلفزيون على محطاته الخمس ومحطتين في مكة المكرمة والطائف غير منتجة، وبدأنا نفكر في التلفزيون الملون، ووضعت خطة لتطوير التلفزيون أفقياً. وفكرنا في إقامة محطة في أبها. ثم جاء الأمر بأن تسند مشاريع التلفزيون للحكومة الفرنسية وأن نطبق نظام (سيكام) الفرنسي، وكان ذلك عام ١٩٧٤-١٩٧٥م، إذ إن معظم الجهود انصبت على التوسع الأفقي. وتمكنت خلال تلك الفترة وزارة المواصلات – سابقاً– من إنشاء الكيبل المحوري الذي يربط بين الدمام والرياض وجدة، وكان نصراً كبيراً أنهى معاناة شديدة للتلفزيون في إرسال البرامج إلى الرياض وكان ذلك عام ١٩٧٤م، وبقي عندنا فقط القصيم والمدينة المنورة فمضينا بإرسال البرامج عن طريق الطائرة والسيارة، وأتصور أن أكبر مشكلة كانت تواجهنا هي المشكلة اللوجستية في نقل برامج التلفزيون في تلك الفترة، حيث أنشأنا إدارة مركزية للتنسيق بين المحطات وانتهت تلك المشكلة تماماً عندما بدأ البث الفضائي عن طريق الأقمار الصناعية.

حصيلة مؤلفاتي تفوق الـ ٣٠ مؤلفاً نصفها في مجال التاريخ الإعلامي

تحولت من التلفزيون والإعلام إلى التدريس الجامعي، ولكنك انتقلت إلى الوظيفة الإدارية بوزارة التعليم العالي لماذا؟

أمضيت حتى ١٩٧٧م مديرًا عاما للتلفزيون، وهي فترة مليئة بالذكريات، وعلى وشك أن أصدر كتيباً عن قصة التلفزيون بمناسبة قرب مرور ٥٠ عاماً على افتتاحه كما تعلمون. وبعد مضي سبع سنوات كنت خلالها أقوم بالتدريس في جامعة الملك سعود في قسم الإعلام الذي أنشئ عام ١٣٩٣هـ، قدمت طلباً للانتقال إلى الجامعة للتدريس في ذلك القسم. وكنت في الواقع أجمع بين التدريس غير متفرغ وعملي لأنني في ١٩٧٧م عندما قدمت طلباً للانتقال إلى الجامعة وجاءت الموافقة حدثت مشكلة وهي معادلة الوظيفة بالوظيفة الأكاديمية فوجدوا أن وظيفتي الإدارية في وزارة الإعلام أعلى بقليل من مستوى أستاذ في الجامعة فرأوا أن تكون وظيفتي في وزارة التعليم العالي، فصارت وظيفتي في الوزارة وانتدبت إلى الجامعة، وبعد سنوات عدة رغب الشيخ حسن آل الشيخ وزير

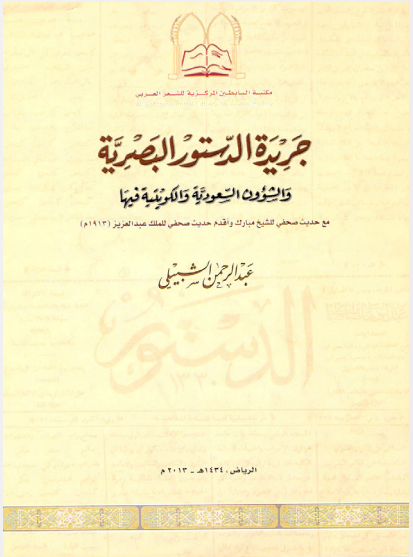

الضيف يوثق أقدم حديث صحفي للملك عبد العزيز من خلال دراسته لجريدة الدستور البصرية

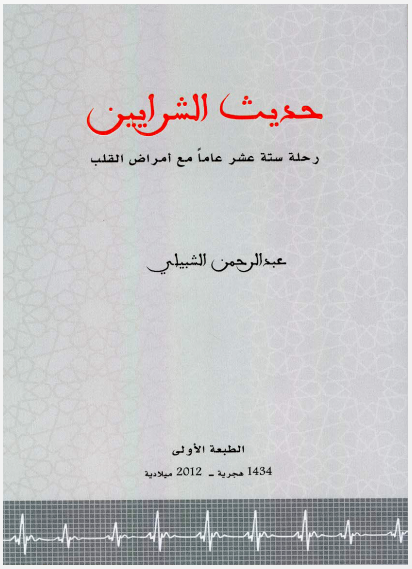

و يتحدث عن رحلة ابنه طلال «رحمه الله» مع أمراض القلب

الشبيلي يتحدث عن تجربته وتطلعاته في مجلس الشورى

التعليم العالي "رحمه الله" في أن أباشر عملي فعلياً في الوزارة، وكنت في تلك الفترة ترقيت إلى درجة وكيل الوزارة في وزارة التعليم العالي، ثم بعد ذلك أنشئت جامعة الخليج وأصبحت أداوم في التعليم العالي، وأقدم محاضرات في جامعة الملك سعود، وانقطعت عن التلفزيون إدارياً ولكن ظل تواصلي مع الإعلام بشكل عام من خلال تخصصي. في تلك الفترة استُحدث المجلس الأعلى للإعلام في عام ١٤٠٠هـ برئاسة الأمير نايف بن عبد العزيز – رحمه الله– وأصبحت عضواً فيه وصارت صلتي قائمة مع الإعلام من خلال الكتابة والتأليف والمجلس الأعلى للإعلام ولكن ليس من خلال العمل في الوزارة نفسها.

لم تفتتح محطتا الرياض وجدة رسمياً إلى اليوم

بصفتك أحد رجالات الإعلام، كيف رأيت مسيرة المجلس الأعلى للإعلام منذ إنشائه وحتى انتهاء مهامه؟

المجلس الأعلى للإعلام ألغي عام ١٤٢٤هـ ، وكان قد بدأ عام ١٤٠٠هـ بمعني أنه عمل لمدة ٢٥ سنة مع رئيسه سمو الأمير نايف بن عبد العزيز – رحمه الله – وطبيعي أن تكون بداية المجلس قبل هذه الفترة بسنوات، حيث بدأت فكرته في أواخر فترة الشيخ جميل الجحيلان، وأنشئت حينها لجنة اسمها "لجنة التخطيط الإعلامي"، ولكنها لم تعقد أكثر من جلسات محدودة جداً، ثم بعد ذلك توقفت طيلة تولي الشيخ إبراهيم العنقري وزارة الإعلام، وعندما أتى الدكتور محمد عبده يماني وزيراً للإعلام، أراد أن يبعث المجلس، وفي عهده رغب في تحويل اسم المجلس إلى المجلس الأعلى للإعلام لكن في الواقع لم تعقد إلا جلسات قليلة ثم ارتأى المقام السامي أن يكون المجلس برئاسة الأمير نايف بوصفه رجل دولة وليس بوصفه وزيرًا للداخلية، وتكونت له لأول مرة أمانة عامة، وبدأ يباشر عمله وتشكلت له لجنة تحضيرية كانت تعقد جلساتها مساء، وكنت عضوًا فيها، وعقدت في تلك الفترة أكثر من ٢٥٠ اجتماعاً تقريباً. وكانت عضويتي في المجلس منذ بدايته إلى نهايته عندما كان رئيسه سمو الأمير نايف بن عبد العزيز – رحمه الله . فالمجلس في الواقع عمل ٢٥ سنة برئاسة الأمير نايف، وكان له الكثير من الإنجازات، على سبيل المثال وضع السياسة الإعلامية التي أقرت في بداية تلك الفترة، وصدرت نسخة جديدة من نظام المطبوعات، ونسخة جديدة من نظام المؤسسات الصحفية، وفي كتابي عن تاريخ الإعلام في المملكة العربية السعودية رصدٌ دقيق للتحولات التي مرت على المجلس الأعلى للإعلام.

لهذه الأسباب أخفيت هدفي الحقيقي عن الأستاذ جميل الحجيلان من الابتعاث

في عام ١٤١٤هـ تم اختيارك عضواً في مجلس الشورى من بين ستين عضواً الذين بدأوا أولى دورات المجلس بعد تشكيله في عهد الملك فهد "رحمه الله" كيف رأيت هذا الثقة؟

لعلي كنت من أكثر من كتب عن هذه التجربة في محاضراتي، قدمت واحدة بعنوان (التجربة الشورية بين الإطار والتطوير) والثانية (مجلس الشورى على مشارف العشرين)، كما أسهمت بكتابة (مجلس الشورى قراءة في تجربة تحديثه) وكتبتها مع سبعة من زملائي، الذين أمضوا معي ١٢ سنة في المجلس. والعلامة الأوضح والأكثر إشارة هي الدورة الأولى التي أسهمنا جميع الأعضاء الـ ٦٠ بوضع الأسس الإجرائية لعمل المجلس، وكان العدد محدوداً والفترة لا تخلو من الإثارة، كونها جمعت بين البدايات ووضع الأسس الإجرائية. ثم بعد ذلك توسع العدد في الدورة الثانية إلى ١٢٠ عضواً، وفي الثالثة إلى ١٥٠ عضواً، وكنت عضواً في الدورة الأولى ورئيساً أحياناً للجنة الشؤون الإعلامية والتعليمية.. ثم بعد الدورة الأولى تم فصل التعليم في لجنة مستقلة عن الإعلام، وبقيت في التعليم لأنني لم أكن أرغب أن أكون في مواجهة مع عملي السابق في الإعلام. وكانت المواجهة مع التعليم العالي أقل ولم يكن الحرج مع التعليم العالي مثل الحرج الذي يشكله لي مراجعة الأمور في الإعلام.. خاصة أنني كنت حتى ذلك الوقت عضواً في المجلس الأعلى للإعلام.

تلفزيون أرامكو مهد الطريق لبث التلفزيون السعودي

توقيع إتفاقية تطوير التلفزيون وتحويله إلى ملون بين الحكومتين السعودية والفرنسية في ٢١ شوال ١٣٩٤هـ

بالعودة إلى المجلس الأعلى للإعلام ترى ما السبب في إلغائه؟

لم يكن الإلغاء مقتصرًا على المجلس الأعلى للإعلام، ولكن أعيد النظر في عدد من المجالس، منعًا للازدواجية خصوصًا مع وجود لجنة للشؤون الإعلامية في مجلس الشورى، وهي عملية إصلاح إداري.

> **البدايات** ووضع الأسس الإجرائية كانت أكثر ما يثير انشغالنا في مجلس الشورى

وماذا عن تجربتك في الصحافة الورقية؟

نعم تركزت صلتي بالإعلام على العمل الإداري في الوزارة أو الإذاعة أو التلفزيون، لكن خلال العقد الماضي كانت لي صلة جديدة مع الصحافة، وذلك من خلال رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الجزيرة الصحفية لمدة ست سنوات، وكانت تجربة ثرية ثم منذ أربعة أعوام أصبحت لي صلة مع مجلس الأمناء بالشركة السعودية للأبحاث والنشر وما زالت لي علاقة بهذا المجلس المكون من خمسة أعضاء وهو جديد في الساحة العربية وإن كان معروفاً في أوروبا وتلجأ إليه دور الصحافة ليكون حاجزاً بين الإدارة والتحرير.

كيف رأيت قرار تحويل التلفزيون والإذاعة ووكالة الأنباء السعودية إلى هيئة عامة؟

كان ذلك من الأمور التي ناديت بها بحماسة شديدة منذ بدأت الكتابة الصحفية في عام ١٤٠٠هـ وقبل ذلك كنت دعوت لها في دهاليز الوزارة لكن بعد أن غادرت العمل الإعلامي الرسمي بدأت أكتب في الصحافة وأدعو إلى تحويل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء إلى مؤسسات عامة وظلت دعوتي قائمة وبإلحاح إلى قبل ٤ سنوات عندما طالبت بأن تتحول هذه الدعوة من مؤسسة عامة إلى هيئة عامة وذلك لأن الحكومة توقفت عن إنشاء المؤسسات العامة وبدأت تتجه إلى نمط الهيئات العامة.. وتمت الموافقة على تحويل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء إلى هيئة عامة، والواقع أنه هيكلياً ونظرياً تحقق هذا المطلب ونتطلع إلى التطبيق. وذكرت في مناسبة سابقة أن جدوى هذه الهيئات العامة لا تتحقق إلا بحسن اختيار القائمين عليها والكفاءات التي تعمل بها وبالتنظيم المرن المالي والإداري الذي يتم اختياره لتؤدي دورها بالشكل المطلوب.

الإعلام ومجلس الشورى حظيا بنصيب وافر من إنتاجك الفكري في تأليف الكتب والرسائل العلمية والتوثيقية، بعيداً عن الوظيفة كيف بدأت المشوار مع المؤلف؟

بدأت وبخاصة بعد انضمامي لمجلس الشورى لتخصيص جانب من وقتي للتأليف، وأصبحت حصيلة مؤلفاتي في الوقت الحاضر تفوق ٣٠ مؤلفاً نصفها في مجال تاريخ الإعلام والنصف في السير والتراجم، وكما ذكرت كان لي بعض الكتابات في مجال الشورى وبخاصة كتاب "مجلس الشورى في تجربة التحديث"، وهذا كتاب نعتز به كثيراً ووضعناه في متناول جميع الأعضاء في الوقت الحاضر وكانت لنا فيه بعض المطالبات ومحاور جوهرية تتركز في المرأة، الرقابة المالية للمجلس، وموضوع الانتخابات. وقد تحقق الأول منها ونتطلع إلى تحقيق المطالب الأخرى. ونحن نعرف ونقدر الظروف المحيطة للمجلس من ظروف سياسية واجتماعية.

> **جدوى** الهيئات العامة مرهونن بحسن أختيار الكفائات

س: زملاء الأمس وأصدقاء المراحل المختلفة في التليفزيون والتعليم العالي والشورى من تذكر منهم؟ وهل ما زلت على تواصل معهم؟

ج: الحمد لله لا زلت على تواصل مع الجميع من زملائي القدامى في الإعلام والتعليم العالي وبخاصة في الجامعات التي كانت تابعة للتعليم العالي هي تلك الفترة ومعظم الزملاء في الشورى في الدورات الثلاث التي عملت بها، والحمد لله كان مما حظيت به في هذه الفترة، معرفتي بهؤلاء الزملاء وعندما غادرت مجلس الشورى قلت في كلمة التوديع تلك الليلة بأننا نخرج بكنز من الصداقات وبمخزون من الخبرات فأنا أعتز بتلك الفترات الثلاث التي أمضيتها في مراحل عملي في الدورات الثلاث في مجلس الشورى.

قضيــة البطالــة

زامل شبيب الركاض

تعد قضية البطالة من أكثر المشاكل تعقيداً في الكثير من دول العالم وخاصة الدول ذات النمو السكاني المتزايد مثل المملكة، لدرجة أنها أصبحت مثاراً للجدل والنقاش في الآونة الأخيرة لإيجاد الحلول العملية لمعالجتها، حيث يرى البعض أن حل هذه المشكلة يكمن في استيعاب القطاع الخاص لها، والبعض الآخر يرى أن الدولة ملزمة بمعالجة البطالة وتوظيف الشباب والشابات وهذه إشكالية معقدة من جهة أخرى.

والحقيقة أن مشكلة البطالة وجدت نتيجة تراكمات سابقة تتطلب معالجة تبدأ من الدولة تنظيمياً وتنتهي في القطاع الخاص من خلال توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية القادرة على استيعاب العاطلين عن العمل بمعنى أكثر وضوحاً إيجاد الأنظمة الكفيلة بمواجهة المشكلة قبل أن تتحول إلى كارثة فعلية، وأعتقد أن الحلول الوقتية والمستوردة قد تزيد من تعقيدات المشكلة وتؤثر في أداء الاقتصاد الوطني وتمس في الوقت نفسه الأمن الاجتماعي من خلال تزايد أعداد العمالة غير النظامية في الكثير من الأنشطة والمشاريع نتيجة عدم منح هذه المشاريع تأشيرات عمل لأداء أعمالها بحجة تقليل العمالة الوافدة ما أدى إلى نشوء مشكلة أكبر.

وكما أسلفنا فإن الفائدة الاقتصادية لأي مشروع في الكثير من دول العالم تكمن في عدد الفرص الوظيفية التي سيوفرها هذا المشروع للمواطنين وليست بحجم الأرباح التي ستدخل في حساب بعض المتنفعين، وهذه الإشكالية تعتبر من أسوأ أنواع الفساد الذي يكرس البطالة والفقر والجريمة في المجتمع، بمعنى تحويل الاقتصاد الوطني إلى مشاريع استثمارية وصناعية منتجة توطن وتوفر آلاف الفرص الوظيفية للمواطنين بدلاً من تضخم حسابات بعض المتنفذين على حساب الوطن والمواطن معا.

ونخلص إلى أنه لا يمكن معالجة قضية البطالة، دون وجود إستراتيجية وطنية شاملة ومنظومة تشريعية متوائمة لتطوير أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام وتكثيف جهود الأجهزة المعنية في الجهات الحكومية مثل التجارة والاقتصاد والاستثمار والعمل والتعليم وغيرها تحت مظلة موحدة تعنى بسعوده المزيد من الأنشطة التجارية والاقتصادية مثل أنشطة البيع والشراء والنقل، وبالجملة توسيع القاعدة الاقتصادية والتركيز على المشاريع الاستثمارية والصناعية التي توطن التقنية ورؤوس الأموال والفرص الوظيفية لأبناء الوطن والأجيال القادمة، وتطوير مخرجات التعليم لتتناسب مع متطلبات وحاجة سوق العمل والاهتمام بالتدريب ونشر ثقافة العمل بدلاً من التوظيف الوهمي أو ما يعرف بمخادعة الأرقام.

مجلس شوري في ابتدائية الشيخ عبدالعزيز بن صالح بالمدينة المنورة

تكليف المجلس بمهام تحفز التفكير وتشجع على الابتكار والمشاركة

الطلاب يتحدثون عن تجربتهم الشورية

بادرت مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن صالح الرائدة في منطقة المدينة المنورة بإنشاء مجلس شورى طلابي يتم ترشيحه من قبل الطلاب.

وقالت إدارة المدرسة إن المجلس يأتي تحقيقاً لمبدأ الشورى الإسلامي وسيراً على نهج الدولة لغرس قيم الحوار في نفوس التلاميذ منذ الصغر على أن يتم تكليف المجلس بمهام تحفز التفكير المبدع وتشجع على الابتكار والمشاركة الفاعلة في محيطه التربوي.

وقالت إن الهدف العام من التجربة توعية وتثقيف الطلاب بمفاهيم الشورى والتعاون وتعزيز ثقافة الحوار والمشاركة الإيجابية والشعور بالانتماء.

أما عن الأهداف الخاصة من التجربة فقالت المدرسة إنها جاءت لتمكين الطلاب من التعبير عن آرائهم باستخدام الوسائل غير المنهجية، وتدريبهم على مفاهيم المناصرة والتعاون، وتعزيز المشاركة الإيجابية لدى الطلاب، وتطوير قدراتهم المهارية والإبداعية، وحثهم على ممارسة حقوقهم كتعزيز لمفهوم المواطنة والانتماء لديهم، بالإضافة إلى دفع الطلاب للمشاركة في الحياة المجتمعية، وإشعارهم بالمسؤولية.

ويهدف المجلس لتعليم الطلاب مفاهيم التعبير المسؤول عن الرأي، وإكسابهم مهارات (الاستماع الفعال – الحوار – الاتصال والتواصل – حل المشكلات – الوساطة الطلابية)، وإشراك الطلاب في مناقشة المشاكل المدرسية وتقديم اقتراحات لحلها، وإفساح المجال أمامهم للتخطيط لأنشطة مدرسية وتنفيذها، وتمكين الطلاب من التعبير عن آرائهم، وصقل شخصياتهم لإتاحة الفرصة أمام بروز قدرات طلابية مؤثرة.

وتنحصر مجالات عمل المجلس في عقد لقاءات تعريفية بأنظمة وقوانين المدرسة، وتنظيم لقاءات وندوات يدعى إليها المجتمع المحلي، وتنظيم زيارات لمؤسسات المجتمع المدني، وتمثيل الطلاب والمشاركة في أنشطة المجتمع المحلي خصوصاً التطوعية، وتشكيل فريق الوساطة وحل النزاعات الطلابية، وتمثيل الطلاب أمام الإدارة، وتنظيم لقاءات لمساعدة الطلاب الذين يحتاجون إلى الدعم الأكاديمي،

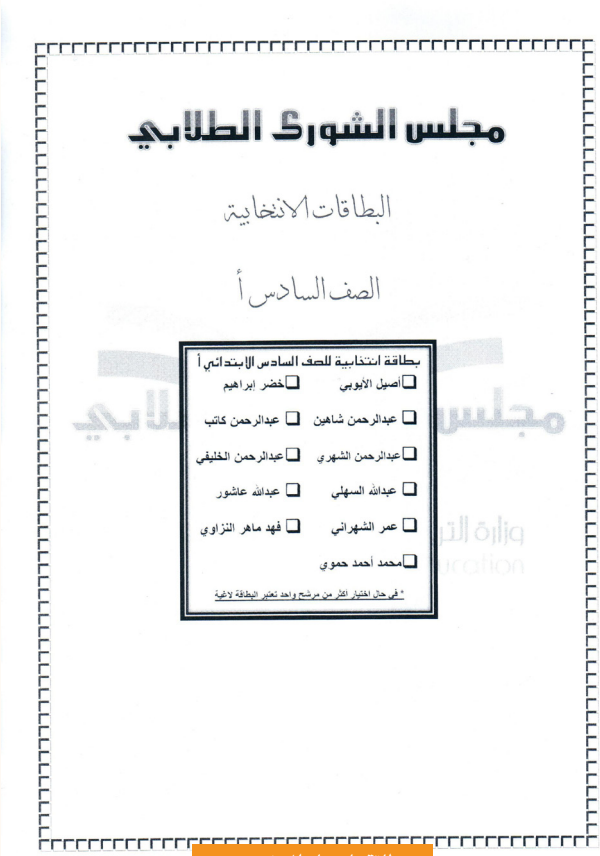

بطاقة بأسماء المرشحين

مرشح يخاطب الناخبين.

وتنظيم حملات دعم لبعض القضايا التي تهم الطلاب، وإصدار نشرة شهرية لمجلس الشورى الطلابي، وإدارة الإذاعة المدرسية، والإشراف على لوحة آراء الطلاب التي يعبرون من خلالها عن أرائهم بطرق مختلفة.

ويعتمد الترشيح على رغبة الطالب في ترشيح نفسه ليمثل فصله في المجلس حيث إن كل فصل يمثل بطالبين في المجلس، ويتم اختيار الأعضاء بناء على التصويت الذي يتم داخل كل فصل على حدة، وفي حالة التعادل في عدد الأصوات يتم الاعتماد على القرعة لاختيار عضو المجلس.

والمعايير التي يجب توافرها في المرشح لكي يكون عضواً في المجلس أن يكون حسن السيرة والسلوك وحريصاً على المواظبة ويلتزم بالحضور للمجلس بالزي الوطني، وأن يقدّم جدولاً يوضح فيه أهدافه التي يريد تحقيقها في المجلس، وأن يتميز بالشعور بالمسؤولية تجاه المدرسة والفصل وزملائه، وأن تتوافر لديه صفات القيادة والقدرة على اتخاذ القرار، ويكون قادراً على الحوار والمناقشة ويملك مهارة الإقناع، بالإضافة إلى حصوله على عدد من الأصوات من زملائه في الفصل تمكنه من الحصول على الترتيب الأول أو الثاني.

وعلق الأستاذ تركي الصاعدي أحد المعلمين القائمين على المشروع: إن الفكرة جاءت من قلب يملؤه اليقين بقدرات أبنائه، ومن فؤاد يتوقد أملاً في مستقبلهم، ومن نظرة تربوية سبقت زمانها فأدركت أوانها بفكرة تمنح لواء الغد لأبناء اليوم، حتى تقوى سواعدهم، ومن هنا أشعل فينا الدافع التربوي لهيب الحماس لفكرته التي أنارت طريقنا، وأثارت طموحنا، فأصبحنا نبذل كل ما في وسعنا لتحويل هذا المشروع التربوي إلى واقع مبهر، يتحدث عن نفسه، وينمي في قلوب أبنائنا قيماً إسلامية، ويرسخ روحاً وطنية، عمادها الشورى، وأساسها الانتماء.

يذكر أن طلاب الصف الرابع اعتمد ممثليهم بالتعيين وقالت المدرسة إن استثناءهم جاء لحداثة الفكرة بالنسبة لهم وابتداءً من العام الدراسي المقبل سيتم اعتماد التصويت لهم.

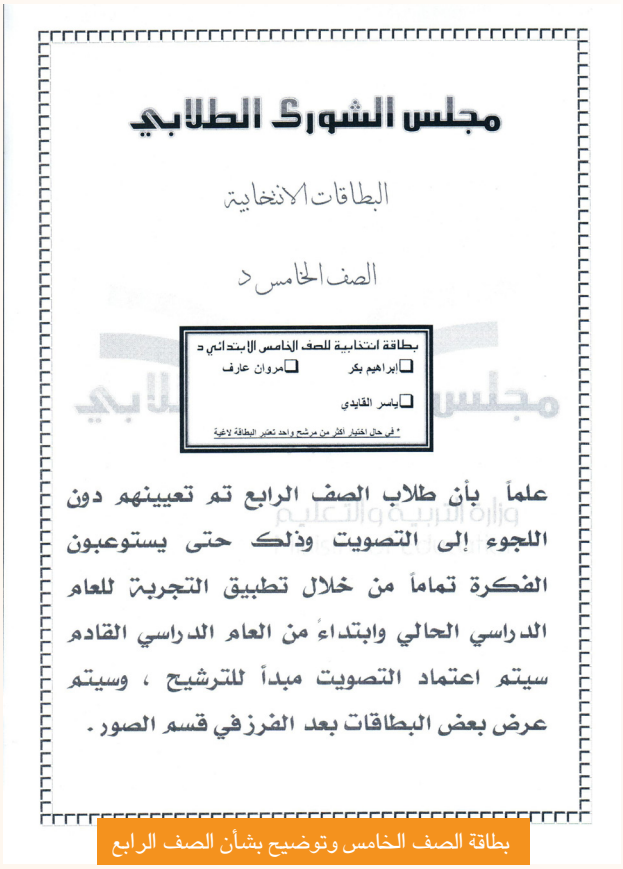
مجلس الشورى الطلابي

البطاقات الانتخابية

الصف الخامس د

بطاقة انتخابية للصف الخامس الابتدائي د

☐ ابراهيم بكر ☐ مروان عارف

☐ ياسر القايدي

* في حال اختيار اكثر من مرشح واحد تعتبر البطاقة لاغية

علماً بأن طلاب الصف الرابع تم تعيينهم دون اللجوء إلى التصويت وذلك حتى يستوعبون الفكرة تماماً من خلال تطبيق التجربة للعام الدراسي الحالي وابتداءً من العام الدراسي القادم سيتم اعتماد التصويت مبدأ للترشيح ، وسيتم عرض بعض البطاقات بعد الفرز في قسم الصور .

بطاقة الصف الخامس وتوضيح بشأن الصف الرابع

بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني يناشد الاتحادات البرلمانية التدخل لنجدة الأسرى في سجون الاحتلال

طالب المجلس الوطني الفلسطيني الذي يتخذ من مدينة عمان مقراً له الأمم المتحدة بمؤسساتها المعنية بتفعيل اتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى الفلسطينيين أسرى حرب وأن تكون هناك لجان متابعة دولية من منظمات حقوق الإنسان الدولية نظراً لاستمرار جرائم الحرب والمعاملة اللاإنسانية بحق الأسرى.

وناشد المجلس في بيان له بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الاتحادات البرلمانية وأصحاب الضمائر الحية للتدخل لإنقاذ حياة الأسرى المضربين عن الطعام وفي مقدمتهم الأسير سامر العيساوي الذي سجل سابقة في الصمود والتحدي والتمسك بحقه في رفضه الاعتقال من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وقال المجلس إن الاختبار والتحدي لكل المنادين بالحرية وحفظ كرامة الإنسان هو بالعمل والمساعدة على إلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي باحترام وتنفيذ مبادئ القانون الدولي الإنساني ومحاسبتها دولياً على جرائمها بحق الأسرى الفلسطينيين كونهم طلاب حرية وكرامة يحاول الاحتلال سلبها منهم.

وأكد المجلس أن الوفاء للأسرى ونضالهم يكون بالعمل المستمر والجاد لإطلاق سراحهم وحشد الموارد المحلية والعربية والدولية على جميع الصعد من اجل إنهاء معاناتهم المستمرة وأن يكون ذلك أحد المستلزمات الواجبة لاستئناف أي مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

أصبحت الدولة الثامنة والعشرين في الاتحاد

البرلمان الأوروبي يوافق على انضمام كرواتيا للاتحاد الأوروبي

وافق البرلمان الأوروبي على لائحة تعطي الضوء الأخضر النهائي لضم كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي بدءًا من يوليو المقبل لتصبح بذلك الدولة العضو الثامنة والعشرين.

وشددت اللائحة البرلمانية التي تم اعتمادها بموافقة ٥٢٩ نائبا ومعارضة ٣٦ وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت على صلابة الديمقراطية واقتصاد السوق في كرواتيا، إلى جانب قدرتها على الوفاء بالتزامات العضوية.

كما دعا البرلمان نواب كل من ألمانيا والدنمارك وهما الدولتين العضوين اللذين لم يصادقا بعد على انضمام كرواتيا إلى القيام بذلك دون تأخير.

وشجعت اللائحة البرلمانية كرواتيا على مواصلة إصلاحاتها الهيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي وإنعاش سوق العمل.

وقال النواب إن كرواتيا يجب أن تلعب دورًا فاعلًا في عملية الاستقرار والتكامل الأوروبي مع دول البلقان الغربية وتقاسم خبراتها مع دول أخرى في المنطقة.

مراقبة دولية وتعهدات بانتخابات حرة نزيهة في باكستان

جدد رئيس أركان الجيش الباكستاني الجنرال إشفاق برويز كياني دعم وتأييد المؤسسة العسكرية لانعقاد الانتخابات العامة في بلاده بحرية ونزاهة.

وأوضح كياني خلال اجتماعه مع حاكم إقليم بلوشستان نواب ذو الفقار علي مكسي بمدينة كويتا أن الجيش عازم على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الوطنية لضمان انعقاد الانتخابات العامة بحرية ونزاهة.

وأضاف: إن المؤسسة العسكرية تؤيد استمرارية العمل الديمقراطي في باكستان وتأمل من جميع الأحزاب السياسية المشاركة في العمل الانتخابي لتحقيق هذا الهدف الوطني الهام.

من ناحية أخرى قرر الاتحاد الأوروبي –استجابة لدعوة من السلطات الباكستانية– نشر بعثة لمراقبة الانتخابات العامة التي ستجرى في باكستان يوم ١١ مايو المقبل. وقال بيان صدر عن مكتب الممثلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية كاثرين أشتون إن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستكون لحظة تاريخية لتطوير الديمقراطية في باكستان لأنها ستمثل لأول مرة عملية انتقال للسلطة من حكومة منتخبة إلى أخرى، معربةً عن أملها بأن تشارك جميع الأطراف المعنية في هذه العملية بطريقة سلمية وديمقراطية.

على صعيد آخر أعلنت لجنة الانتخابات الباكستانية أنها أكملت عملية استلام أوراق المرشحين للانتخابات وأنها تلقت طلبات ٢٤٠٩٤ مرشحاً من جميع أنحاء باكستان للمشاركة في الانتخابات بينهم ٧٣٦٤ مرشح لانتخابات البرلمان الوطني و١٦٧٣٠ مرشح لانتخابات البرلمانات الإقليمية.

من جهته أكد وزير الإعلام في الحكومة الانتقالية الباكستانية عارف نظامي أن حكومة بلاده وضعت خطة لتقديم التسهيلات اللازمة للوفود الأجنبية التي تنوي مراقبة الانتخابات أو القيام بالتغطية الإعلامية لعملية الاقتراع.

وأكد رئيس بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي المكلفة بمرافقة الانتخابات في باكستان مايكل جالير أن بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي قد بدأت عملها في باكستان اعتباراً بفريق أساسي يضم أحد عشر خبيراً، مشيراً إلى أنه سينضم إلى هذا الفريق نحو مئة عضو آخرين من مختلف دول الاتحاد الأوروبي.

وبيّن أن الاتحاد الأوروبي مهتم باستمرارية العمل الديمقراطي في باكستان بانتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً عبر الانتخابات العامة المقبلة.

المعارضة الأيسلندية تفوز في الانتخابات العامة

فاز حزب يمين الوسط المعارض في أيسلندا بنسبة ٥١ر١ في المائة من الأصوات في الانتخابات العامة بعد رفض الناخبين لسياسات التقشف التي تبنتها حكومة يسار الوسط المنتهية ولايتها.

ويستعد حزب الاستقلال بزعامة بيارني بينيديكتسون والحزب التقدمي الوسطي لتشكيل حكومة ائتلافية لتحل محل التحالف الاشتراكي الديمقراطي وشريكه الأصغر حركة اليسار الأخضر وذلك بعد حصولهما على ٣٨ من ٦٣ مقعدا في البرلمان.

ومن المتوقع أن يرأس بينيديكتسون الحكومة التي ستسعى للتخلي عن محاولة أيسلندا لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

وكان الناخبون قد أدلوا بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية التي توقع كثير من المحللين والسياسيين أن تطيح بالحزب الديمقراطي الاجتماعي الحاكم بعد تلقيهم وعوداً من يمين الوسط بخفض الضرائب وتخفيف الديون.

ومع تلاشي الوعود بحدوث انتعاش سريع واجه الناخبون ضغوطًا مختلفة بسبب ديون الرهن العقاري المتصاعدة والتضخم السريع والقيود على رأس المال، التي أدت إلى تراجع الاستثمارات إلى مستوى قياسي.

مما يذكر أن جمهورية أيسلندا التي يبلغ عدد سكانها ٣٢٠ ألف نسمة أصبحت قبل عشر سنوات مركزاً مالياً أوروبياً.

المشروع ينص على إنشاء مركز وطني للتوثيق والمعادلة

مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا.. «الوهميون» في خطر!

قرار مجلس الشورى بالموافقة على مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا من أهم القرارات التي أصدرها المجلس في الفترة القليلة التي مضت من السنة الأولى لدورته السادسة، وحظي القرار بترحيب واسع من أطياف المجتمع، نتيجة تعطش المتابعين لمثل هذا المركز بعد أن بدأت تجارة الشهادات الوهمية والمزورة تشكل رواجاً بين عدد من المنتفعين من الصفة الأكاديمية.

والقرار بدأ في شكل مشروع مقترح بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، قدمه عضو المجلس الدكتور موافق الرويلي، ووافق المجلس على ملاءمة دراسته، وأحاله إلى لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي (إحدى اللجان المتخصصة بالمجلس) لدراسته، التي بذلت جهوداً كبيرة في دراسة المقترح من جميع جوانبه، واستطلعت آراء عدد من الجهات ذات العلاقة، وأجرت عليه بعض التعديلات وقدمته للمجلس للمناقشة التي انتهت بالموافقة بالأغلبية على إنشاء المركز ونظامه.

ويهدف النظام إلى تطوير آلية معادلة الشهادات العليا للحاصلين عليها من جامعات غير سعودية، وتوثيق الشهادات للاستفادة منها لأغراض التوظيف والممارسة المهنية، كما يسعى النظام المكون من ١٩ مادة إلى التصدي للجهات المشبوهة التي تقوم بترويج الشهادات المزورة والوهمية وحماية الأفراد والمجتمع من هذه الجهات، إضافة إلى حماية الأفراد والمجتمع من الأضرار الناشئة عن ممارسة أصحاب الشهادات المزورة والوهمية والواهنة لوظائف ومهن غير مؤهلين لشغلها أو ممارستها، وحماية حملة الشهادات المعترف بها من مزاحمة أصحاب غير المعادلة في سوق العمل.

ونص نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا على إنشاء مركز يسمى المركز الوطني لمعادلة وتوثيق الشهادات العليا ويكون ذا شخصية اعتبارية يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية ويرتبط بوزير التعليم العالي، ويتولى التأكد من صحة وموثوقية الشهادات العليا التي تم الحصول عليها من خارج المملكة، ومعادلتها في جميع التخصصات العليا للحاصلين عليها بما يتفق مع المعايير العالمية والأكاديمية والتنظيمية التي يعتمدها مجلس إدارة المركز.

ومن مهام المركز كشف الجهات التي تمنح الشهادات الوهمية والتحذير منها ومنعها من ممارسة نشاطها داخل المملكة، وتحذير أساتذة الجامعات من التعاون معها سواء في الإدارة، أو الإشراف، أو المناقشة لمشروعات التخرج والرسائل العلمية، إضافة إلى التعاون مع الجهات الموظفة أو المانحة لتراخيص وممارسة الأعمال المهنية المختلفة بتقديم المعلومات عن الشهادات التي تمت معادلتها للأشخاص المتقدمين للعمل أو طلب التراخيص للممارسة المهنية.

(الشورى) سلطت الضوء على هذا القرار واستطلعت آراء عدد من المتخصصين والمتابعين لهذه القضية.

القرار المنتظر

الدكتور علي بن دبكل العنزي عضو مجلس الشورى السابق قال: إن إقرار مجلس الشورى للمشروع جاء لينهي الكثير من لغط الحوار القائم في الرأي العام بالمملكة حول الشهادات الوهمية التي غزت البلاد، وعدّ هذا المشروع ضمن مشاريع الأنظمة التي أعدّها مجلس الشورى عبر تفعيل أعضائه للمادة الثالثة والعشرين من نظامه والتي تعطي العضو صلاحية اقتراح نظام جديد أو تعديل نظام قائم.

> لا بد أن تتيح مواد النظام لوسائل الإعلام حق التشهير دون خوف

وأضاف الدكتور العنزي أن المركز الذي ينص مشروع النظام على إنشائه ضروري لتفعيل إجراءات نظام المعادلات والقضاء على الشهادات الوهمية والمزورة بشكل كامل وقانوني، ولذلك من المهم وحسب المشروع أن يكون من ضمن مهام المركز كشف الجهات التي تمنح الشهادات الوهمية والتحذير منها ومنعها من ممارسة نشاطها داخل المملكة وتحذير أساتذة الجامعات من التعاون معها سواء في الإدارة أو الإشراف أو المناقشة لمشروعات التخرج والرسائل العلمية. وتابع لقد استهدفت المملكة من العديد من المؤسسات التعليمية الوهمية التي استغلت قلة من

ضعاف النفوس ومنحتهم شهادات وهمية لتدمر المصادر المعرفية، فالمعرفة هي المحرك الرئيس والرافعة القوية للتنمية في أي بلد من بلدان العالم، فما بالك عندما يكون الناقل لهذه المعرفة غير مؤهل معرفياً لينقلها لغيره.

وأكد أن تضمين المشروع لضوابط قانونية سيسهم في ردع من أسهم أو يساهم في الشهادات الوهمية، وهو ما ورد في أحد مواده من أن المركز الوطني لمعادلة وتوثيق الشهادات العليا أو من ينيبه، له حق إقامة دعوى قضائية ضد أصحاب الشهادات غير المعادلة، ولا يجوز للجهات والمؤسسات الحكومية والهيئات المهنية أو الخاصة أو الأهلية إكمال إجراءات الترخيص أو التوظيف أو الترقية إلا بعد استيفاء شهادة المعادلة، وتختص الجامعات الحكومية السعودية من خلال مجالسها العلمية بمعادلة شهادات أعضاء هيئة التدريس السعوديين وغير السعوديين العاملين فيها.

وعبر العنزي عن اعتقاده أن هذا المشروع جاء في الوقت المناسب للحد من هذه الظاهرة المخجلة التي أصبحت حديث المجالس في المملكة، ولتظهر مدى مشاركة مجلس الشورى لهموم الناس وتلمس حاجاتهم، وهو الدور الذي يجب أن يقوم به أي عضو في المجلس.

وسائل الإعلام التقليدية تجاهلت الظاهرة

من جانبه لفت الدكتور إبراهيم البعيز إلى أن بروز ظاهرة الشهادات العليا من الجامعات الوهمية في ساحة الحوار الاجتماعي بفضل ما وفرته التقنية الحديثة من قنوات سريعة للاتصال والتواصل.

وأضاف أنه على الرغم من أن ظاهرة شراء الشهادات في المجتمعات العربية ليس قضية حديثة، إلا أن وسائل الإعلام تجاهلتها، ولم تكن على قائمة أولوياتها لذلك أجدها فرصة مناسبة لتقديم الشكر والتقدير لكل من عمل وأسهم على لفت النظر إلى مدى انتشار هذه الظاهرة، وجعلنا نبدأ في التفكير الجدي لتداعياتها السلبية على ثقافة المجتمع بشكل عام وعلى القيم والمعايير الأكاديمية والتعليمية بشكل خاص.

وقال البعيز إن فكرة ومشروع النظام الذي أقره مجلس الشورى مؤخراً خطوة في الاتجاه الصحيح لمكافحة ظاهرة شراء الشهادات من الجامعات الوهمية، فالمركز المقترح سيسهم في تطوير الآليات والإجراءات التي تقوم بها لجنة المعادلات في وزارة التعليم العالي، ويأخذها بها لتكون إجراءات تقوم على عمل مؤسسي يتجاوز مجرد قرار برفض الشهادات الوهمية، ليصل إلى مرحلة المساءلة القانونية، وهو ما كانت البيئة التشريعية والتنظيمية لدينا غير قادرة عليه.

د.العنزي: لا بد من التشهير بالجهات التي تمنح الشهادات الوهمية والتحذير منها ومنعها

وأوضح أن الأنظمة والإجراءات القانونية مطلب أساسي لمكافحة الظواهر السلبية، لكنها قد لا تكون كافية، إذ لا بد أن يتزامن معها دراسات علمية تسهم في فهم الظاهرة وهذا الفهم يبدأ بوصف مدى انتشار ظاهرة الشهادات من الجامعات الوهمية وطبيعة التخصصات التي تتركز فيها، ومجالات عمل حامليها، ومثل هذه الدراسات الوصفية ستساعد في فهم الأسباب

التي أدت إلى انتشارها، والتداعيات والآثار السلبية لها، وهنا قد نجد أن بعضاً من جوانب قيمنا الثقافية والاجتماعية هي التي ساعدت على انتشارها، وهذا يعزز من ضرورة أن يكون المجتمع على مستوى من الوعي الذي يعزز من قيم النزاهة العلمية واحترام المعايير الأكاديمية.

وتابع الدكتور البعيز أنه قد يكون من الضروري أن تشتمل مواد هذا النظام المقترح ما يمكن وسائل الإعلام من التعامل مع ظاهرة شراء شهادات الجامعات الوهمية دون الخوف من المساءلة القانونية بحجج التشهير، فالظاهرة وما يرتبط بها ويترتب عليها من استخدام لألقاب علمية وأكاديمية ومهنية شكل من أشكال الغش والتدليس والتزوير.

د. البعيز : المركز يعزز من قيم النزاهة العلمية واحترام المعايير الأكاديمية

المكافحة أصبحت أمرًا ملحًا

من جانبه رأى الدكتور خالد بن عبد العزيز الشلفان عميد مركز خدمات التوظيف والأعمال الريادية وعضو لجنة النشر والمعادلات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من خلال تجربته في قضايا معادلة الشهادات في الجامعة أن معالجة ظاهرة الحصول على شهادات وبالأخص الشهادات العليا بشكل غير شرعي أو نظامي، واستخدامها داخل المملكة كوثيقة تحديد كفاءة سواء للسعوديين أو المقيمين أصبح أمرًا ملحًا، خاصة في هذا العهد الذي تشهد فيه المملكة انطلاقة جادة نحو اللحاق بالدول المتطورة في المجالات العلمية والصناعية والاقتصادية والصحية والتي لا تتأتى إلا من خلال العلماء والمتخصصين الحاصلين على شهادات معتبرة من جهات ذات مصداقية عالية، حيث تولت هذه المهمة وزارة التعليم العالي والجامعات ممثلة في لجان معادلة الشهادات لأكثر من ثلاثين سنة، لكن ومع الازدياد الملحوظ في لهث بعض أفراد المجتمع لمن همه اللقب العلمي والمباهاة به في المجتمع ونفر من غير السعوديين ممن تستعين بهم البلاد في تخصصات دقيقة دون أي اعتبار لما قد يتسبب فيه ذلك من تعطيل لمسيرة التنمية في المملكة فإنه يتوجب علينا التوقف وإعادة النظر في معادلة الشهادات العلمية بشكل أكثر احترافية لوقف هذا الوباء الخطير الذي انتشر في الآونة الأخيرة.

ويرى الدكتور الشلفان أن الشهادات غير النظامية هي على ثلاثة مستويات: أولها شهادات لا يتم معادلتها لعدم استيفائها شروطاً محددةً وضعت من قبل لجان معالة الشهادات مثل الانتظام والتفرغ والإقامة، ثانيها شهادات لم يتم معادلتها للحصول عليها من جامعات غير موصى بها من قبل وزارة التعليم العالي أو الجامعات، ويأتي في المستوى الأسوأ تلك الشهادات التي لم تتم معادلتها بسبب الحصول عليها من جامعات وهمية، والتي للأسف كثر عدد الحاصلين عليها.

وتابع: أن المشكلة تؤرق المسؤولين والعلماء والمتخصصين حيث بدأ الكلام عنها منذ عدة سنوات وكان هناك عدد من الحلول المقترحة حتى جاء هذا المشروع وهو مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا وإنشاء مركز لهذا الغرض الذي أقره مجلس الشورى بعد مداولات طويلة وببنوده التسعة عشر المعنية بمكافحة الشهادات المزورة والوهمية، والتصدي للجهات المشبوهة التي تروجها والتي أرى أنه سيكون كفيلاً بإذن الله للحد من ظاهرة الإتجار بالشهادات والحصول عليها من قبل من لا يستحقها علميًا، فهو تطور طبيعي لما تشهده المملكة من نهضة علمية كبيرة ولما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله من اهتمام ودعم للتعليم.

المركز يجب أن يكون مؤهلاً للتعامل مع ٨ آلاف شهادة خلال العام الواحد

فاقد الشيء لا يعطيه

من جهته وصف الدكتور نشمي بن حسين العنزي عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود أصحاب الشهادات العلمية العليا أنهم هم القيادات العلمية فمنهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والباحثين والمستشارين في التخصصات المختلفة التي تسهم في إيجاد الحلول العلمية لما يستجد من مشاكل أو صعوبات تواجه المجتمع وأفراده، وبذلك يعتبرون الأساس الذي يبنى عليه مستقبل الوطن.

د.الشلقان: معادلة الشهادات العلمية تحتاج المزيد من الاحترافية لوقف الوباء الخطير

وأضاف أن المشكلة الكبرى والمعضلة العظمى تولد إذا ما كان أصحاب هذه الشهادات العليا غير مسلحين بالعلم الكافي ولا يتمتعون بالقدر الكافي من المعرفة اللازمة للقيام بهذه المهمة، من أمثال أصحاب الشهادات العلمية الوهمية أو ممن حصلوا على شهادات علمية من جامعات واهية لا تنطبق عليها المعايير العلمية والتعليمية الصحيحة والمعمول بها في المملكة. فما بني على باطل فهو باطل، وكما يقال فاقد الشيء لا يعطيه، فكيف بشخص غير مؤهل علمياً ولم يحصل على القدر الكافي من المعرفة في مجال تخصصه أن يوكل له مهمة من أعظم المهام وهي إعداد الجيل القادم وأمل المستقبل أو أن يوكل له قيادة أحد المراكز القيادية في الوطن.

د.نشمي: المشروع إنجاز كبير وخطوة رائدة في الحفاظ على مكانة العلم ومسيرة التنمية

وتساءل باستغراب عن مساواة من اجتهد وعمل وثابر في سبيل الحصول على شهادته العلمية العليا، مع من حصل على تلك الشهادة دون عناء.

وقال: إن مشروع النظام يصب في مصلحة الوطن والتي تعتبر فوق كل مصلحة وجاء هذا القرار من باب الغيرة على الوطن ومستقبله ومن نظرة ثاقبة فيما تمثله هذه الظاهرة من خطر على الوطن وأبنائه، فهذا المشروع يعتبر إنجازاً كبيراً وخطوةً رائدة في الحفاظ على مكانة العلم ومسيرة التنمية في المملكة، كما أنه يعتبر من مشاريع مكافحة الفساد، فلاشك أن ما يمارسه الحاصلون على الشهادات الوهمية من غش وتدليس على الوطن ومؤسساته يعتبر ضرباً من ضروب الفساد.

الحربي: « الوهميون » لم يتوقفوا عند الاستشارات والتدريب بل تجاوزوا إلى القطاعات الصحية

وأضاف الدكتور نشمي أن المشروع سوف يحمي المؤسسات الحكومية والأهلية من الوقوع في شرك أصحاب الشهادات الوهمية الذين قد يؤثرون على مسيرة التنمية العامة في المجتمع، كما أنه يساهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة في المستقبل؛ ولذلك يمكن القول أن هذا المشروع يعتبر مشروعاً علاجياً ووقائياً في نفس الوقت، فهو يسعى لكشف الحاصلين على الشهادات الوهمية ويستخدمونها في حياتهم العملية ووقف ممارستهم لها، كما يسعى لوقاية المجتمع من استمرار وجود هذه الظاهرة؛ فإذا لم تكن هناك إجراءات صارمة وقوانين رادعه لوقف الحصول على مثل هذه الشهادات فإنها لن تنتهي، بل إنها ستزيد بشكل كبير، فمن أمن العقوبة أساء الأدب.

تفوق الطلب أوجد الشهادات المزورة

طالب الدكتوراه في جامعة كليرمونت للدراسات العليا في تخصص نظم وتقنية المعلومات المبتعث عليان عبدالله الحربي قال إن بلادنا بفضل الله ومنته تسعى حثيثًا للتقدم والرقي في شتى المجالات فتجد فيها الرغبة في التطور والوصول لآخر ما توصل إليه العلماء وأهل الخبرة في مختلف المجالات، وهذه المساعي المحمودة أوجدت فرص عمل كبيرة للأفراد والمنضمات.

وأضاف: وكما هي الحياة، تفوق الطلب على العرض يخلق فرصاً لتسويق المنتجات ذات الجودة الرديئة، وفي حالنا هنا كانت فرصة أصحاب الشهادات المزورة لسد هذا الاحتياج مواتية، وللأسف ضرر أهل الشهادات المزورة على المجتمع ليس مثل ضرر المنتجات الرديئة.

وأوضح الحربي أن أصحاب الشهادات المزورة وجدوا فرصتهم في كسب فرص العمل في كافة القطاعات الحكومية والخاصة، فتجدهم قد نالوا الفرص ابتداءً في منظمات العمل التطوعي والتوعوي وتمركزوا في التعليم والاستشارات والتدريب ثم تسللوا إلى القطاعات ذات المهن الحساسة كالطب مثلاً.

وتابع: إن عضو مجلس الشورى وصاحب المقترح الدكتور موافق الرويلي وأعضاء لجنة الشؤون العلمية والبحث العلمي بالمجلس، يسطرون أجزل قيم الولاء لهذا البلد والحرص على تصفية معين بلادنا في مختلف القطاعات من شوائب الشهادات المزورة، فقد تكللت ولله الحمد جهودهم بموافقة مجلس الشورى وإقراره نظاماً لمكافحة الشهادات العليا المزورة والوهمية والواهنة يتم تنفيذ هذا النظام من خلال مركز وطني لاعتماد الشهادات العليا.

المركز أحد مشاريع مكافحة الفساد.. ومشروع علاجي ووقائي في نفس الوقت

وأضاف الحربي أن هناك مراكز وهيئات ولجاناً في عدد من القطاعات تعني بالتأكد من شهادات المتقدمين إليها ولكن كانت الرغبة جامحة لوجود جهة مستقلة تقدم هذه الخدمة للمجتمع بكافة شرائحه بما فيها المنظمات الحكومية والخاصة.

وشرح أنه في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال هنالك "WES" وهي جهة غير ربحية تعنى بمعادلة الشهادات وتحويل المعادلات لما يناسب التعليم الأمريكي واهتمام هذه المنظمة ليس منحصراً على الطلاب الراغبين في الدراسة في أمريكا وإنما حتى طالبي فرص العمل هناك.

وتمنى أن تتجاوز مهام المركز أفق اعتماد الشهادات العليا إلى اعتماد جميع الشهادات والمهن على اختلاف مستوياتها، وتحويل المعادلات الدراسية لما يناسب نظام التعليم في المملكة وتوجيه البحوث العلمية لما يخدم البلد بحيث لا تكون جهة ملزمة ومحددة لنوعية البحوث وإنما موجهة من خلال عرض احتياجات البلد.

المنيع : المؤسف أن يكون بين « الوهميون « دعاة وتربويون لم تردعهم القيم الإسلامية

بينهم دعاة وتربويون!

من جانبه قال علي بن محمد المنيع عضو هيئة التدريس في كلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: لا شك أن موافقة مجلس الشورى على مشروع النظام خطوة في الطريق الصحيح لمواجهة هذه الآفة التي ابتلي بها مجتمعنا، وهذا النظام سيعيد الأمور إلى طبيعتها ويسهم في الحد من التجاوزات في الحصول على شهادات غير معترف بها أو من جامعات وهمية.

وأضاف أن لهذه الشهادات آثاراً سلبية وأضراراً متعددة على الفرد والمجتمع سواء من خلال المنافسة غير المشروعة على الوظائف أو غيرها، وهذا النظام عبر مواده التسع عشرة سيكون البداية لإيقاف هذه التجاوزات، وما قام به مجلس الشورى في إقرار هذا النظام هو جهد مقدر ومشكور ستنعكس آثاره الإيجابية على المجتمع.

وزاد: إن حكومة خادم الحرمين الشريفين. حفظه الله . وفرت كل سبل الدعم للتعليم العالي فعدد الجامعات تضاعف خلال سنوات قليلة وأبواب الابتعاث إلى دول العالم فتحت أمام الجميع، وتساءل عن أسباب لجوء الشخص إلى هذه الطرق المشبوهة ويبحث عن شهادات وهمية أو غير معترف بها!!

هدية خادم الحرمين للمواطن العربي

موسوعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العربية للمحتوى الصحي.. أول مرجع صحي عربي إلكتروني

تعتبر موسوعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العربية للمحتوى الصحي أول مرجع صحي عربي إلكتروني، شامل وموثوق ومعتمد من عدة جهات عالمية، تضم عدداً كبيراً من المواضيع في مختلف فروع الطب والصحة.

وتهدف الموسوعة إلى زيادة وعي القارئ العربي في المجال الصحي، وتشجيعه على اكتساب أنماط حياة صحية، وتعميق فهمه للأمراض وأسبابها وعلاجها وسبل الوقاية منها.

ويجري العمل باستمرار على تحديث محتوى الموسوعة وتطويره ورفده بكل ما هو جديد ومفيد.

ويتيح التطبيق المجاني للموسوعة تصفح مختلف المواضيع المنشورة على موقع الموسوعة والإطلاع على آخر الأخبار الطبية، وهو ما يجري إعداده بالتعاون مع مواقع صحية عالمية رائدة.

لا شك أنه مع تزايد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت الراغبين في البحث عن المعلومات في شتى فروع المعرفة، تعاظمت أهمية ودور هذه الشبكة كمصدر مهم وحيوي للمعلومات، تتزايد فيه الحاجة يوماً بعد يوم إلى وجود مصادر موثوقة للمعلومة تكون متاحةً للجميع؛ إذ إنَّ شبكةَ الإنترنت تفيض بالغثِّ والسمين، وقد يختلط الأمرُ على الكثير من مستخدميها فيعجزون عن تمييز المعلومة الموثوقة من غيرها، لتكون حصيلة بحثهم على الإنترنت كمًّا من النتائج غير الدقيقة أو المضلِّلة تماماً.

ولعل خطورة ذلك تتجلَّى بشكل واضح في المجال الصحِّي، إذ يلجأ الكثير من العامة والمرضى إلى الإنترنت بحثاً عن إجابات عن تساؤلاتهم الطبية.

وقد أظهرت دراسة أجريت مؤخراً في المملكة العربية السعودية، من قِبَل طلَّاب الدراسات العليا في كلية الصحة العامة والمعلوماتية الصحِّية بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، افتقارَ شبكة الإنترنت إلى مواقع صحِّية عربية موثوقة وذات جودة محتوى عالية، وأنَّ معظم المواقع المتوفِّرة في حينه لا ترقى إلى المعايير العالمية الواجب توفرها في الموقع الصحي أو الطبي على شبكة الإنترنت.

أهداف المشروع

يهدف مشروع موسوعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العربية للمحتوى الصحي إلى بناء موسوعة صحية على شبكة الإنترنت، تكون مورداً علمياً موثوقاً للقارئ العربي، ينهل منه ما يحتاج إليه من معلومات طبية ونصائح صحية في مختلف فروع الطب والصحة، وذلك بهدف إغناء ثقافته الطبية ورفع مستوى وعيه الصحي، وفقَ منهج علمي مدروس وأسلوب ميسر وتفاعلي يناسب جميعَ الفئات العمرية والمستويات الثقافية، وبالتعاون مع عدد من

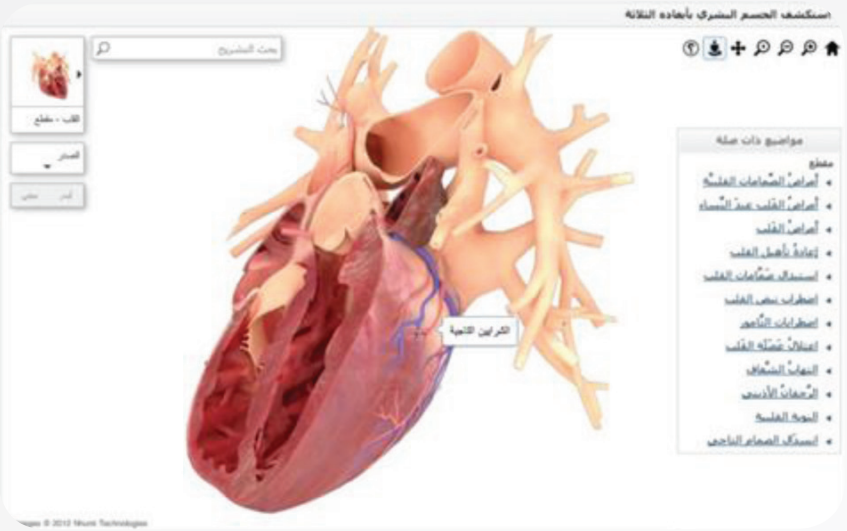

الهيئات والمنظمات المحلية والدولية التي تتمتَّع بمكانة مرموقة في هذا المجال.

أبواب الموسوعة

يتألَّف موقعُ الموسوعة من عدد من الأقسام المقروءة والتفاعلية، التي تتميز بسهولة تصفحها على مختلف أجهزة الحاسب الشخصية أو اللوحية، ويندرج تحت تلك الأقسام ما يقرب من ثلاثة آلاف مقال موزَّعة ضمن عشرات آلاف الصفحات.

المواضيع الطبية: يحتوي هذا القسم على مواضيع طبية متكاملة تشمل الأمراضَ والمشاكل الصحية المختلفة، مقسَّمة حسب الاختصاص الطبي. ويمكن عرض الكثير من المواضيع المدرجة تحت هذا القسم تفاعلياً بصوت بشري حقيقي وصور وأشكال توضيحية، ممَّا يوفِّر للقارئ المتعة والفائدة معاً.

العرض الثلاثي الأبعاد للجسم البشري:

هو خدمة تفاعلية بصرية تعليمية تنفرد موسوعةُ الملك عبدالله بن عبدالعزيز العربية للمحتوى الصحي بتقديمها بين المواقع العربية. تتيح هذه الخدمة لزوار الموسوعة عرضَ مختلف أجهزة وأعضاء الجسم البشري من خلال صور عالية الدقَّة، بدرجات تكبير متفاوتة، ومن مختلف الزوايا والاتجاهات، وذلك بهدف تعزيز فهمهم لجسم الإنسان وتأمُّل بديع صنع الله تعالى فيه.

نحو حياة صحية: يحتوي هذا القسم على مواضيع في تعزيز الصحة لمختلف الأعمار، بالإضافة إلى مواضيع في النظام الغذائي الصحي، ووصفات الطعام الصحي.

التشخيص والمعالجة: يحتوي هذا القسم على معلومات عن الأدوية والإجراءات الطبية المختلفة من تحاليل مختبرية وعمليات جراحية ودواعي استعمالها والنتائج المتوقَّعة منها ومحاذيرها وغير ذلك، كما يحتوي على معلومات عن الطب البديل والتكميلي وبعض معالجاته ومدى فعاليتها، بالإضافة إلى دليل خاص بالمراكز الطبية والمستشفيات في العالم العربي.

> **الموسوعة معتمدة من عدة جهات عالمية.. وتوفر مصادر موثوقة للمعلومة**

أخبار الطب والصحة: يجري في هذا القسم نشر أخبار علمية طبية بشكل دوري بالتعاون مع هيئات طبية إخبارية متخصِّصة.

مـوارد إضافية: يحتوي هذا القسمُ على مواضيع في مجالات الطب البديل وتاريخ الطب الإسلامي والعربي والهدي الصحي، كما يحتوي على مكتبة طبية وقاموس طبي. وتحتوي الموسوعة أيضاً على مكتبة وسائط مرئية، تتضمَّن شرحاً للعديد من الحالات المرضية أو تجاربَ لمرضى مع حالاتهم الصحِّية، وقد جرى ربط تلك الوسائط بالمواضيع ذات الصلة، علاوةً على ذلك، تجيب الموسوعة الصحية العربية بشكل مباشر عن أسئلة زوارها الواردة عبر البريد الإلكتروني، وتقدِّم تطبيقات تفاعلية طبِّية بطريقة واضحة وسهلة الاستخدام.

شبكات التواصل الاجتماعي: تمتلك الموسوعةُ صفحات على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي «تويتر، فيسبوك، غوغل بلس، يوتيوب» تقدِّم من خلالها أهم وآخر المواضيع المضافة إلى الموسوعة.

مشاريع قادمة: يعكف فريقُ العمل في موسوعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العربية للمحتوى الصحي على تحديث وتطوير محتوى موقعها باستمرار، وإضافة المزيد من المواضيع والأقسام إليه، ويجري حالياً العمل على تطوير برنامج آلي لتشخيص الأعراض لعرضه على صفحات الموقع، بالإضافة إلى تطبيقات للهواتف المحمولة.

إن موسوعةَ الملك عبدالله بن عبدالعزيز العربية للمحتوى الصحي هي هدية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله للقارئ العربي.

بوليصة تأمين لجميع طلاب وطالبات السنة الأولى ابتدائي

التأمين الطبي للأسنان.. حل غير تقليدي للتسوس

تمر الرعاية الصحية في المملكة على أبواب مرحلة جديدة يزداد فيها الطلب على الخدمات الصحية وتتضاعف فيها التحديات والصعوبات.

وقد آن الأوان للبدء في تنفيذ المشروع الوطني للرعاية الصحية الشاملة والذي من المفترض أن لا يرمي بالكامل على عاتق وزارة الصحة وأن تتكاتف لإنجاحه جميع الإدارات الصحية في القطاعات المختلفة كالخدمات الطبية في وزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني والصحة المدرسية والمستشفيات التخصصية الأخرى بالإضافة إلى القطاع الخاص.

ومن منطلق أن الرعاية الصحية السليمة علاجاً ووقاية تأتي في صدارة الأولويات الوطنية تأتي ضرورة تكثيف التوعية الصحية العامة والخاصة بصحة الفم والأسنان والوقاية من الأمراض العامة والتي تسجل أرقاماً قياسية على مستوى العالم وتسوس الأسنان هي أحد هذه الأمراض والتي يشار للمملكة ولمواطنيها على أنهم وطبقاً لإحصاءات ودراسات رسمية أعلى دولة في العالم بالإصابة بهذا المرض!

ويعتبر الانخفاض الحاد في نسب التسوس في الأسنان في الدول المتقدمة من الإنجازات الهامة في مجال الصحة العامة في هذا القرن، ففي بريطانيا على سبيل المثال انخفضت نسبة التسوس في الأسنان اللبنية بنسبة ٥٥٪ لدى الأطفال البالغين من العمر خمس سنوات، كما انخفضت نسبة التسوس في الأسنان الدائمة بنسبة ٧٥٪ لدى الأطفال البالغين من العمر اثني عشر عاماً، كما ارتفعت نسبة الأطفال الخالين من التسوس من ٢٨٪ إلى ٥٥٪ لدى الأطفال البالغين من العمر خمس سنوات ومن ٧٪ إلى ٥٠٪ لدى الأطفال البالغين من العمر اثني عشر عاماً، وهذا الانخفاض في نسب التسوس وهذا الإنجاز لم يأتي صدفة بل أتى نتيجة للتخطيط والصرف على المشاريع الوقائية وعدم الاقتصار على التوعية فقط.

ولو كانت التوعية كافية لما اضطرت الدول إلى الزام جميع مواطنيها بأخذ التطعيمات الوقائية لشلل الأطفال والحصبة وخلافه ولكن هذه الدول المتقدمة تمكنت من تخفيض نسب التسوس في بلدانها نتيجة تبني وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات المهمة لخفض تسوس الأسنان نذكر أهم هذه الاستراتيجيات:

برامج الوقاية المختلفة كالفلورايد في المدارس

– استخدام الطبقة البلاستيكية اللاصقة، وهذا النوع من الحشوات عبارة عن طبقة بلاستيكية رقيقة يطلى بها السطح الطاحن للضرس لسد الشقوق في الأضراس الخلفية بمجرد بزوغها في فم الطفل(في سن السادسة)، وهذه الطبقة يمكن أن تكون شفافة أو بيضاء، وتعتبر هذه الطبقة وسيلة فعالة جداً للوقاية من تسوس الأسنان إذ إنها تعمل كطبقة عازلة ضد التسوس، ولكن استخدام هذه الطبقة لا يغني عن الفرشاة والمعجون واتباع نظام غذائي صحي.

التثقيف والتوعية للأطفال وللمجتمع عامة

لذا وجب على المسؤولين في القطاع الصحي أن يبحثوا عن أساليب وقاية وتوعية غير تقليدية للحد أو التخفيف من نسب الإصابة العالية بهذا المرض الشائع والذي يكبد الاقتصاد الوطني خسائر قد تصل إلى عشرات المليارات خلال سنوات إذا لم يتم اتخاذ إجراءات وقائية سريعة وفعالة وغير تقليدية.

وما زالت المملكة تقتصر لمثل هذه المشاريع الوقائية الفعالة، على الرغم من أن حكومة خادم الحرمين الشريفين دعمت وزارة الصحة خلال السنوات القليلة الماضية بميزانيات تاريخية لم يسبق لها مثيل، ومعظم المبالغ الهائلة المصروفة من قبل الوزارة تذهب في زيادة عدد المستشفيات ولا ينفق إلا القليل على تطوير مستوى الخدمات الصحية.

وبالرغم من هذه المبالغ الطائلة فإن مخرجات القطاع الصحي الحكومي يأتي دائماً أقل من التوقعات المطلوبة سواء في نظر المواطن أو المسؤول. ولا زالت المملكة تسجل أرقاماً قياسية في الكثير من الأمراض ولا زالت تفتقر للمشاريع الوقائية الفعالة.

فعلى سبيل المثال حدثني أحد زملائي العاملين في ادارة طب الأسنان في وزارة الصحة بأن هذه الإدارة تقوم بصرف مبالغ بعشرات الملايين سنوياً إلا أنه بالكاد الحصول على مبلغ بسيط للقيام بنشاط وقائي أو دعم برامج توعوية ووقائية.

نسبة التسوس في السعودية للأطفال من ٦-٧ سنوات

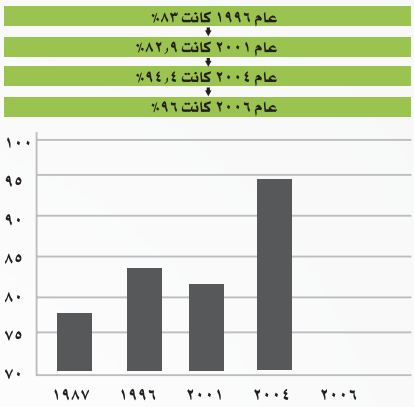

المواد الوقائية

نسبة التسوس في السعودية للأطفال من ٦–٧ سنوات مقارنة بين الدول

تكلفة بعض مواد الاسنان سنوياً

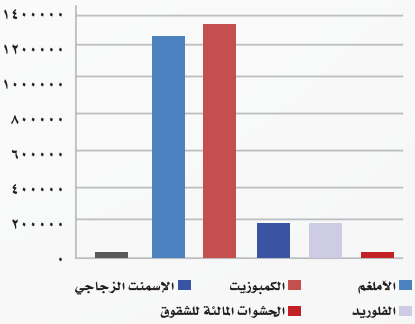

يعتبر الفلورايد والحشوات المانعة للشقوق مواداً وقائية

الفرق بين الحشوات الوقائية والعلاجية

النوع	الوقائية	العلاجية
التكلفة	منخفضة	عالية
نسبة النجاح	عالية جداً	عالية نسبياً
الوقت اللازم	قليل	كثير
التوفير	عالي جدا	لا يوجد

الحشوات المانعة للشقوق

• تعتبر حشوة تحفظيّة وتوضع على السن السليم فتحميه من التسوس

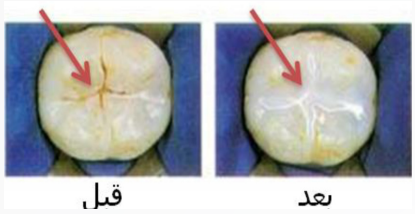

• الفلورايد

• يعتبر الفلورايد من المواد المانعة للتسوس بعدة طرق

• يقلل فعالية البكتيريا لإحداث التسوس.

• يدخل في تكوين السن فيكون أكثر مقاومة للتسوس.

• يساعد على إعادة بناء السن.

– إذاً معظم سكان المملكة من الأطفال.

– إذاً كل تسعة من عشرة أطفال تراهم في سن السابعة مصابون بالتسوس..

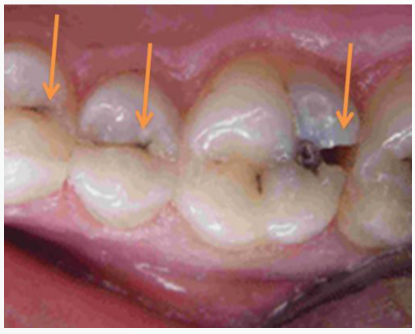

وهذه النسبة في ارتفاع

–إذاً من تجربة الدول الأخرى... بالإمكان وقاية أسنان أطفالنا من التسوس

دواعي المشروع

• الانتشار الكبير لتسوس الأسنان بمعدلات عالية ٩٦٪(الأعلى عالمياً)

• الافتقار لمثل هذه المشاريع.

• التسوس من أكثر الأمراض شيوعاً ولكن يمكن القضاء عليه.

فوائد المشروع

• خفض معاناة العوائل من تسوس أسنان أبنائهم.

• تخفيض الإنفاق الحكومي والخاص على علاجات الأسنان.

• تقليل الاحتياج لعيادات وزارة الصحة والعيادات الخاصة للعلاج.

• إنشاء جيل جديد معافى من أمراض الفم والأسنان بإذن الله.

• تقليل نسب الغياب عند المدارس بسبب آلام الأسنان وتبعات ذلك على الناحية التعليمية.

المستفيدون من المشروع

طلاب السنة الأولى ابتدائي (وقت بزوغ الأضراس الدائمة والقواطع في فم الطفل).

الخدمات المقدمة

• تطبيق سادات التجاويف للضروس الدائمة (الحشوات المانعة للشقوق) والتي من المعروف بفعاليتها ضد التسوس.

• فعالية سادات التجاويف (الحشوات المانعة الشقوق)

• الفعالية ٨٣٪ خلال سنة واحدة.

• الفعالية ٥٣٪ خلال ١٥ سنة.

• المصدر:

Pediatric Dentistry: Infancy Through Adolescence

الخدمات المقدمة

• تنظيف وتلميع الأسنان

• الخدمات المقدمة

• تطبيق الفلورايد الموضعي– مرة واحدة أو مرتين خلال السنة الدراسية

عـــدد السنوات	عدد مرات تطبيق الفلورايد	نسبة الانخفاض في عدد الأسنان المتسوسة
2	4	%29.2
3	6	%47.4

الخدمات المقدمة

• نصائح وإرشادات لتعليم الأطفال والأمهات الطريقة الصحيحة لتنظيف الأسنان، حين زيارة الطفل لعيادة الأسنان

د. محمد بن إبراهيم العبيداء
رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لطب الأسنان

ملخص المشروع

لذلك كله يأتي هذا الاقتراح الذي ملخصه أن تقوم الحكومة بشراء بوليصة تأمين لجميع طلاب وطالبات السنة الأولى ابتدائي عن طريق شركات التأمين وأن تقوم شركات التأمين بالتعميم على جميع العيادات التي ضمن شبكتها بقبول طلاب السنة الأولى ابتدائي وتقديم هذه الخدمات الثلاث والتي سيأتي تفصيلها في هذا المشروع وهي:

• تنظيف وتلميع الأسنان والتدريب على الاستخدام الأمثل لأدوات صحة الفم والأسنان ويشمل ذلك تثقيف وتدريب الأمهات أو الآباء المرافقين للأطفال خلال تلك الزيارة.

• عمل الحشوات الطلائية الواقية– وهي الخطوة الأساس في هذا المشروع على الضروس الأربعة الدائمة حديثة البزوغ في هذا السن.

• تطبيق هلام الفلورايد المركز بواقع مرتين خلال هذه السنة

وطبقاً لإحصائية وزارة التربية والتعلم فأن عدد الطلاب المسجلين في الوزارة في السنة الأولى ابتدائي هو: ٢٠٢٩٢٥ طلاب و٢٠٦٢٥٩ طالبة للعام الدراسي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

إن هذا المشروع بالرغم من بساطة فكرته إلا أن تطبيقه سيعود بفائدة عظيمة على الوطن والمواطن وخاصة الطبقة ذات الدخل المنخفض والمحرومة من الرعاية الصحية الجيدة.

الفائدة المضافة لهذه الخطوة هي نشر الوعي السليم بين الطلاب والطالبات وعوائلهم.

إنه من المتعارف عليه أن كل ريال يصرف على الوقاية يأتي بعائد توفيري بما يزيد عن خمسين ضعفاً، أما في حالة هذه الخدمة فإن قيمة الخدمة التي قد تصل إلى ٥٠ ريالاً للطالب أو الطالبة الواحدة قد يوفر على الدولة ما يزيد عن ٥٠٠٠ ريال كعائد مادي مباشر ناهيك عن الفوائد العظيمة الأخرى.

استقبال الحالات الحرجة في المستشفيات الخاصة.. «الحلقة المفقودة»

د. العرنوس: مكاتب الإحالة تعمل على مدار الساعة

تطالعنا وسائل الإعلام بين الحين والآخر بقصص رفض المستشفيات الخاصة استقبال الحالات الحرجة، وأن فرق الهلال الأحمر تشكو من هذا الرفض الذي قد يعرض حياة المصاب للخطر، ويرجع السبب . حسب وسائل الإعلام . إما لتردد المستشفيات الخاصة في استقبال هذه الحالات بسبب «البيروقراطية» في تحصيل المبالغ المستحقة على وزارة الصحة، أو عدم وضوح آلية نقل واستقبال الحالات الحرجة من المرافق الصحية الحكومية إلى المستشفيات الخاصة.

« الشورى » حاولت التعرف على «الحلقة المفقودة» في استقبال ومعالجة الحالات الإسعافية والطارئة في القطاع الخاص، حيث التقت العديد من المسؤولين والمواطنين للتعرف على الأسباب وآلية التعامل معها وحجم المعاناة التي يجدها المصابون وذووهم، فكانت هذه الحصيلة..

القطاع الخاص شريك ورافد مهم

في البداية يقول مدير عام الإدارة العامة للطوارئ بوزارة الصحة الدكتور طارق بن سالم العرنوس إن وزارة الصحة تحرص على تقديم الخدمات الصحية في المرافق التابعة، ومن ذلك استقبال الحالات الطارئة والإسعافية، وتقديم العلاج اللازم لها بموجب نظام دقيق استناداً إلى النظام الصحي والأوامر الملكية والتعاميم الوزارية المنظمة لذلك.

ويضيف: قامت الوزارة في إطار سعيها الدائم والحثيث لخدمة المواطن وكسب رضاه، وبخاصة في مجال خدمات الطوارئ وعدم إثقال كاهل المواطن بنفقات العلاج في حال عدم توفر أسرة بالمستشفيات الحكومية في وقت الاحتياج إلى الخدمة، بالتنسيق مع مستشفيات القطاع الخاص للمشاركة في تقديم الخدمة المطلوبة، وقد أدخلت الوزارة برنامجاً لشراء الخدمة الصحية من القطاع الخاص لضمان سلامة وصحة المواطنين في حال عدم توفر سرير بالقطاع الحكومي.

ويؤكد العرنوس أنه وفي المقابل فإن القطاع الخاص يعتبر رافداً مهماً وشريكاً أساسياً في تقديم الخدمات الصحية بالمملكة حيث يقدم ما يقارب ٢٠٪ من مجمل الخدمات الصحية والتعاون بين المستشفيات الحكومية ومستشفيات القطاع الخاص من أولويات وزارة الصحة وتحرص على استمراره، من ذلك التعاون فيما يخص تحويل الحالات الحرجة التي لا يتوفر لها سرير في المستشفيات الحكومية إلى مستشفيات القطاع الخاص.

آلية واضحة لعلاج الحالات الطارئة بالقطاع الخاص

ويوضح د. العرنوس أن هناك آلية متبعة لعلاج الحالات الإسعافية حسب القرار الوزاري رقم ١٢/١/٤٥٧٨٧ وتاريخ ١٤٢٤/٤/١٦هـ القاضي بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي رقم «م/٤٠» وتاريخ ١٤٢٣/١١/٣هـ والتي تتضمن قواعد علاج الحالات الإسعافية كما يأتي:

أولاً: تلتزم المؤسسات الصحية الخاصة المعدة للعلاج باستقبال الحالات الإسعافية التي تصل إليها وتقدم العلاج الإسعافي لها لحين استقرار الحالة بغض النظر عن الجنسية أو جهة العمل.

ثانياً: في حالة استقبال الحالة الإسعافية من قبل المستشفيات الخاصة وتقديم الإسعافات الأولية، فإذا اتضح بعد استقرار الحالة أن هناك حاجة للتنويم يتبع الآتي:

ينقل المريض السعودي أو المتعاقد مع الدولة إلى المستشفى الحكومي ذي العلاقة مرفقاً معه صورة كاملة من ملفه متضمناً استمارة استقبال الحالة وفق النموذج المعد لذلك وتقرير عن حالته وتفاصيل العلاج مع احتفاظ المستشفى بأصل ملفه، ويتم التنسيق مسبقاً مع المستشفيات الحكومية المحول إليها المريض بالمنطقة، وإذا رغب المريض في استكمال علاجه في المستشفى الخاص فيؤخذ عليه أو على ولي أمره إقرار بالموافقة على تسديد جميع تكاليف العلاج المطلوبة للمستشفى الخاص.

في حالة عدم توفر سرير بالمستشفيات الحكومية يستمر علاجه في المستشفى الخاص على نفقة الدولة مع استمرار التنسيق اليومي عن طريق الفاكس بين المستشفيات الخاصة والمستشفيات الحكومية بالمنطقة مع الاحتفاظ بردود المستشفيات الحكومية.

د. طارق بن سالم العرنوس

الصحة: الوزارة وجّهت المستشفيات الخاصة بالقبول الفوري للحالات الإسعافية المنقولة من الهلال الأحمر

بالنسبة للمرضى غير السعوديين الذين هم على كفالة القطاع الخاص فيتحمل الكفيل أو شركة التأمين تكاليف علاجه.

إذا كان المريض السعودي أو غير السعودي المتعاقد مع الدولة من المشمولين ببرنامج الضمان الصحي فإن شركة التأمين تتحمل تكاليف العلاج سواء تم في مستشفى حكومي أو غيره.

ويقول د. العرنوس إن الحالات التي يشملها هذا النظام هي «الحالات الطارئة والحرجة» التي تحتاج إلى تنويم في العناية المركزة بمختلف أنواعها «الكبار والأطفال وحديثي الولادة» عند عدم توفر سرير في المستشفيات الحكومية في المنطقة في ذلك الوقت، وكذلك «الحالات الإسعافية الطارئة» التي تستقبلها مستشفيات القطاع الخاص عن طريق سيارات الهلال الأحمر السعودي لقرب الموقع الجغرافي للمستشفى من مكان الحادث «في حالة عدم وجود تغطية تأمينية للمصابين».

ويضيف أن الوزارة وجّهت بقبول الحالات الإسعافية المنقولة من الهلال الأحمر فوراً في جميع المرافق الصحية بما فيها القطاع الخاص حسب الموقع وعند وصول حالة إسعافية أو حرجه إلى أقسام الطوارئ في مستشفيات وزارة الصحة يتم استقبالها وإجراء اللازم لها لحين استقرار الحالة وفي حالة وجود حاجة للتنويم في العناية المركزة ولا تتوفر أسرة في ذلك الوقت لدى مستشفيات المنطقة فيتم تحويلها إلى مستشفيات القطاع الخاص التي يتم اختيارها ضمن معايير دقيقة لضمان جودة الخدمة المقدمة.

وحول آلية التنسيق في مثل هذه الحالات يؤكد مدير عام الطوارئ بوزارة الصحة أنه يتم التنسيق لذلك من خلال مكاتب تنسيق إحالة الحالات الطارئة في كافة المستشفيات والتي ترتبط بمكتب تنسيق إحالة الحالات الطارئة بإدارة الطوارئ بمديرية الشؤون الصحية في كل منطقة والمرتبطة أيضاً بمكتب التنسيق الرئيسي بالإدارة العامة للطوارئ، حيث تعمل مكاتب التنسيق بكافة مستوياتها على مدار الساعة وتتحمل الوزارة تكاليف علاج هذه الحالات عند رفع المستندات الخاصة بذلك حسب النظام المتبع.

وأشار العرنوس إلى أن مكاتب التنسيق في الوزارة تعمل على مدار الساعة لإحالة الحالات الطارئة.

مسؤول بمستشفى خاص:
نعاني من «بيروقراطية» تحصيل تكاليف العلاج

لن نتردد في استقبال أي حالة

في المقابل يقول مسؤول في مستشفى خاص – فضل عدم ذكر اسمه – إن منشآت القطاع الخاص على استعداد دائم ولن تتردد في استقبال الحالات الإسعافية والطارئة التي تصلها عن طريق سيارات إسعاف هيئة الهلال وذلك بناء على نظام المؤسسات الصحية الخاصة ولائحته التنفيذية، ومن واقع الشراكة والتعاون القائم بين وزارة الصحة والقطاع الخاص.

وأضاف أن هناك توجيهات من وزارة الصحة تلزم مستشفيات القطاع الخاص باستقبال والتعامل مع الحالات الإسعافية التي لا تتوفر لها أسرة بالمستشفيات الحكومية، ومن ثم الرفع بتفاصيل الحالة وتكاليف علاجها.

وقال إن ما يتردد بأن مستشفيات القطاع الخاص تتردد في استقبال الحالات الإسعافية غير صحيح، وما يحدث أن هذه المستشفيات تجري اتصالاتها للتنسيق مع الجهات المعنية في وزارة الصحة والجهات الأمنية والتأكد من إجراءات التأمين الصحي إن كان المصاب مؤمناً عليه، قبل تقديم العلاج اللازم وذلك لضمان توفر سرير بالمستشفيات الحكومية بالمنطقة من عدمه، وذلك تطبيقاً للنظام وإنفاذاً لتعليمات الوزارة.

فرحان العنزي

إجراءات بيروقراطية

من جهته يقول مدير طبي في أحد المستشفيات الخاصة إن استقبال الحالات الإسعافية الطارئة في مستشفيات القطاع الخاص أمر إنساني يتطلب التدخل السريع والعاجل وهو ما تحرص

عليه هذه المستشفيات إلا أن البعض قد يتردد في قبول هذه الحالات بسبب الإجراءات البيروقراطية في تحصيل تكاليف العلاج من الجهات المعنية، وهو ما يضع المستشفيات الخاصة في وضع حرج بسبب تراكم المستحقات، ونأمل أن تسعى وزارة الصحة والجهات ذات العلاقة إلى تسهيل إجراءات دفع المستحقات حتى تتمكن مستشفيات القطاع الخاص من أداء دورها على الوجه المطلوب.

مطالب بالتنسيق

من جهته يقول المواطن عايض القحطاني إنني لم أتعرض – ولله الحمد – لحادث يتطلب الإسعاف العاجل ولكن تطالعنا الصحف من حين إلى آخر بحالة إسعاف طارئة قوبلت بالرفض وعدم الاستجابة من قبل العديد من المستشفيات الخاصة مما أدى إلى معاناة فرق الهلال الأحمر في إدخال هذه الحالات إلى أقسام الطوارئ لتلقي العلاج اللازم.

وعبر القحطاني عن أمله أن يتم التنسيق بين وزارة الصحة وكافة القطاعات الحكومية من جهة والقطاع الصحي الخاص من جهة أخرى ووضع آلية مشتركة واضحة لاستقبال والتعامل مع الحالات الطارئة.

مواطن: نطالب بالتنسيق.. وآلية «واضحة» تضمن حقوق المريض

أما المواطن نايف العتيبي فيؤكد أنه بحكم حالة طارئة تعرض لها أحد أقربائه كان هناك تنسيق عالٍ بين مستشفيات القطاع الحكومي ونظيراتها من القطاع الخاص، حيث تم استقبال الحالة بواسطة مستشفى خاص بالرياض والتعامل معها في فترة وجيزة بعد اتصالات قام بها المستشفى بوزارة الصحة، وبحمد الله تلقى المصاب العلاج اللازم بالمستشفى الخاص ثم نقله بعد استقرار حالته الصحية إلى مستشفى حكومي لاستكمال العلاج.

حسين علي زامل

الهدف إنقاذ الأرواح

وفي ذات الإطار أفاد الأستاذ فرحان عايد العنزي موظف في قسم الطوارئ بأحد المستشفيات الخاصة قائلا: تردنا للمستشفى حالات حرجة شبه يومية بسبب حوادث السيارات أو حالات الأطفال وتشنجاتهم أو ضيق حاد في التنفس أو ارتفاع مفاجئ في درجة الحرارة، إضافة إلى الصدمات والحروق، وليس من خيار سوى إنقاذ الحالة، ومن ثم يأتي التوجيه بنقل الحالة أو توفير سرير وتقديم العلاج كاملاً. والمستشفى لا يتردد في استقبال هذه الحالات وتقديم الإسعافات الأولية لها بهدف إنقاذ الأرواح، وإذا كانت الحالة تستدعي تحويله إلى المستشفى الحكومي لأي سبب كان فإنه يتم نقله بعد أن تكون الحالة قد استقرت وتم الاطمئنان عليها وموافقة المستشفى، ولا نواجه مشكلة في هذا الجانب. أما بخصوص من يتم تحويلهم للمستشفى الخاص من قبل المستشفيات الحكومية فإنه يتم استقبال الحالة على الفور وتوفير السرير وتقديم كافة الخدمات الطبية، ثم بعد ذلك يتم تقدير الحالة ورفع تقرير مفصل عنها، والمطالبة بدفع تكاليف العلاج، وربما تتأخر المستحقات، ولكن في نهاية الأمر الوزارة تتكفل بعلاج السعودي استنادًا إلى أمرٍ سامٍ سابق، وإن كان هناك عتب فإن الروتين والإجراءات الرسمية أحيانا تعرقل سير إجراء هذا النظام بشكله السليم.

فجوة في آلية التنسيق

من جانبه أوضح استشاري أمراض الباطنية الدكتور حسين العلي الذي يعمل في أحد المستشفيات الخاصة بأن المستشفى " يتعامل مع الحالات الحرجة بتفاعل ويقدم المساعدة العاجلة والعلاج اللازم، ويأتي بعد ذلك الخوض في التفاصيل والتكاليف، وبالنسبة للحالات التي تحول من المستشفيات الحكومية فيتم التعامل معها وفق آلية معينة وبحسب اللوائح المتبعة حيث يوفر له السرير ونقوم بالإجراءات والفحوصات اللازمة، ونجدها فرصة سانحة للقول بأن تأخير المستخلص المالي يتسبب في إرباك المستشفيات الخاصة، ويخلق فجوة حقيقية في التنسيق بين الحكومي والخاص في هذا الجانب مما يدعو بعض المستشفيات الخاصة إلى عدم التعاون بما يكفي لاستقبال الحالات المحولة.

الحالات الحرجة تحت المجهر في مؤتمر العناية الحرجة الرابع

وقد اقيم مؤخراً مؤتمر العناية الحرجة الرابع والذي تنظمه الجمعية السعودية لطب العناية الحرجة بالتعاون مع الجمعية الأوروبية للعناية المركزة بمشاركة ٢٠ متحدثًا من الجمعية الأوربية للعناية الحرجة و١٧٠ ورقة عمل متخصصة. وقد هدف المؤتمر إلى تبادل الخبرات العلمية بين الأطباء المتخصصين ومناقشة العديد من الحالات من ضمنها "العناية الحرجة للكبار، العناية الحرجة للأطفال، تمريض العناية الحرجة، العناية التنفسية، العناية الحرجة للأمراض العصبية، العناية الحرجة لحالات النساء والولادة، وموضوعات ذات صلة بالعناية الحرجة كطب الطوارئ، والصدمات الحروق وغيرها.

نظام «آلي» يقدم إحصاءات «يومية» عن معدّل إشغال الأسرّة

للتعامل العاجل مع الحوادث والحالات الحرجة في مستشفيات الرياض

يشار إلى أن وزارة الصحة شرعت في شهر محرم الماضي في تطبيق برنامج إلكتروني متطور وسريع يساعد في التعرف على وضع الأسرِّة في أقسام الطوارئ في «مدينة الرياض» ومدى توفرها لاستقبال حالات الحوادث الطارئة التي تشهدها المدينة. ويقدّم البرنامج المعروف بـ«إدارة أسرة المستشفيات» الذي وضعته وزارة الصحة ويقدم معلومات وإحصاءات فورية ويومية عن معدل إشغال الأسرَّة ومعدل بقاء المريض في المستشفى ومعدل دوران السرير ومدة انتظار المريض للحصول على سرير في الحالات الطارئة والروتينية، ليتم التعامل مع هذه المعلومات وفق المتطلبات اللازمة، كما يقدم هذا النظام الذي بدأ تطبيقه في العاصمة الرياض إحصاءات فورية عن عمليات جراحات اليوم الواحد التي تجرى في مستشفيات وزارة الصحة ذات سعة ١٠٠ سرير فأكثر، والمستشفيات التابعة للقطاعات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص، ورصد احتياجات المناطق المستقبلية من الأسرَّة، كما يسهم النظام في متابعة وتطوير الأداء في كافة المنشآت الصحية، وتقييم سرعة حصول المريض على سرير للخدمة الطبية في الحالات الطارئة والروتينية، فضلاً عن دوره في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ورفع معدل «التنسيق» فيما بين الجهات المقدمة للخدمات الصحية في المدينة، والتأكد من جودة إدارة وتشغيل الأسرَّة. كما يتولى النظام إعداد ومراجعة الخطط الخاصة بـإدارة الأسرّة في المستشفيات والإشراف على تنفيذها، وإعداد اللوائح التي تعمل على تنظيمها، وتسخير نظم المعلومات الحديثة لتحقيق السرعة والدقة في تبادل المعلومات، إضافة إلى تحليل البيانات الإحصائية في المستشفيات بهدف الاستفادة منها في أعمال التقييم للخدمات المقدمة، ويتضمن نظام إدارة أسرة المستشفيات، كذلك برامج للتدريب والتعليم المستمر للعاملين في هذا المجال، وتنظيم زيارات ميدانية دورية للمنشآت الصحية للتأكد من مدى التزامها بتطبيق البرنامج، كما خصص موقعاً للتعريف بالبرنامج وتواصل مع الجمهور على شبكة الإنترنت:

www.bmap.med.sa

قراءة في الإطار الأخلاقي للعمل المهني

أ.د محسن بن علي فارس الحازمي

في الإطار الأخلاقي للعمل المهني تنبثق «القواعد السلوكية» من مجموعة من الأنظمة والتنظيمات واللوائح التي ترسم أسس العمل وتبرز خصائصه وضوابطه وتضع قواعد تحفيزية لإجادته من جهة وتأديبيه لمخالفته من جهة أخرى، ولينتظم العمل الوظيفي، وتترسخ مبادئ أخلاقياته على أسس مهنية قويمة يستند إليها في التعامل وحل المشكلات والمعضلات التي قد تنشأ في العمل وتيسير وسائل تذليلها والتغلب عليها، ولإيضاحها لابد من إيجاد مدونة «لمقاييس السلوك» و«معايير المفاهيم الأخلاقية» تسترشد بها مختلف فئات القوى العاملة من موظفي القطاع العام والخاص والمتطوعين وغيرهم، تعطي كل ذي حق حقه، وتلزم الرئيس والمرؤوس والمستفيد من الخدمة بالمعايير الأخلاقية والقواعد السلوكية في العمل وتأديته على الوجه القويم،

وقد سلكت العديد من الدول في العصر الحديث هذا الطريق، ووضعت أنظمة تشرع «للسلوكيات الأخلاقية» في مختلف مناحي العمل «الوظيفي» على اختلاف طبيعتها، لإيضاح الرؤى وضماناً لحسن سير العمل وتوخياً للكفاءة الوظيفية، وأن يكون الجميع على دراية بالواجبات ومعرفة الحقوق، ويؤدي الأولى على الوجه الأكمل ويطالب بالثانية بنفس القدر، والمرجع في ذلك القيم السائدة في المجتمع – الأخلاق، وقد أوجب الشرع الحنيف حسن التعامل بين العامل وصاحب العمل، وطالب الأول بالإتقان، والثاني بالحرص على أداء الواجب، وجاء الرسول صلى الله عليه وسلم برسالته وعمله وسنته ليتمم مكارم الأخلاق، وينشرها بين الأفراد والمجتمعات من منطلق البعد الروحي للإنسان، ويشمل معطيات العلوم وتطبيقات العمل «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، وتمتد هذه الأخلاقيات لتشمل البعد الاجتماعي وسلوكياته، «فطرة الله التي فطر الناس عليها»، من تعبد، بما في ذلك من ذكر وتلاوة واستغفار، إلى أخلاق وفضائل إنسانية اجتماعية والصدق وأداء الأمانة وبر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والإحسان، وهي تتماهى مع عمارة الأرض التي استخلف الله عباده فيها، والحياة للجميع بكرامة والعدالة للجميع من خلال المساواة والحرية للجميع من خلال احترام حقوقهم والأخوة للجميع من خلال المحبة والإحسان.

ولتنظيم الحياة الوظيفية ووسائل تأمين الحياة

الكريمة من خلال العمل والعلاقة بين العامل وصاحب العمل، تظهر الحاجة إلى عقود تنظم كل جوانب العلاقة – سواءً كان ذلك عملاً حكومياً أو مدنياً أو عسكرياً أو العمل في القطاع الخاص أو العمل التطوعي – ويستلزم ذلك بيان طبيعة الوظيفة ومستلزماتها وما تحتاجها من توفر متطلباتها لدى العامل وتناسق مؤهلاته وخبراته مع الوصف الوظيفي للعمل وتبيان المتطلبات والبنود المتفق عليها من راتب وامتيازات ومسؤوليات وإجازات وإظهار متطلبات الوظيفة من تعامل مهني وسلوك إنساني ومظهر حضاري، وللحفاظ على كرامة الإنسان وسلامته وجدت الرقابة بصفة دائمة أو مؤقتة. والحفاظ على حقوق الخاصة والعامة أمر تتطلبه القيم الشرعية والإدارية والشعور بالمسؤولية والأمانة والانتماء، وما تتطلبه المعطيات العصرية من ضبط لقيم العمل الجاد والإنتاج والإبداع من خلال حب العمل والإخلاص والتفاني فيه، فضلاً عما تتطلبه طبيعة المنشأة الإدارية وبيئتها من تنظيم وآليات عمل ووسائل وإجراءات مهنية على أن أهم المرتكزات تتمثل في إدراك أن الموظف بشر يحتاج إلى الفهم والإدراك والاحترام في وظيفته وتعامل سوي مع أعضاء إدارة المنشأة من جهة وتعامل سوي مع أفراد الجمهور المستفيد من الخدمة تنظمها سيادة إدارية تعطي لكل ذي حق حقه وبيئة تشبع طموح الموظف مادياً ووظيفياً ومعنويا. ويستلزم ذلك أركان للبناء الوظيفي منها القواعد الإرشادية التي ترسم أسس العمل المهني وضوابطه وقواعد تحسينية من جهة وتأديبية من جهة أخرى لينتظم العمل الوظيفي ومهنيته على مبادئ تؤسس قاعدة يستند إليها في التعامل وحل المشكلات والمعضلات التي قد تنشأ ووسائل حلها وتذليلها ما أمكن ذلك.

ويعد إنشاء قواعد أو مدونة أو شفرة لإدارة السلوك ومقاييس أخلاقية لموظفي القطاع العام والخاص والمتطوعين، عملاً لازماً لإعطاء كل ذي حق حقه والإلزام بالمعايير الأخلاقية والقواعد السلوكية لكل في عمله، وقد سلكت العديد من الدول في العصر الحديث هذا الطريق، ووضعت أنظمة تشرع للسلوكيات الأخلاقية في مختلف مناحي العمل المهني والإداري مشتملة على العناصر التالية:

جوانب العمل المهني ومستلزماته:

١- تحديد معايير السلوك وأخلاقيات العمل.

٢- تعريف المستوى الأخلاقي في الخدمة العامة.

٣- تحديد المصطلحات الواردة في التشريع القانوني، ومنها:

أ- (الحكومة الإدارية، الموظفين الرسميين، الهدايا والعطايا، قبول الهدايا والقرض).

ب- (امتلاك الأسهم والمشاركة في الشركات (تعريف وتوظيف الموظف وعائلته وأقربائه، تحويل اللقب والامتيازات أو الممتلكات طوعاً، وتعارض المصالح).

٤- معايير السلوك، ومنها:

- الإخلاص في العمل ومراعاة المصلحة العامة.
- المهنية في العمل.
- العدالة والالتزام بها.
- الحياد الوظيفي.
- المسؤولية تجاه المجتمع.
- المواطنة والإخلاص لها.
- سلوك نمط الحياة المتوازنة.

٥- واجبات الموظف العام، ومنها:

- العمل مباشرة على التعليمات الخطية أو الشفوية وتنفيذها.
- إعداد وتقديم التقارير السنوية.
- إنهاء المعاملات والوثائق بدون إبطاء.
- تنفيذ الأعمال المطلوبة من العامة.
- توفير ما تطلبه العامة من معلومات تخدم المصلحة العامة.

٦- نظام الحوافز والجزاءات.

٧- الأعمال الممنوعة على الموظف العام، وتشمل:

- الإيقاف والعطايا المادية والعينية وممارسة أو إعطاء الهدايا.
- العمل خارج المؤسسة أو المنشأة، وتشمل:
- العمل لصالحه أو صالح الآخرين.
- عمله في مجال مهنته في القطاع الخاص.

– ترشيح الآخرين للعمل في القطاع الخاص في مجال عمله.

– وسائل استخدام المعلومات السرية.

٨– إفشاء المعلومات والتقارير، وتشمل:

– تقارير المتلكات والمسؤوليات والوضع المالي، ومنها:

– الممتلكات العقارية وامتلاكها أو قيمتها السوقية.

– الممتلكات الخاصة وقيمتها.

– الممتلكات في الأسهم أو الإيداع في البنوك.

– وثائق الأعمال المالية والتجارية الأخرى.

– تقارير المتلكات الخاصة، من حيث أن على جميع الموظفين تقديم إقرار بالممتلكات الخاصة.

٩– البعد عن تضارب المصالح في كل الأوقات.

١٠– المراجعة والالتزام بالعمل وآلياته وما يتعلق بها، وتشتمل على:

– ما تصدره المجالس التشريعية والرقابية وجهات المراجعة والإشراف على هذا النظام.

– على الجهات التشريعية والرقابية لفت نظر من يخالف هذه الأنظمة كتابة.

– على رؤساء المكاتب ذات العلاقة العمل على المساعدة في تنفيذ ما تراه الجهات الإشرافية والرقابية.

١١– الجزاءات، وتشمل:

– جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم.

– أي مخالفة للنظام.

– الآخرين الذين يشاركون في مخالفة النظام، وهم يعتبرون مشاركين في الجريمة أو المخالفة.

– تقديم تقرير عن المخالفات من قبل موظفي المراقبة.

إلى جانب أحكام عامة وإجرائية تشتمل على:

– التظلم وإجراءاته.

– إعداد القواعد واللوائح التنفيذية.

– إجراءات تنفيذ هذا النظام.

– اعتماد النظام ونشره.

المرتكزات الأساسية للإطار الأخلاقي للعمل في نظام الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية

«قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ» سورة القصص الآية ٢٦.

اشتمل نظام الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية – المستند على المصادر التشريعية من الكتاب والسنة والأسس الإدارية والتنظيمية المرعية – على حقوق وواجبات الوظيفة العامة، كما اشتمل على العناصر المطلوب الوفاء بها من موظف القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، ومنها ما يلي:

أ– الالتزام بوقت الدوام الرسمي:

انطلاقاً من المادة (١١) من نظام الخدمة المدنية، وقت الدوام هو بمثابة الوعاء للوظيفة ففيه تؤدى أعمالها وخدماتها، ولذا فإنه كلما كان الالتزام به مكتملاً أدى ذلك في الغالب إلى الإنتاج والموضوعية في الأعمال، والالتزام بهذا الواجب أمر مطلوب من سائر الموظفين بما فيهم المشرفون والمسئولون، وذلك لأهمية دور الأسوة الحسنة في هذا المجال بالنسبة للموظفين الآخرين.

وتتحدد مسؤولية المشرفين المباشرين في التأكد من أن جميع مرؤوسيه يتواجدون على مكاتبهم طيلة فترة الدوام الرسمي مع التزامهم بأوقات الدوام الرسمي ومراقبة التأخير عن الدوام والانصراف قبل نهاية موعد الدوام وفق كشوفات مواعيد الحضور والانصراف اليومية بصورة مستمرة وكذلك دقة تسجيل هذه البيانات.

ب – الابتعاد عما يسيء للشرف والكرامة:

التحلي بالأخلاق الكريمة وحسن السلوك داخل مقر الوظيفة أو خارجها فهو أمر مطلوب من المواطن بصفة عامة ومن الموظف بصفة خاصة لكونه يؤدي خدمة عامة باسم الدولة.

ج – التعامل الطيب مع من لهم علاقة بوظيفته:

يشمل ذلك رؤساء الموظف ومرؤوسيه أن كان يشغل وظيفة إشرافية وزملاؤه في العمل وذلك بالتعاون معهم واحترامهم كما يشمل المراجعين وذلك بإبداء حسن استقبالهم ومساعدتهم.

د – الولاء للدولة والوطن:

باعتبار أن الوظيفة إحدى وسائل الدولة لتقديم خدماتها لمواطنيها ولأن الدولة والمواطن يعملان معاً لخدمة الوطن والعمل على تطوره وتقدمه، لذا فإن ولاء الموظف لدولته وحكومته وذلك بالإخلاص والتفاني والتنفيذ الدقيق للتعليمات والقرارات يعد أمراً رئيساً ومساعداً لتحقيق تقدم الوطن ورفعته.

هـ – عدم استغلال السلطة والمحافظة على أسرارها:

إن الوظيفة خدمة عامة وتكليف لا تشريف، هدفها خدمة المواطن وتقدم الوطن، واستغلالها لأغراض خاصة أو إفشاء أسرار وظائف ذات أهمية أو حساسية معينة يؤدي للإخلال بهذه المبادئ.

و – عدم ممارسة الأعمال التجارية أو المهن الحرة:

يجب على الموظف المحافظة على وقت وظيفته وألا تنازعه مصالح متعارضة، وإتاحة الفرصة للمواطنين الآخرين للحصول على فرص عمل بالقطاع الأهلي.

ومع ذلك فقد أجازت الدولة للموظف أو الحرفي أو الفني المساعد مزاولة عملهم خارج الدوام الرسمي، كما سمحت للمستخدمين والمعينين على بند الأجور بقيادة سيارات الأجرة.

إلى جانب ذلك، اشتمل النظام على معلومات الوقوعات الوظيفية – الترقية – النقل – التدريب والابتعاث – الإعارة – التحوير – التعاقد – الإجازات – إنهاء الخدمة – التقاعد إلى جانب معلومات الحقوق والواجبات الوظيفية: التأديب – الحقوق المالية – تقويم الأداء الوظيفي – سلالم الرواتب – واجبات الموظف.

الثواب والعقاب:

وبعد تطبيق القول لمن أحسن «أحسنت»، ولمن أساء «أسأت» بطريقة فعلية عنصراً أساسياً في ضمان الجودة في العمل والإخلاص في تأديته على الوجه السليم، وما لم يكن ذلك بيناً فلن يدركه المعني به ولن يصيب الهدف.

ومن خلال النصوص الشرعية يمكن تحديد صفات العامل أو الموظف فيما يلي:

١– الأمانة: حتى لا يخون ويلحق الضرر بمنشأته والقائمين عليها.

٢– صدق اللهجة: حتى يوثق في خبره، ويعمل بما ورد عنه.

٣– مخافة الله حتى لا يرتشي.

٤– التناصف وعدم التعاطف حتى لا يميل مع الهوى.

٥– التذكر والتوثيق طلباً لحفظ الحقوق.

٦– الذكاء والفطنة: حتى لا تُدلف عليه الأمور ويغافله المغرضون.

وهذه الصفات هي الطريق القويم لتحقيق المطلوب من العامل والتزامه بها، وفي ضوئه يُثاب أو يعاقب.

عضو مجلس الشورى

إلا الـــوطـــــــن

أ. د. فدوى بنت سلامة أبو مريفة

سعدت بحضوري احتفالية اختيار المدينة المنورة عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٣م برعاية كريمة من ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وقد أتاحت لنا هذه المناسبة الالتقاء بمجموعة من الضيفات الكريمات المدعوات من بعض الدول الإسلامية، منهن حرم رئيس السودان الأسبق المشير عبدالرحمن سوار الذهب، ووزيرة الثقافة الجزائرية خلدة تومي، ووزيرة الثقافة والشباب والرياضة في موريتانيا سيسا شيخ، وغيرهن من القادمات من خارج المملكة، وقد عبرن عن سعادتهن بحضور هذه الاحتفالية، مشيدات باختيار المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٣م، لأنه حق لها وشاهد على مكانتها الدينية والعلمية، وتجاذبنا معهن الحديث عن قدسية هذا المكان الذي تهوي إليه الأفئدة من شتى بقاع الأرض وتطرقنا للحديث عن المكانة التي تتميز بها المملكة بين دول العالم قاطبة ومكانتها في العالم الإسلامي كحاضنة للحرمين الشريفين وشعرت بالفخر والاعتزاز حين سألتني إحداهن بتعجب هل حقًا أن البيع والشراء لديكم يتوقف أثناء أداء شعائر الصلاة؟ فأجبتها نعم، كما أنه يتوجب على الجميع إغلاق محلاتهم لأداء هذا الركن الأساسي في الإسلام، وأعقبت ذلك بسؤال تعجبي آخر وهل حقاً أن البائع يكتفي بإحاطة بضاعته بقطعة من القماش كدلالة رمزية على أن المحل مغلق، فأجبتها نعم لأننا كما أمنا غيرنا أمننا غيرنا فكنا مجتمعاً آمناً تحت حكم الشريعة الإسلامية، قالت لقد سمعنا عن ذلك ولكننا لم نصدق..

لماذا محدثتي لم تصدق!! ولماذا أكتب عن هذا الموقف؟ محدثتي لم تصدق لأن الكثير محروم من نعمة الأمن التي نعيشها ونحن للأسف لا ندرك أنها من نعم الله علينا فقد اعتدنا عليها، ولم نشكر الله عليه بل إن البعض يحاول تحت ستار بعض المفاهيم المختلفة الدخيلة على مجتمعنا زعزعة هذا الأمن. أما لماذا أكتب الآن عن هذا الموقف! لأنه عاد إلى ذهني فور إعلان وزارة الداخلية عن اكتشاف خلية تجسس من بينها أربعة سعوديين، أربعة سعوديين خانوا الحب الذي ارتووه من أرض الوطن، وإن كنا نوقن فعلاً فشل مثل هذه المحاولات الغبية الخاسرة لأنها جريمة في حق الوطن، فقد نتقبل خيانة الصديق، الزوج، المدير، إلا الوطن! فإنها خيانة عظمى لا تغتفر! فهو المكان الذي لا نرضى أن يستبيحه أحد فكيف بمن يقدم وطنه ليستباح من قبل الأعداء، فهو الذي يحمينا لنحميه، ومن أجل ترابه نموت، وكيف إذا كان هذا الوطن هو بلد التوحيد ومهبط الوحي ومنبع الرسالة المحمدية ويحتضن الحرمين الشريفين ومهوى أفئدة المسلمين! فليخسأ هؤلاء القوم الذين تنكروا للأرض التي ولدوا من رحمها ورضعوا من لبنها وعاشوا خيرها وخيراتها وأمنها واستقرارها.

ونحن إذ نحمد الله أن ارتدت سهام الخائنين عليهم فنكصوا على أعاقبهم خاسرين، فإننا نرفع بتحية إجلالاً لرجال الأمن البواسل على جهودهم الجبارة لمتابعة من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن فأرواح الرجال تحمي هامات الجبال، ونؤكد للجميع أن الحب سيظل يروي عروق أرضنا الطيبة ما دام فينا عرق ينبض.

عبرة:

يروى أن مواطنًا إنجليزيًا عمل عميلًا لدى الألمان مقابل حفنة من المال، وعندما انتهت مهمته وقدم له الألماني المبلغ، تقدم الإنجليزي لمصافحته فرفض الألماني قائلاً: لا أستطيع مصافحة من خان وطنه، أما ثمن خيانتك فقد أخذته.

عضو مجلس الشورى

رئيس المجلس يستقبل ولي عهد بريطانيا ويستعرض معه القضايا ذات الاهتمام المشترك

أشاد صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – بتعيين (٣٠) امرأة عضواً في مجلس الشورى، مشيراً إلى أنها تعد خطوة مهمة نحو توسيع المشاركة الوطنية في صنع القرار.

جاء ذلك خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ لسمو الأمير تشارلز في مكتبه بمقر المجلس في الرياض يرافقه حرمه دوقة كورنوول.

ورحب معالي رئيس مجلس الشورى بصاحب السمو الملكي الأمير تشارلز والوفد المرافق له مؤكداً متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني.

وقدم معاليه نبذة عن تاريخ مجلس الشورى في المملكة وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات البرلمانية والدولية والقارية.

وأعرب ولي عهد بريطانيا من جانبه، عن سعادته بزيارة المملكة ومجلس الشورى بصفة خاصة وأشاد بمستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات مؤكداً أهمية تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين.

وجرى خلال اللقاء استعراض مجمل القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها خاصة في المجالات البرلمانية والصحية والاجتماعية والثقافية والشبابية.

وفي نهاية الزيارة سجل سمو ولي عهد بريطانيا كلمة في سجل زيارات المجلس.

حضر اللقاء معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعدد من أعضاء المجلس.

كما حضرها السفير البريطاني لدى المملكة جون جينكينز وأعضاء الوفد المرافق.

... ويتعرف على أهداف ومناشط الجمعية العلمية القضائية السعودية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر مجلس الشورى نائب رئيس الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) الدكتور عبدالله بن منصور الغفيلي يرافقه عدد من أعضاء مجلس إدارة الجمعية.

واستمع معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء إلى شرح حول أهداف الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) المتمثلة في تطوير العلوم القضائية النظرية والتطبيقية، وتقديم الاستشارات والدراسات العلمية والتطبيقية في المجالات القضائية للقطاعات العامة والخاصة وأهم المناشط التي قامت بها الجمعية، معبرًا عن شكره وتقديره لجميع العاملين في الجمعية على ما يقومون به من جهود لتحقيق أهدافها.

وأعرب نائب رئيس الجمعية عن شكره وجميع العاملين في الجمعية لمعالي رئيس مجلس الشورى على دعمه المعنوي والمادي للجمعية مما كان له الأثر الكبير في أن تحقق الجمعية أهدافها التي أنشئت من أجلها، مقدماً لمعالي رئيس مجلس الشورى نسخة العدد الأول من المجلة العلمية المحكمة (قضاء) التي تصدرها الجمعية.

د. الجفري يبحث تعزيز العلاقات مع وفد حزب المحافظين البريطاني

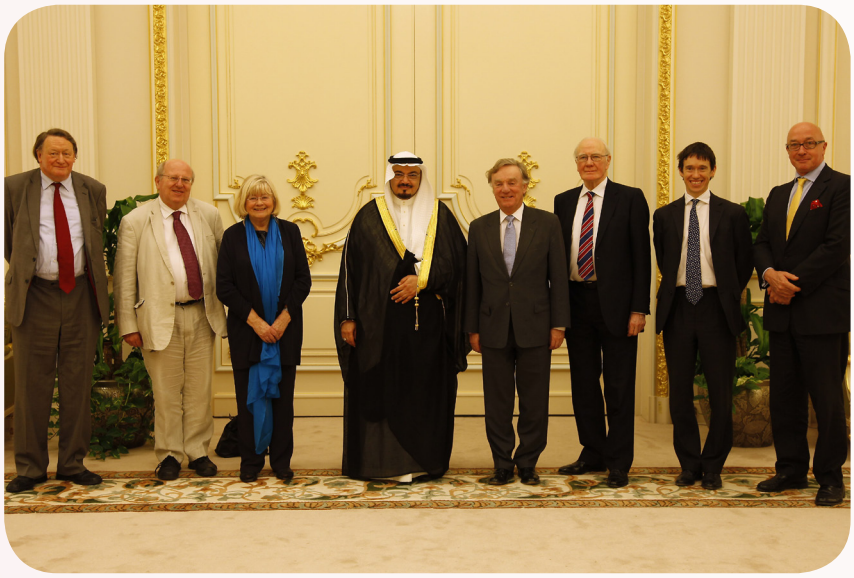

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بالمجلس رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني النائب عن حزب المحافظين ريتشارد جيفري جيمس والوفد المرافق له.

وفي مستهل اللقاء رحب معاليه بالوفد الزائر، مطلعه على آلية العمل في مجلس الشورى، مشيراً إلى العلاقات التاريخية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، والعلاقات البرلمانية المتميزة بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني.

من جهته أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين، في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة، إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين، معربا عن سعادته بما شاهده والوفد المرافق خلال زيارته للمجلس.

وتم خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في شتى المجالات بما فيها العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني وسبل تعزيزيها.

وتطرق الحديث إلى عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها الظروف والأوضاع الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية.

من جهة أخرى ناقش الوفد الزائر خلال لقائه برئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى الدكتور عبدالله العسكر وأعضاء اللجنة، عدداً من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة والمملكة المتحدة، مستعرضًا سبل تعزيز العلاقات المتبادلة بين مجلس الشورى السعودي ومجلس العموم البريطاني، مشيدًا بالدور الذي تقوم به لجنتا الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يعزز التعاون البرلماني بينهما .

د. فهاد الحمد يستعرض علاقات التعاون بين المملكة والاتحاد الأوربي مع رئيس مندوبيته

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد في مقر المجلس بالرياض نائب رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ورئيس لجنة الصداقة بين الاتحاد الأوربي ومجلس الشورى افثيميوس كوستوبولوس.

ورحب معالي المساعد بالمسؤول الأوربي في مجلس الشورى وأطلعه على الدور الذي يقوم به في المجالين الرقابي والتشريعي وآلية العمل في المجلس ولجانه المتخصصة، مشيراً إلى قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – بتعيين ٣٠ امرأة عضواً في مجلس الشورى لتوسيع المشاركة الوطنية في صنع القرار .

من جانبه عبر كوستوبولوس عن سعادته بهذا اللقاء مؤكداً حرص الاتحاد الأوروبي على تعزيز علاقاته مع المملكة العربية السعودية في مختلف المجالات.

وتم خلال الاستقبال استعراض علاقات التعاون بين المملكة والاتحاد الأوربي وسبل تفعيل لجنة الصداقة في الاتحاد مع المملكة ممثلة بمجلس الشورى، كما تم التطرق إلى العلاقات البرلمانية بين المجلس والبرلمان الأوربي وسبل تعزيزها .

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة الأستاذ أسامة قباني.

السلطان متحدثاً رئيساً في مؤتمر جيمانكس

د. سلطان بن حسن السلطان

شارك الدكتور سلطان بن حسن السلطان عضو مجلس الشورى كمتحدث رئيس في مجال الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية الرقمية في المؤتمر الدولي السنوي جيمانكس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد خلال الفترة ٢٦/٥-١٤٣٤/٦/١هـ بجامعة اليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية.

العسكر يصدر ترجمة لكتاب (النساء في التراجم الإسلامية)

أصدر الدكتور عبدالله العسكر عضو مجلس الشورى ترجمة لكتاب (النساء في التراجم الإسلامية) لمؤلفه روث رودد. وتضمن الكتاب دراسة طويلة عن تراجم النساء من أجل رصد الانطباع الذهني عن النساء في المجتمع الإسلامي، على مدار القرون السبعة الهجرية الأولى، وذلك من خلال رؤى كتاب مسلمين.

كما سعت الدراسة إلى التغلب على المآزق الخفية لدراسة تاريخية عريضة، وذلك عن طريق التركيز على وحدة مستقلة من التحليل (المدخل لسيرة المرأة) في ضرب أدبي فريد (المعجم الخاص بالسير الشخصية للمرأة) الذي شاع في الثقافة الإسلامية من عصر تكوينها وإلى الوقت الحاضر.

كما يناقش الكتاب أصول وتطور وغاية مجموعة التراجم والسير النسائية الإسلامية، وهي لم تغفل القضايا ذات الصلة، التي تنطوي على ما هو أكثر من مجرد أهمية التاريخ، وهي قضايا ذات صلة بفهم دور النساء، كما وصفته كتابات السير والتراجم التي تصدت لتراجمهن.

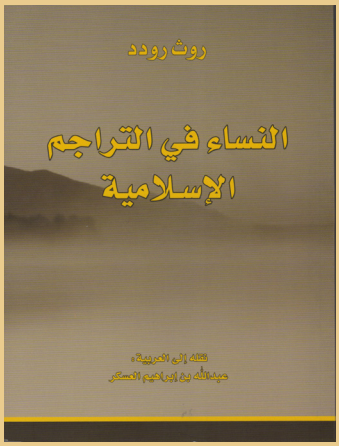

انتصار السلطان عبدالحميد خان الثاني للنبي صلى الله عليه وسلم

أ.إبراهيم بن حمد آل الشيخ

دائماً ما تطالعنا الأخبار في الغرب في كل حين بظهور رسوم أو كتابات فيلم يسيء للرسول صلى الله عليه وسلم يثير سخط وغضب جميع المسلمين والمنصفين على مستوى العالم، وكذلك الرسوم التي نشرت في فرنسا والدنمارك وهذه الإساءات ليست وليدة اليوم، حيث سبق أن مثلت مسرحية في باريس عام ١٨٩٠م والتي أوقف عرضها السلطان عبدالحميد الثاني – رحمه الله– وكذلك ما كتبه الفيلسوف فوليتير من حقد على الإسلام في تمثيلية عن النبي صلى الله عليه وسلم في عام ١٧٤٢م.

ولقد شدني حديث خادم الحرمين الشريفين في مشعر منى في ١٤٣٣/١٢/١١هـ الذي دعا فيه المنظمة الدولية "هيئة الأمم المتحدة" إلى تبني مشروع يدين أي دولة أو مجموعة تتعرض للأديان السماوية والأنبياء بسوء، وذلك بعد أن تكررت الإساءات إلى عقيدتنا ونبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – من قبل بعض المجموعات المتطرفة المعادية للإسلام علماً بأن هناك فريقاً التزم الموضوعية والنزاهة العلمية وأنصف الإسلام والمسلمين وهؤلاء قلة.

إن الكتابات التي تسيء إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم تهيج المسلمين وتثير ثائرتهم لا بد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمساءلة من يقفون وراء تلك الإساءات وإنزال أقصى العقوبات بحقهم ومصادرة أعمالهم المسيئة ومنع نشرها بأية وسيلة، وكذلك حث دول العالم على إصدار وثيقة موحدة تحظر وتجرم أية أعمال تسيء إلى الأديان والأنبياء فلابد من سن قانون دولي يحرم فيه التطاول على الأديان في العالم ويمنع الإساءة بالمعتقدات الدينية تحت مظلة حرية التعبير والرأي. (بشرط ألا تكون الحرية تعدياً على الآخرين).

ففي فرنسا مثلاً يعاقبون أي أحد يشكك في "الهولوكست" أو يقول إنها محض خيال، فقد صدر قانون يجرم من يشكك في هذه المحرقة (أين الحرية التي يزعمون). فما بالكم بمن يتطاول على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أنظر ما فعل السلطان عبدالحميد خان الثاني عندما عرضت مسرحية في رأس السنة في باريس تسيء إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ففي سنة ١٨٩٠م كتب الكاتب الفرنسي "ماركي دي بوريز" مسرحية بعنوان محمد "mahomet" التي تتضمن فصولها إساءة لشخص النبي محمد صلى الله عليه وسلم على مسرح "كوميدي فرانسيزا" (comedie Fraciasie) ثم ستعرض في سائر فرنسا فما كان من السلطان عبدالحميد الثاني إلا أن أرسل رسالة إلى الحكومة الفرنسية نقلها السفير الفرنسي (الكونت مونت بول) (le conte de Montebello)، وتضمنت هذه الرسالة تحذيرات شديدة اللهجة وتهديداً بقطع علاقات دولته مع فرنسا حال عرض هذه المسرحية، ذكر: عمر فاروق يلماز في كتابه السلطان عبدالحميد خان الثاني المفترى عليه دراسة من خلال الوثائق: ولقد جاء الرد بشأن حظر المسرحية من سفير فرنسا في أسطنبول (أخبر حضرة السلطان بما ورد في التلغراف الذي تلقيته الآن بشأن المسرحية المسماة (محمد) لماركي دي بوريز التي بدأ عرضها في باريس بأن الحكومة قد اتخذت في اجتماعها هذا الصباح قراراً بمنع عرضها، وفيما أرجوا إبلاغ حضرة السلطان بنتيجة ما حدث أقدم قناعتي بأنه لا توجد وسيلة وأكثر ملاءمة لإبلاغ حضرتكم هذا الخبر وأنا واثق أنه بهذا القرار الذي اتخذته الحكومة لتلبية رغبات حضرة السلطان ستعزز الطلب بدوام أسمى العلاقات القلبية مع الدولة العلية ومن أن السلطان سيقدر ذلك، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام)، ولما لم ينل (ماركي دي بوريز) هدفه حاول عرض مسرحيته في انجلترا، واتفق مع (ايرفنج) أحد الممثلين الانجليز المشهورين، وكانت قد بدأت الإعدادات اللازمة لعرض المسرحية في لندن على مسرح آل "ليسوم" وتدخل السلطان عبدالحميد خان هناك أيضاً وجعلهم لا يسمحون بعرضها (١٨٩٠م)، وأريد لنفس المسرحية أن تعرض بعد ثلاث سنوات في لندن على مسرح آخر إلا أنه حيل بينهم وبين ذلك، وفي عام ١٩٠٠م أريد عرض مسرحية بعنوان (جنة محمد) على أحد المسارح في باريس، وعندما تدخل السلطان عبدالحميد خان، من خلال سفارة باريس تم تغيير اسم المسرحية وإخراج ما يمكن أن يعد احتقارًا للإسلام منها.

ليتنا نقف مثل هذا الموقف العظيم غيرة لديننا ونبينا صلى الله عليه وسلم، لذا حاول كثير من المستشرقين تشويه صورة هذا الخليفة لأنه لم يرضخ لمطالبهم – رحمه الله – والتي منها طلب إعطاء اليهود جزءاً من أرض فلسطين فلم يوافق على ذلك مما جعلهم يخططون على خلعه.

وقديمًا كتب كل من أندريه بريدو (كتاب محمد) الصادر عام ١٦٩٨ م والذي يقطر قلمه بالحقد والعداوة للإسلام. والفيلسوف فوليتير في قصته التمثيلية (محمد) في عام ١٧٤٢م قصصاً تنصيرية أوسع الإسلام وأشبعوا فيها سباً وقذفًا وقد ذكر الأديب توفيق الحكيم في كتابه (تحت شمس الفكر) عن فوليتير وقصته التمثيلية قال: قرأت قصة فوليتير التمثيلية (محمد) فخجلت أن يكون كاتبها معدوداً من أصحاب الفكر الحر.. فقد سبّ النبي صلى الله عليه وسلم سباً قبيحاً عجبت له.. لكن عجبي لم يطل.. فقد رأيته يهديها إلى البابا (نوبوا) الرابع عشر في ١٧٤٥/٨/١٧م ويضيف توفيق الحكيم: لقد قرأت فيما بعد رد البابا على فوليتير فألفيته رداً رقيقاً.

إن الهجمة الشرسة على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم نراها منذ أمد بعيد لما علموا من سرعه انتشار الإسلام وسماحته بدون جهد يوازي ما ينفقه أعداء الإسلام لنشر معتقداتهم والصد عن الدين الإسلامي.

ولعل مجلس الشورى أن يتبنى مشروعاً يرفع إلى الأمم المتحدة باسم المملكة العربية السعودية تجرم كل من يتطاول على الأديان السماوية.

النائب د. جمال جبريل عضو مجلس الشورى المصري:

تعيين المرأة عضواً في مجلس الشورى السعودي خطوة رائعة والتكامل العربي كفيل برفاهية شعوبنا

القاهرة: مستجاب عبدالله

أكد الدكتور جمال جبريل عضو مجلس الشورى المصري وأستاذ القانون الدستوري أن تعيين ٣٠ امرأة عضوًا في مجلس الشورى السعودي خطوة رائعة في سياق التمثيل المجتمعي وتمثل حلقة في سلسة التطوير والتحديث الذي تشهده المملكة على أكثر من صعيد، وأشار إلى أن التكامل العربي إذا تحقق فإنه كفيل بتحقيق رفاهية الشعوب العربية، مطالباً الحكومات العربية بالعمل لصالح شعوبها.

وعلى المستوى البرلماني رأى أن التجربة البرلمانية اللبنانية تعتبر مثالًا يحتذى. ووصف الوضع في مصر بأنه يحتاج إلى مزيد من الحزم. وقال إن ما يميز الدولة عن اللادولة هو فكرة السيادة المتمثلة في التمكين من إجبار الجميع على احترام القانون.

جاء ذلك في حوار مع «الشورى»، فيما يأتي تفاصيله:

س: كيف ترى حجم التعاون العربي- العربي السياسي والاقتصادي؟ وهل وصل إلى الحد المأمول؟

– لا أرى تعاونًا كبيراً بل أرى أن هناك تناقضًا شديدًا في المصالح وهناك أنظمة حاكمة تعتقد أن ما يحدث في بعض الدول من ثورات وانتفاضات خطر عليها، أعتقد أن فكرة الوحدة العربية مهددة.

س: إذن ما الواجب على الدول العربية فعله لتفعيل سبل التعاون المشترك فيما بينها؟

– يحدث التعاون المأمول عندما تحرص الدول على مصالح شعوبها، أكثر من أي شيء آخر، وتعقد اتفاقيات سياسية واقتصادية، وشبابية تدعم ذلك التعاون وتعود بالنفع على شعوبها.

س: تتراوح آفاق التفاهم بين الدول العربية بعضها البعض حسب المواقف السياسية الإقليمية والدولية، هل يمكن أن يحقق ذلك آمال شعوبها؟

– يمكن ذلك عندما تكون هناك أنظمة تراعي مصالح الشعوب. وفي هذا السياق نرى خلطاً بين الاستمرار والاستقرار، الاستمرار لدينا عكس الاستقرار، ففي الدول الأوروبية نرى أن تغيير أنظمة الحكم هو الذي يؤدي إلى الاستقرار، لكن لدينا في مصر على العكس من ذلك يقال إن بقاء النظام السابق هو الذي يؤدي إلى الاستقرار.

س: هل وصل التعاون البرلماني بين المجالس التشريعية العربية إلى درجة مُرْضِية؟

– كل ما هو موجود الآن هو إرهاصات لبرلمانات عربية، وفي رأيي أن التجربة البرلمانية اللبنانية هي التجربة الأكثر ثراء والأقرب إلى الشكل البرلماني الحقيقي.

س: تنوعت واختلفت ثورات الربيع العربي من دولة لأخرى، هل تغيرت الأمور في تلك الدول إلى الأفضل عقب تلك الثورات؟

– لا.. للأسف لم يتغير الوضع إلى الأفضل عقب وقوع تلك الثورات حتى الآن.

> **هناك عدة آليات لإنجاح وتنفيذ التكامل العربي لكن الأهم هو توفر الإرادة لدي الدول العربية**

س: ما هي الأسباب – في نظركم – التي أدت إلى عدم حدوث ذلك التغيير في تلك الدول؟

– هناك أسباب كثيرة، منها أنه في المراحل الانتقالية بين أي نظام سابق وأي ثورة جديدة يجب القضاء على ما يسمى بالثورة المضادة من جذورها في كل مؤسسات وأجهزة الدولة، وبالنسبة للوضع في مصر على سبيل المثال فقد استمر حكم القوات المسلحة عقب الثورة عاماً ونصف العام، والعسكريون بطبيعتهم محافظون لا يميلون إلى التغيير وليس لديهم ميول

إصلاحية أو ثورية ويتركون كل شيء كما هو، ولم يعملوا على مكافحة الثورة المضادة، وعندما تنتهي الحالة الثورية وتبدأ الحالة الديمقراطية، يظهر أعداء الثورة كما هم بكل قوة و بأموال ونفوذ ومناصب، ليقودوا بنجاح ثورة مضادة لا يُعرف كيف ومتى ستنتهي.

س: كيف يمكن لمن تولوا الحكم بعد تلك الثورات أن يحققوا طموح شعوبهم؟

– الأمور تزداد سوءًا في كل البلدان العربية التي شهدت ثورات، والحل لذلك يكمن في قوة الدولة، الدولة الرخوة ليس لها وجود في الديمقراطية. الدولة الديمقراطية هي التي تطبق القانون بمنتهى الصرامة والقوة، لكن الدولة الرخوة ستؤدي لفشل وكوارث، و ما يميز الدولة عن اللادولة هو فكرة السيادة المتمثلة في التمكين من إجبار الجميع على احترام القانون، فالقانون هو مظهر السيادة الأول، وعندما يغيب لا توجد دولة.

س: ما الذي يجعل الشعوب راضية عن حكوماتها؟

– إصلاح الاقتصاد هو ما يجعل الشعوب راضية، ولو نظرت للسياسة الخارجية المصرية والتي يعول عليها الكثير في تحسين ودعم العلاقات الاقتصادية– ستجد كل شيء كما هو، لا يوجد أي تغيير، رغم أن هناك دولاً صديقة لم تعد كذلك، وتحولت دول أخرى لم يكن يربطها بمصر أي علاقات سابقة إلى دول صديقة، إلا أن كل شيء كما هو، وهو ما ينطبق كذلك على السياسة الداخلية، فنجد أن الحكومة تتبع سياسات قديمة تحت مسمى التطوير، في حين أنه لا بد أن يكون هناك حلم ومشروع حقيقي حتى يكون هناك تطوير.

س: كيف يمكن إحداث نتائج محسوسة في التكامل العربي؟ وكيف يتأثر ذلك بما يحدث حولنا في دول العالم؟

– هناك عدة آليات لإنجاح وتنفيذ ذلك، لكن الأهم هو توفر الإرادة لدي الدول العربية، فنذكر على سبيل المثال مشروع الجسر البحري بين مصر والمملكة العربية السعودية، فهذا نموذج للتكامل العربي لو تم لتوثقت العلاقة بين البلدين للأفضل، وخدمت الاقتصاد ليس فقط للدولتين ولكن للدول المجاورة ولحركة التجارة بشكل عام. فالتكامل العربي يحقق رفاهية الشعوب على المدى المتوسط والطويل، فأوروبا الآن لم يعد لديها سياسات تنمية، لديها أزمة اقتصادية، بالإضافة إلى أن لديها صناعات لا تستطيع تصريف إنتاجها نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها الدول التي كانت سوقاً لمنتجاتها في السابق حيث تعاني أزمات وأوضاعاً سيئة. وبرغم ذلك فما زال لدينا مثال للتكامل بين تلك الدول، وهو نموذج السوق الأوروبية المشتركة.

أما على المستوى السياسي فالمشكلة الواقعة في أوروبا حاليًا – وتمثل بالتالي مشكلة بالنسبة لنا– هي أن أوروبا بدأت في هدم الفكر الأوروبي القديم كله، وإذا كان الفكر الأوروبي في مرحلة ما قام على القومية التي نقلناها نحن منهم، ليكون هناك الوحدات الأوروبية الكبرى: إيطاليا، ألمانيا، فإن تلك القومية تُهدم الآن لإقامة الولايات المتحدة الأوروبية. ونحن كعرب يجب أن نختار الأفضل لنا، والعائق الوحيد أمامنا الآن لتحقيق هذا هو الإرادة السياسية.

> **أوروبا بدأت في هدم الفكر الأوروبي القديم وتعمل الآن على إقامة الولايات المتحدة الأوروبية**

س: ما رؤيتكم لتطور مجلس الشورى السعودي وتشكيله الأخير الذي ضم ٣٠ امرأة لأول مرة في تاريخ المجلس؟

– تعيين ٣٠ امرأة في مجلس الشورى السعودي الخطوة رائعة، وتطورًا إيجابيًا في السعودية، واعتقد أنها ليست نهاية الطريق، وتمثل حلقة في سلسلة التطوير والتحديث الجاري في المملكة على أكثر من صعيد. ونحن سعداء بتشكيل مجلس الشورى السعودي الجديد، خاصة بعد ضم هذا العدد من النساء المؤهَلات إليه بعضوية كاملة مما يثري العمل فيه.

س: وكيف ترى دور المرأة وأدائها وتأثيرها بشكل عام في البرلمانات العربية؟

– أرى أنه ليس على المستوى المأمول إطلاقًا. قد يكون الوضع جيدًا في تونس بعض الشيء، حيث وجود سيدات في المجلس التأسيسي، ولديهن خبرة سياسية كبيرة ويتحدثن جيدًا، وفي مصر كذلك لدينا نماذج جيدة وليس هناك مانع من دخول المرأة الآن المعترك السياسي.

س: بعد إقرار الدستور المصري والسجال الدائر بخصوص انتخابات مجلس النواب القادمة، كيف ترى الصورة الآن على الواقع؟

– حالة الارتباك في مصر ما زالت مستمرة، وهناك سببان لها: ضعف أداء الحكومة، والمواقف السياسية لجميع الفصائل السياسية، التي لا تنتمي لمفهوم المعارضة السياسية التقليدية، فمنهم من يريد إجراء انتخابات رئاسية مبكرة لملاءمة الوقت الحالي لصعوده، وهناك من يريد إسقاط النظام الحالي لمصلحة النظام السابق، وهناك آخرون مستفيدون من استمرار حالة الفوضى بالبلاد، بالإضافة إلى فصيل الشباب غير الراضي عن أداء الحكومة، كل هذه الآراء مقابل حكومة ضعيفة يؤدي إلى حالة من الارتباك الشديد وعدم الإنجاز التي نعيشها الآن، ويحدث أزمة اقتصادية طاحنة، وتتحول القاهرة إلى قرية عشوائية كبيرة.

س: ألا يعد إجراء انتخابات رئاسية عقب إقرار أي دستور قانونيًا؟

– لا ليس ضروريًا أن تُجرى انتخابات عقب كل تعديل أو وضع دستور جديد في الدول الديمقراطية، فهناك حوالي ٢١٥ دستوراً في العالم منذ عام ١٩٧٥ وحتى ٢٠٠٥، اشتركت البرلمانات في ٥٠٪ منها، أما ما يذكر حول إجراء الانتخابات عقب وضع الدستور فإنه يتم عندما تكون البلاد في مرحلة انتقالية ولديها حكومة مؤقتة وتنشئ مؤسسات جديدة، لكن هذا لا يحدث في مصر الآن حيث انصرفت الإرادة الشعبية إلى اختيار رئيس لمدة ٤ سنوات، كما

أ.د. جمال جبريل
– عضو مجلس الشورى المصري
– حاصل على الدكتوراه من جامعة السوربون بفرنسا في القانون العام والقانون الدستوري.
– أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة حلوان.
– عضو المجموعة القانونية لاسترداد ثروة مصر.
– رئيس لجنة نظام الحكم بالجمعية التأسيسية لوضع الدستور.

أنه ليس لهذه الحالة سابقة أن تجرى انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة عقب وضع الدستور.

س: ما رؤيتكم للانتخابات البرلمانية المقبلة لمجلس الشعب «النواب» المصري؟

– لو حدثت مقاطعة حقيقية – وأشك في ذلك، لعلمي بوجود قوائم مستقلين تتم على قدم وساق بين أعضاء عدد من الأحزاب التي أعلنت المقاطعة– ستكون انتخابات غير ممثلة تمثيلاً حقيقيًا للشعب المصري ولن يكون البرلمان القادم برلمانًا بالمفهوم الكامل لذلك، لكن هذا لا يمنع عدم اقتناعي بما تنادي به الأحزاب المقاطعة من مطالبتها بتوفير ضمانات للانتخابات كي تشارك، وأرى أن مطالبتهم بذلك إنما تمثل هروبًا من الحكم الشعبي، ومَن يهرب من الشعب لا يتمتع بشعبية له بينهم، وليس لدي اقتناع بما يرددونه حول إمكانية حدوث تزوير في تلك الانتخابات، فلا توجد إرادة للتزوير الآن، واذا كان يُقال أن هناك نية لدي البعض للتزوير، فلن يستطيع أحد أن يفعل ذلك، والوارد هو حدوث تجاوزات كتلك التي تحدث في أي مكان.

س: لكن هناك تجاوزات معنوية يرى البعض أنها تؤثر على إرادة الناخبين، هل ترى أن ذلك أمرًا واقعيًا؟

– لا شك أن ذلك يحدث أحيانًا في بعض المساجد، لكنه ليس ظاهرة عامة، ولا أرى له أي تأثير في إرادة الناخبين، وستعبر نتائج الانتخابات عن رؤيتي هذه.

س: إذن كيف ترى نتيجة الانتخابات البرلمانية المقبلة؟

– لو خاضت المعارضة الانتخابات، فلن تزيد نسبة تمثيل تيار الإسلام السياسي عن ٥٠٪، يحصل الإخوان منها على نسبة تتراوح ما بين ٢٥٪ –٣٠٪، والسلفيون على نسبة تتراوح ما بين ١٥–٢٠٪.

> **بعض الفصائل السياسية المصرية ترفض المشاركة في الانتخابات حتى لا تظهر شعبيتها الضعيفة**

س: في تصورك ما أسباب تناقص نسبة تمثيل الإخوان عن البرلمان السابق؟

– سبب ذلك هو تناقص شعبيتهم وهو أمر طبيعي لعدم إعطائهم المواطنين أي أمل في إنجاز شيء ملموس، الإخوان حكموا في ظروف سيئة للغاية، ولو كانوا أذكياء ما كانوا تصدوا للحكم في هذه المرحلة.

س: هل هناك ظروف ما منعت تنفيذ سياساتهم وإنجازاتهم؟

– من يتصدى للحكم يجب ألا يتحجج بالظروف، أنا كمواطن ليس لي علاقة بالظروف، ولا أريد من الحاكم سوى تحقيق ما جاء من أجله، وإلا ما كان عليه أن يتولى هذا المنصب.

س: هل يمكن وضع وصفة لتقريب وجهات النظر بين القوى الوطنية المختلفة في مصر؟

للأسف لا توجد نوايا حسنة لذلك، لكن للأسف هناك فصيل من مصلحته عدم المشاركة في الانتخابات لأنه لو شارك ستظهر شعبيته الضعيفة، فهو مجرد بالون يضخم الإعلام من حجمه، ولن يكون له أي تمثيل لو خاض الانتخابات، وهناك فصيل له تمثيل معقول مثل حزب الوفد، فهو حزب عريق، وله جمهوره ولديه نسبة وتمثيل بالبرلمان يستطيع الحصول عليها كل مرة يقرر فيها خوض الانتخابات، لكنني أرى أن فكرة الحوار والتوافق وتقريب وجهات النظر اختراع مصري، فلا يوجد توافق أو تقارب بين القوى السياسية المختلفة، وإلا لما كان هناك داعٍ لاختلاف الأيدولوجيات واختلاف السياساتً والبرامج، تقارب وجهات النظر والتوافق كلام مثالي لا يحدث في أنظمة الحكم ولا في أي دولة، فالشعب هو من يختار – من بين الفصائل المختلفة– من يمثله.

عوامل صنع القرار العشرة!!

يقول روبرت هيرلي: إن ما يقرب من نصف المديرين لا يثقون برؤسائهم. هذا ما اكتشفته عندما أجريت استطلاع رأي شمل ٤٥٠ مديراً لثلاثين شركة من مختلف أنحاء العالم.

ولقد كانت النتائج، التي توصلت إليها دراسة أجراها جولين هاريس لعدد من الشركات الأمريكية في العام ٢٠٠٢ بالقدر نفسه من التشاؤم، حيث اتفق ٦٩ في المائة على رأي يقول: ((إنني لا أعرف بالضبط من الذي سأثق به بعد الآن)).

وفي ذلك العام نفسه أجرت جامعة شيكاغو دراسة لنحو ٨٠٠ أمريكي، وتبين من تلك الدراسة أن أكثر من أربعة من كل خمسة أشخاص لديهم ((فقط بعض)) أو ((أقل القليل)) من ((الثقة بالأشخاص الذين يديرون مؤسسات كبرى))، وبالتأكيد فإن الوثوق بقادة المؤسسات يعد بصفة عامة أمراً مختلفاً عن الوثوق بالرؤساء التنفيذيين المباشرين. كما أنه بالنسبة لبعض الشركات ومسؤوليها التنفيذيين هناك شبه إجماع على أنهم جديرون بالثقة لكن الاتجاه العام مثير للقلق. ومصدر هذا القلق أن بيئة يسودها الارتياب تؤدي إلى مشاكل خطيرة وأحيانا مدمرة.

فمن الأهمية بمكان للمديرين إذن أن يطوروا من المفاهيم المتعلقة بالثقة على نحو أفضل، وأن يحسنوا كيفية التعامل معها. لذا، فإن هناك عشرة عوامل تدخل في عملية صنع القرار تتصل بالثقة.

أولاً: بعض الناس مخاطرون بطبعهم، وبعضهم الآخر حذرون بالفطرة. ومدى ما يسمح به الأشخاص من مخاطرة له أكبر الأثر في رغبتهم في إيلاء الثقة بصرف النظر عمن سيستولي على هذه الثقة.

ثانياً: فقد أظهر علماء النفس أن الأفراد يختلفون بصورة كبيرة بالنسبة إلى مدى نجاحهم في التكيف، ومثل ((مدى تحمل المخاطر))، يؤثر هذا الجانب من الشخصية في مقدار الوقت الذي يحتاجه الناس لبناء الثقة، فالناس الذين يتمتعون بدرجة جيدة من التكيف يشعرون بالارتياح من سلوكياتهم وينظرون إلى العالم على أنه على وجه العموم مكان لطيف. وغالباً ما تدفع بهم ثقتهم العالية بأنفسهم إلى الوثوق بالآخرين بسرعة لأنهم يعتقدون أنه ما من سوء سيقع عليهم بسبب ذلك. وعلى نقيض ذلك، يميل الناس من ذوي التكيف الضعيف إلى توقع الكثير من التهديدات في هذا العالم، ومن هنا فهم يحملون قلقاً متزايداً في كل موقف.

ثالثاً: القوة النسبية عامل مهم من عوامل القرار المتعلق بالثقة، فلو كان مانح الثقة في مركز السلطة فعلى الأرجح أن يمنح ثقته لأنه في وضع يستطيع معه أن يوقع العقوبة على الشخص الذي يخون ثقته، أما إذا كان مانح الثقة لا يملك من السلطة إلا قليلها فعندها سيكون في مركز أضعف، ولن يشعر بالارتياح وهو يمنح ثقته لشخص معين.

رابعاً: هناك قاعدة تقول: ((كلما زاد احتمال المخاطر قل احتمال منح الثقة لدى الأفراد)). إننا نعاني في هذه الأيام من أزمة ثقة، ويعود ذلك جزئياً إلى أنه ما من أحد – في واقع الأمر – يشعر بالأمن الوظيفي، بينما في الجيل الذي قبلنا مباشرة كان معظم الناس يركنون إلى أنهم باقون في العمل مع مؤسسة واحدة طيلة حياتهم الوظيفية.

خامساً: إننا في أعماق أنفسنا ما نزال ننتمي إلى القبيلة، وهذا هو الدافع وراء ميل الناس إلى أن يمنحوا ثقتهم بسهولة أكبر إلى من يشابهونهم من الأفراد. وقد تتضمن أوجه التشابه قيماً عامة (مثل أخلاقيات العمل القوية).

سادساً: قبل أن يضع المرء ثقته في شخص آخر يفكر ملياً في هذا السؤال: ((ما مدى احتمال أن يخدم هذا الشخص مصالحي؟))، وعندما يكون هناك اتفاق تام بين مصالح الأشخاص لابد أن تكون الثقة نتاجاً لهذا التوازن. لكن الواقع يقول إن للناس مصالح عامة ومصالح خاصة أيضاً، والقائد الناجح هو الذي يحول عوامل النجاح الجوهرية في شركته إلى مصالح عامة.

سابعاً: إن ما جعل من ((الثقة)) قضية للمناقشة ليس أن الناس أشرار، بل لأنهم في الغالب

د. زيد بن محمد الرماني
المستشار الاقتصادي
وعضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية

مهتمون بذاتهم. إن المدير الذي يظهر اهتماماً نبيلاً، ويبين لموظفيه أنه مستعد للمخاطرة بنفسه من أجلهم، لا يولد الثقة فقط، بل وكذلك الولاء والالتزام.

ثامناً: إن النواحي المتشابهة والمصالح المتوازنة والاهتمامات النبيلة لا تعني إلا القليل إن كان طالب الثقة عديم الكفاءة. ويقيم المديرون – بصورة روتينية – المقدرة عندما يقررون منح الثقة أو تفويض الصلاحية إلى من يعمل لديهم.

تاسعاً: عند نقطة معينة في صنع القرار الخاص بالثقة يسأل مانح الثقة نفسه: ((ما مدى تأكدي من الكيفية التي سيتصرف بها طالب الثقة؟))، وينظر عادة إلى طالب الثقة الذي يمكن التنبؤ بسلوكه بصورة يعول عليها على أنه أكثر جدارة بالثقة.

عاشراً: بما أن الثقة مفهوم ذو صلة بالعلاقات فإن التواصل هنا مهم للغاية. وليس من الغرابة بمكان أن التواصل الصريح والأمين يساعد على تعزيز قرار منح الثقة، وكثير من المؤسسات يتراجع نشاطها بسبب عامل التواصل هذا، حيث إن سوء التواصل يشعر الموظفين بأنهم خُدعوا، وهذا يؤدي إلى مزيد من انعدام التواصل، وفي النهاية إلى انعدام الثقة.

ختاماً أقول: ما أن يفهم المديرون هذه العوامل العشرة فبإمكانهم أن يبدأوا في تطبيق الثقة في علاقاتهم الخاصة وضمن مؤسساتهم.

وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى للأميرة سارة الفيصل

منح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة الفيصل بن عبدالعزيزعضومجلس الشورى، رئيس جمعية النهضة النسائية وعضو مجلس الشورى، بوسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى، وذلك تقديراً لجهودها في خدمة أعمال الخير ومساهمتها في دعم قضايا المرأة السعودية، جاء هذا التكريم تزامناً مع احتفال جمعية النهضة النسائية بمرور خمسين عاماً على تأسيسها.

ونيابة عن خادم الحرمين الشريفين قلد صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة الفيصل وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى

كما هنأ مجلس الشورى في جلسته السابعة عشرة للسنة الأولى من دورته السادسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة الفيصل بن عبد العزيز عضو المجلس بمناسبة حصولها على وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الأولى وذلك تقديراً لجهودها في خدمة أعمال الخير ومساهمتها في دعم قضايا المرأة.

وقد عبرت الأميرة سارة الفيصل آل سعود عن شكرها وتقديرها الكبير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على هذا التكريم وقالت: إن هذا الأمر ليس بمستغرب أو جديد من مقام والدنا خادم الحرمين الشريفين ومن ولاة الأمر تجاه أياً من أبنائهم المواطنين المخلصين لهذا الوطن، أضافت أنها تشعر بالفخر والاعتزاز وبهذه المناسبة الغالية فهي تعتبره تقديراً و تكريماً للنهضة ولجهود كل من أسهم في عمل الجمعية على مدى خمسين عام مضت.

كما عبرت عن شكرها لمعالي رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس على هذه التهنئة متمنية من الله عز وجل التوفيق وأن تكون عند حسن ظن الجميع.

وسام الملك عبدالعزيز للدكتورة ثريا عبيد وتكريمها في جنادرية ٢٨

منح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الدكتور ثريا عبيد – عضو مجلس الشورى – وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى الذي يُمنح تقديراً لمن يؤدي خدمات كُبرى ذات قيمة هامة للمجتمع واختيارها في المهرجان الوطني للتراث والثقافة "الجنادرية ٢٨" – لتكون شخصية العام، لتكون أول شخصية نسائية سعودية تعتلي منصة التكريم منذ انطلاقة المهرجان قبل (٢٨) عاماً، رغم مشاركة المرأة في فعالياته وأنشطته الثقافية والمتنوعة منذ عام ١٤٠٨هـ.

وأعربت الدكتوره ثريا عبيد عن بالغ شكرها وامتنانها لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – على هذه اللفتة بتكريمها بهذا الوسام واختيارها شخصية العام في مهرجان الجنادية ٢٨.

الحامد مديرًا عاماً لإدارة شؤون الأعضاء

إبراهيم الحامد

صدر قرار معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو بتكليف الأستاذ إبراهيم بن عبدالعزيز الحامد مديراً عاماً لإدارة شؤون الأعضاء بالمجلس.

الحامد من الكفاءات الإدارية بالمجلس حيث عمل مديراً عاماً لشؤون الموظفين ثم مستشاراً لمعالي الأمين العام قبل تكليفه بعمله الجديد.

(الشورى) تبارك للأستاذ إبراهيم الحامد وتتمنى له التوفيق في مهام عمله الجديد.

مدني مديراً لإدارة الاتصالات الإدارية

همام بن مصطفى المدني

صدر قرار معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو بتكليف الأستاذ همام بن مصطفى المدني مديراً لإدارة الاتصالات الإدارية.

المدني كان قد عمل مساعداً لإدارة شؤون الأعضاء بالمجلس قبل تكليفه بعمله الجديد.

(الشورى) تهنئ الأستاذ همام المدني وتتمنى له التوفيق في مهام عمله الجديد.

الغويري مساعداً لمدير الإدارة العامة لشؤون الأعضاء

ضيف الله بن نوح الغويري

صدر قرار معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو بتكليف الأستاذ ضيف الله بن نوح الغويري مساعداً لمدير الإدارة العامة لشؤون الأعضاء.

وأعرب الغويري عن شكره وتقديره لمعالي رئيس المجلس ومعالي نائبه ومعالي المساعد ومعالي الأمين العام للمجلس على هذه الثقة سائلًا الله عز وجل أن يوفقه وأن يكون عند حسن الظن به.

الغويري عمل بإدارة شؤون الأعضاء مشرفاً على سكرتارية الأعضاء قبل تكليفه بعمله الجديد.

(الشورى) تهنئ الأستاذ ضيف الله الغويري وتتمنى له التوفيق في مهام عمله الجديد.

(٣٦٠) طالباً وطالبة يزورون مجلس الشورى خلال شهر

زار مجلس الشورى خلال الشهر الماضي ما يقارب (٣٦٠) طالباً وطالبة من عدد من المدارس الحكومية والأهلية يمثلون مختلف المراحل الدراسية.

وتأتي هذه الزيارات التي تشرف عليها وتنظمها إدارة العلاقات العامة بقسميها الرجالي والنسائي في المجلس لتعريف الطلاب والطالبات على آلية عمل مجلس الشورى والتعرف على أقسامه ومرافقه المختلفة.

الحجز التحفظي

د. سامي بن عبدالرحمن التميمي

تضمن الفصل الثالث من الباب الثاني عشر من نظام المرافعات الشرعية في مواده من المادة الثامنة بعد المائتين وحتى المادة السادسة عشرة بعد المائتين موضوع الحجز التحفظي. وسنستعرض في هذه الدراسة

تعريف الحجز التحفظي، والفرق بينه وبين الحجز التنفيذي، والحالات التي يجوز فيها إجراء الحجز التحفظي، والجهة المنوط بها إصدار الأمر بالحجز التحفظي، والإجراءات الواجب إتباعها لصحته، وحجز ما للمدين لدى الغير، وشروط صحة الحجز التحفظي، وأثره.

أولًا: تعريف الحجز التحفظي:

١-الحجز التحفظي على أموال المدين

الحجز التحفظي يقصد به ضبط المال ووضعه تحت يد القضاء بقصد منع المحجوز عليه من التصرف فيه تصرفاً يضر بحق الحاجز بمعنى منع صاحب المال من القيام بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه إخراج هذا المال أو ثماره من ضمان الدائن الحاجز.

٢- حجز ما للمدين لدى الغير

هو الحجز الذي يوقعه الدائن على ما يكون لمدينه من حقوق في ذمة الغير أو حيازته سواء كانت منقولات أو ديون وذلك بقصد منع الغير من الوفاء للمدين أو تسليمه ما في حيازته وذلك لاقتضاء حق الحاجز من هذا المال.

ثانيًا: الفرق بين الحجز التحفظي والحجز التنفيذي

١- الحجز التحفظي يثبت للدائن ولو لم يكن له حق في التنفيذ الجبري أي لا يلزم لإتخاذ إجراءاته أن يكون بيد الحاجز سند تنفيذي لأنه ليس من مقتضاه في ذاته بيع الأموال المحجوزة بعكس الحال بالنسبة للحجز التنفيذي.

٢- قد تتطلب مصلحة الدائن توقيع الحجز دون سبق تكليف المدين بالوفاء وإعلان السند التنفيذي إليه حتى لا يلجأ إلى تهريب أمواله قبل الحجز .

٣- يكفي لتوقيع الحجز التحفظي أن يكون دين الحاجز حال الأداء ومحقق الوجود ولا يلزم أن يكون معين المقدار.

ثالثًا: الحالات التي يجوز فيها إجراء الحجز التحفظي

١- في حالة الحجز التحفظي على أموال المدين:

نص النظام على قاعدة عامة في الحالات التي يجوز فيها توقيع الحجز التحفظي حيث نصت المادة «٢٠٨» من نظام المرافعات على أنه «إذا لم يكن للمدين محل إقامة ثابتاً في المملكة أو خشي الدائن لأسباب مقبولة اختفاء أو تهريب أمواله».

٢- وإلى جانب تلك القاعدة العامة حدد النظام بعض الحالات التي يجوز فيها إجراء الحجز التحفظي، وذلك بهدف إعفاء الدائن في تلك الحالات من عبء الإثبات وحدد النظام ثلاث حالات على سبيل الحصر في المواد «٢٠٩، ٢١٠، ٢١١» وهي:

أ- لمؤجر العقار الحجز التحفظي على منقولات أو ثمار المستأجر الموجودة بالعين المؤجرة المادة «١٠٩».

ب – لمن يدعي ملك المنقول أن يطالب إيقاع الحجز التحفظي عند من يحوزه متى كان هنالك دلائل واضحة تؤيد ادعاءه المادة «١١٠».

ج- للدائن بدين مستقر حال الأداء ولو لم يكن بيده حكم قابل للتنفيذ أن يطلب إيقاع الحجز التحفظي على ما يكون لمدينه لدى الآخرين من الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط وما يكون له من الأعيان المنقولة في يد الغير، وعلى المحجوز لديه خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بالحجز الإقرار بما في ذمته طبقاً لما نصت عليه المادة الرابعة بعد المائتين، وعليه الإيداع بصندوق المحكمة في خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بحكم صحة الحجز طبقاً لما نصت عليه المادة الخامسة بعد المائتين المادة «١١١».

رابعاً: الجهة المنوط بها إصدار الأمر بالحجز التحفظي

ويتم بأمر من المحكمة التابع لها محل إقامة المحجوز عليه، وللمحكمة قبل إصدار أمرها أن تجري التحقيق اللازم إذا لم تكفها المستندات المؤيدة لطلب الحجز.

خامساً: الإجراءات الواجب إتباعها لصحة الحجز

١- أن يتم تبليغ المحجوز عليه والمحجوز لديه خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره وإلا عد الحجز ملغياً.

٢- يجب على الحاجز خلال العشرة الأيام المشار إليها أن يرفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا عد الحجز ملغى.

٣- يجب على طالب الحجز أن يقدم إلى المحكمة إقراراً خطياً من كفيل غارم صادراً من كاتب العدل يضمن جميع حقوق المحجوز عليه وما يلحقه من ضرر إذا ظهر أن الحاجز غير محق في طلبه.

ويجب التنبيه هنا على عدة أمور هامة كالتالي:

١- لا يجوز توقيع الحجز على المنقولات المملوكة للغير في حالة إذا كانت صنعة المستأجر تقتضي إدخال أشياء مملوكة للغير في العين المؤجرة كما في حالة محلات تصليح الساعات وكي الملابس.. إلخ.

٢- لا يجوز توقيع الحجز على المنقولات المملوكة للغير والتي قد وجدت في العين قبل توقيع الحجز بطريقة عرضية تسمح بها العادات الجارية وتقتضيها ضرورة التعامل كما في حالة المواشي المملوكة للغير والتي توجد على الأرض المستأجرة أثناء رعي برسيم اشتراه صاحبها من المستأجر مثلاً.

٣- الحق في توقيع الحجز التحفظي ضمان لحق امتياز دين الأجرة يسري في مواجهة المستأجر من الباطن فيجوز الحجز على منقولاته الموجودة بالعين المؤجرة حتى لو كان المستأجر من الباطن قد سدد التزامه للمستأجر الأصلي ولكن ذلك مرهون أن يكون المؤجر قد نص في عقده مع المستأجر الأصلي على عدم جواز الإيجار من الباطن، فإذا لم يشترط ذلك فإن توقيع الحجز التحفظي ضمان لحق امتياز الأجرة يكون للمستأجر الأصلي دون المؤجر على منقولات المستأجر من الباطن.

٤- لمالك المنقول أن يوقع الحجز التحفظي عليه عند حائزه، والحجز المذكور هنا هو في حقيقته حجز استحقاقي يوقعه مالك المنقولات عليها تحت يد حائزها إلى أن يرفع دعوى باستردادها، والهدف منه ضبط الأشياء المملوكة للحاجز لمنع حائزها من التصرف فيها بحول دون تمكن المالك

من استردادها إذا ما حكم له بعد ذلك بملكيتها فهو نتيجة ما للمالك من حق تتبع منقولاته تحت يد حائزها، لذلك لا يجوز توقيع الحجز كلما امتنع على المالك أن يتتبع منقولاته بسبب ترتب حق للغير عليها كما إذا احتج الغير بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية والحجز الاستحقاقي ليس قاصراً على مالك المنقول بل يمتد لكل صاحب حق عيني على المنقول كصاحب حق الانتفاع والدائن صاحب حق الحبس.

٥- في حال طلب بائع المنقول إجراء الحجز التحفظي لحين سداد الثمن، ولم يطلب فسخ عقد البيع فإن الحجز يكون باطلاً لأن ذلك يدل على تنازل البائع عن ملكية المنقول، وبالتالي فلا يكون له حق تتبع المنقول أو توقيع الحجز، وخلاصة القول يشترط لصحة هذا الحجز أن يكون الحاجز مالكاً للمنقول أو صاحب حق في تتبعه بالإضافة إلى توافر الشروط العامة للحجز التحفظي وإلا أعتبر الحجز باطلاً.

سادساً: حجز ما للمدين لدى الغير

نص النظام على الحالات التي يجوز فيها توقيع الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير حيث نصت المادة ٢٠٢ على أنه «يجوز لكل دائن بيده حكم قابل للتنفيذ بدين مستقر في الذمة حال الأداء أن يطلب حجز ما يكون لمدينه لدى الغير من الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط، وما يكون له من الأعيان المنقولة في يد الغير».

ومن هنا يتبين لنا أن من حق الدائن أن يوقع الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير، وهذا الحق هو حق قائم بذاته عن الحقوق الأخرى للدائن وهو يستند على ما للدائن من حق الضمان العام على اعتبار أن أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بدينه، والمحجوز لديه هنا يجب أن يكون مديناً للمدين لذا لا يجوز الحجز على الشيك تحت يد مديني الشركة ذات الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية أعضائها.

والمقصود بالغير هنا الذي يجوز الحجز لديه هو من له حيازة مستقلة عن المدين وغير خاضع له خضوع التابع للمتبوع،

فلا يجوز حجز ما للمدين من أموال لدى خادمه أو سائقه أو البواب وإنما يوقع الحجز التحفظي في هذه الحالة في مواجهة المدين ذاته وإلا اعتبر الحجز باطلاً، وتطبيقاً لذلك لا يجوز الحجز على إذن صرف صادر للمدين لدى البنك لأن البنك غير مدين للمدين لأنه يجب أن يكون المدين المراد توقيع الحجز لديه مديناً مباشرة للمدين.

إذا توقع الحجز على دين معين للمدين لدى المحجوز لديه فلا ينصرف أثره إلى الديون الأخرى التي للمدين لدى المحجوز لديه، ويكفي أن يكون هذا الدين قد نشأ قبل توقيع الحجز حتى لو كان دين غير مستقر متنازع عليه، وفي حالة وجود دين لاحق للمدين لدى المحجوز لديه فإن الحجز لا يشمله حتى ولو كان هناك نزاع حول التقرير بما في الذمة ولا يلزم المحجوز لديه بالتقرير عنها.

سابعاً: شروط صحة الحجز التحفظي

١- أن يكون الدين مستقراً في الذمة وحال الأداء، فالدين غير محقق الوجود لا يجوز توقيع الحجز بمقتضاه ولو بإذن من القاضي.

٢- أن يتقدم الدائن بطلب حجز ما لمدينه لدى الغير من الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط.

٣- يكون طلب الحجز بورقة تبلغ بواسطة المحكمة إلى المحجوز لديه.

٤- يجب أن تشتمل ورقة التبليغ على صورة الحكم الذي يطلب الدائن الحجز بموجبه وبيان المبلغ المحجوز من أجله ونهي المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده إلى المحجوز عليه.

٥- يجب أن يقرر المحجوز لديه لدى المحكمة عما في ذمته للدائن خلال عشرة أيام من تاريخ تبلغه بالحجز.

٦- لا يجوز توقيع الحجز بدين لم يحل أجله لأن في ذلك حرماناً للمدين من الأجل، ولكن يجوز توقيع الحجز في حالة سقوط الأجل أو إذا كان الأجل مقرراً لمصلحة الدائن.

٧- لا يشترط أن يكون ما للمدين لدى المحجوز لديه المراد توقيع الحجز عليه حال الأداء.

٨- يكون الاختصاص عند التنفيذ على عقار للمحكمة التي يقع العقار في دائرتها فإذا تناول التنفيذ عقارات تقع في دوائر محاكم متعددة كان الاختصاص لإحداها. وذلك لأن الحجز التحفظي مآله إلى حجز تنفيذي.

ثامناً: أثر الحجز التحفظي

ينتج عن الحجز التحفظي غل يد المدين عن التصرف في أمواله المحجوز عليها تحت يده، ومن المقرر أن الحجز التحفظي يصبح تنفيذياً من يوم صدور الحكم النهائي بصحة إجراءات الحجز، أو من صيرورة الحكم بصحة الحجز نهائياً.

يمتنع على المحجوز عليه التصرف في المال المحجوز عليه تصرفاً يضر بحق الحاجز وإن تصرف في هذا المال فتصرفه لا يسري في حق الحاجز.

الحجز لا يحرم المحجوز عليه من إنهاء العلاقة بينه وبين المحجوز لديه إذا وجد ما يبرر ذلك فله فسخ عقد الإيجار المنشئ لمديونية المحجوز لديه أو إنهاء عقد عمله المنشئ لدين الأجرة.

الشمري يقترح دمج وزارات ومؤسسات وحدًا أدنى جديداً للأجور

رفع عبدالله بن جايز الشمري عريضة لمجلس الشورى قدم فيها عددًا من الاقتراحات جاءت على النحو التالي:

معالي رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى على معاليكم أهمية تحديث وتطوير قطاعات الدولة حتى تواكب تطلعات خادم الحرمين الشريفين الذي أصبحت قراراته تسابق الزمن في تطوير وتحديث وطننا العزيز ولأن مجلسكم الموقر هو الساعد المعين في تطوير الأنظمة والقوانين التي أصبحت المعيق الأول في النهوض بمستوى الأداء ومن واجبي كمحب لوطني أن أبدي بعض المقترحات التي رأيت أنها تساند رفع مستوى العمل الحكومي وتسهم في التطوير في بلدنا العزيز وهي كالتالي:

١- دمج المجالس البلدية والمجالس المحلية في مجلس واحد تحت مسمى مجالس المحافظات والمراكز بحيث تناقش جميع ما يخص الخدمات سواء بلدية أو تعليمية أو صحية أو خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي والهاتف..إلخ، وذلك لتوحيد الجهود.

٢- دمج الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والهيئة السعودية للحياة الفطرية تحت مسمى وزارة البيئة.

٣- نقل الإشراف على المحلات الغذائية ومحلات العطارة والصيدليات البيطرية والصيدليات الدوائية من كل من وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الصحة ووزارة الزراعة إلى هيئة الدواء والغذاء.

٤- دمج وزارة الخدمة المدنية مع وزارة العمل تحت مسمى وزارة تنمية الموارد البشرية على أن تقوم بالمهام التالية:

أ- تكون مسؤولة عن التوظيف في القطاعين العام والخاص.

ب- وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع مستوى المعيشة في البلد على أن لا يقل عن ٤٠٠٠ ريال شهرياً.

ج- وضع حد أدنى لراتب التقاعد على أن لا يقل عن ٥٠٠٠ ريال شهرياً.

٥- دمج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد تحت مسمى المؤسسة العامة للمتقاعدين.

٦- تعديل بعض الأنظمة لتتواكب مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة نظراً لانضمام المملكة لكثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وبناء على المواد المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم فالمادة (٢٦) تنص: (تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية) والمادة (٨) تنص (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية).

تعديل الفقرة (الأولى) من قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦ في ١٤٢٥/٣/٧هـ الخاص بشروط منح الأراضي السكنية بحيث تصبح بعد التعديل كالتالي: (أن يكون طالب أو طالبة المنح عند تقديم الطلب قد أكمل أو أكملت السنة الثامنة عشرة من عمره أو عمرها.. ويستثنى من ذلك الأيتام ومن في حكمهم، وذوو الاحتياجات الخاصة) وإلغاء الفقرة الرابعة من نفس القرار وذلك لتتوافق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتي صادقت عليها المملكة العربية السعودية.

ب- تعديل منح القرض من صندوق التنمية العقارية بحيث يُطبق على المرأة ما يطبق على الرجل سواء في العمر أو غيره.

راجياً من الله العلي القدير أن يوفق مجلسكم الموقر للنهوض بهذا البلد الكريم.

لا يخفى على معاليكم أهمية تحديث وتطوير قطاعات الدولة حتى تواكب تطلعات خادم الحرمين الشريفين الذي أصبحت قراراته تسابق الزمن في تطوير وتحديث وطننا العزيز ولان مجلسكم الموقر هو الساعد المعين في تطوير الأنظمة والقوانين التي أصبحت المعيق الأول في النهوض بمستوى الأداء ومن واجبي كمحب لوطني أن أبدئ بعض المقترحات التي رأيت أنها تساند رفع مستوى العمل الحكومي وتسهم في التطوير في بلدنا العزيز وهي كالتالي

١- دمج المجالس البلدية والمجالس المحلية في مجلس واحد تحت مسمى مجالس المحافظات والمراكز بحث تناقش جميع ما يخص الخدمات سواء بلدية أو تعليمية أو صحية أو خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي والهاتف .....الخ وذلك لتوحيد الجهود

٢- دمج الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والهيئة السعودية للحياة الفطرية تحت مسمى وزارة البيئة

٣- نقل الإشراف على المحلات الغذائية ومحلات العطارة والصيدليات البيطرية والصيدليات الدوائية من كل من وزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة الصحة ووزارة الزراعة إلى هيئة الدواء والغذاء .

٤- دمج الهيئة العامة للمساحة وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية ومصلحة أملاك الدولة بوزارة المالية ووكالة الأراضي والمساحة بوزارة الشئون البلدية والقروية ووكالة الأراضي بوزارة الزراعة تحت مسمى الهيئة العامة للأراضي والمساحة

٤- دمج وزارة الخدمة المدنية مع وزارة العمل تحت مسمى وزارة تنمية الموارد البشرية على أن تقوم بالمهام التالية

أ – تكون مسولة عن التوظيف في القطاعين العام والخاص

ب- وضع حد ادني للجور يتناسب مع مستوى المعيشة في البلد على أن لا يقل عن ٤٠٠٠ريال شهرياً

ج- وضع حد ادني للتقاعد على أن لا يقل عن ٥٠٠٠ريال شهرياً

٥- دمج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد تحت مسمى المؤسسة العامة للمتقاعدين

عدد من المواطنين يطالبون بالنظر في نظام ضم الخدمة للتقاعد

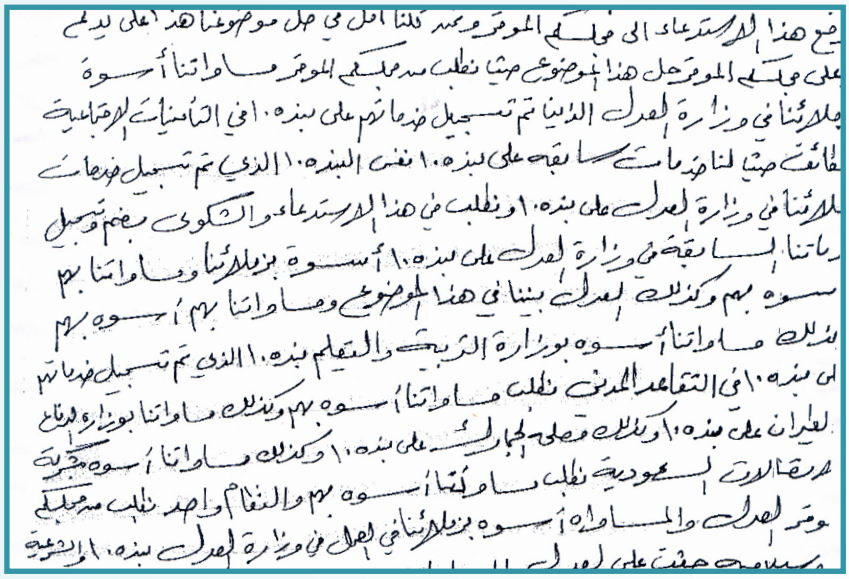

رفع كل من: معيش الشمالي، عبدالله سعيد الغامدي، خالد العماري عريضة لمجلس الشورى يطالبون فيها بالنظر في نظام التقاعد واحتساب الخدمة للعاملين على البند ١٠٥، وقالوا:

معالي رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نرفع هذه الاستدعاء إلى مجلسكم الموقر وكلنا أمل في حل موضوعنا هذا على أيديكم ومجلسكم الموقر، حيث نطلب من مجلسكم الموقر مساواتنا أسوة بزملائنا في وزارة العدل الذين تم تسجيل خدماتهم على بند ١٠٥ في التأمينات الاجتماعية، حيث لنا خدمات سابقة على بند ١٠٥ وهو نفس البند الذي تم تسجيل خدمات زملائنا في الوزارة عليه، ونطلب في هذا الاستدعاء والشكوى العدل بيننا في هذا الموضوع ومساواتنا أسوة بهم وأسوة بوزارة التربية والتعليم على نفس البند الذي تم تسجيل خدماتهم عليه في التقاعد المدني، وكذلك مساواتنا بالعاملين بوزارة الدفاع والطيران ومصلحة الجمارك وشركة الاتصالات السعودية، فالنظام واحد نطلب من مجلسكم توفير العدل والمساواة أسوة بزملائنا في العمل. والشريعة الإسلامية حثت على العدل والمساواة بين المسلمين فما بالك بين الموظفين في وزارة واحدة والنظام واحد، والله يحفظكم ويرعاكم للعدل والمساواة والإنصاف.

طلب منح حقوق وظيفية لموظفي البريد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

أفيد سعادتكم إنني موظف بالبريد السعودي حيث إنني أعمل بهذا القطاع أكثر من ثلاثين عاماً ومسمى وظيفتي قائم بعمل بريد الحفير التابع لمنطقة حائل.

حيث أقوم بجميع الأعمال البريدية الصادر والوارد وتوزيع المعاملات على الدوائر الحكومية بسيارتي الخاصة ومستأجر مقر للبريد على حسابي الخاص و أقوم بكل هذه الأعمال لوحدي وبدون مساعدة أحد.

ولقد خدمت الدولة وحافظت على أسرار دولتي بكل أمانة وأفتخر بذلك، ولكن حرمت خلال هذه الفترة من حقوقي كموظف مثلي مثل أي مواطن سعودي له حقوق حيث إنني حرمت الحقوق التالية:

١/ ليس لي نهاية خدمة
٢/ ليس لي تقاعد
٣/ ليس لي إجازات سنوية
٤/ مستأجر مقر البريد على حسابي الخاص
٥/ أقوم بتوزيع المراسلات على سيارتي الخاصة

لذا أمل من سعادتكم التكرم والنظر في موضوعي وإنصافي بإعطائي حقوقي وأنتم خير من يقوم بهذا الطلب ونحن في زمن العدل بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وأطال في عمره.

رفع المواطن حمدان جرمان الشمري عريضة لرئيس مجلس الشورى عرض فيها ظروفه الوظيفية وأنه متضرر – برغم إخلاصه في عمله– من عدم منحه العديد من الحقوق الوظيفية، وقال:

أفيد سعادتكم أنني موظف بالبريد السعودي حيث إنني أعمل بهذا القطاع لأكثر من ثلاثين عاماً ومسمى وظيفتي قائم بعمل بريد الحفير التابع لمنطقة حائل. حيث أقوم بجميع الأعمال البريدية، الصادر والوارد وتوزيع المعاملات على الدوائر الحكومية بسيارتي الخاصة ومستأجر مقر للبريد على حسابي الخاص وأقوم بكل هذه الأعمال لوحدي وبدون مساعدة من أحد.

ولقد خدمت الدولة وحافظت على أسرارها بكل أمانة وأفخر بذلك، ولكن حرمت خلال هذه الفترة من حقوقي كموظف حيث إنه ليس لي نهاية خدمة، ولا تقاعد، ولا إجازات سنوية، وكما قلت فأنا مستأجر مقر البريد على حسابي الخاص، وأقوم بتوزيع المراسلات على سيارتي الخاصة. لذا أمل من سعادتكم التكرم والنظر في نظامية حال من هم مثلي وإنصافي بإعطائي حقوقي ونحن في زمن العدل بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله وأطال في عمره–.

حصول المحامين الجدد على شهادة من محامين قدامى قبل ممارسة المهنة

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة المحالة إليه من لدن مقام النيابة الفخيم برقم ٣١٠١ في ١٣٥٢/٥/٩هـ الخاصة بالوكالات والمحامين وطلب كل من ناظرة أوقاف آل غالب وأرامل المرحوم الشيخ أحمد سبحي السماح لوكيلهم بمباشرة دعاويهم المرفوق بها خطاب رئيس القضاة المرفوع أخيراً برقم ٦٢ في ١٣٥٢/٤/١٣هـ والمتضمن أنه تقدم إليه بعض القضاة باقتراح شفوي يمنع كافة المحامين الذين بيدهم شهادة تخول لهم المحاماة والذين لم يتحصلوا من المحامين السابقين على الشهادة المطلوبة. ونظراً لما ينشأ بسببهم في التطويل والمماطلة والتحايلات من اتخاذ المحاماة حرفة لهم، والترخيص للمسافر والمريض والموظف بتوكيل من يشاء من غير المحامين المذكورين بدون اشتراط قراءة ولا استحصال شهادة وأنه بذلك يؤمل انتظام سرعة سير القضايا وسد باب التحايلات. وبعرض الاقتراح المذكور على قضاة مكة وجدة والطائف والمدينة فوافانا الجواب منهم بالموافقة عليه. وحيث إن رئيس القضاة يرجو أن يريح العمل بموجبه المحاكم من عناء كبير ويسهل الأعمال ويقلل الخصومة، أ.هـ. وبعد البحث والمناقشة فيما تقدم ومداولة الرأي فيه ظهر أن المجلس سبق أن أدلى بمطالعته المتعلقة بصدد الوكالات والمحامين ضمن مواد مخصوصة في نظام أوضاع المحاكم المرفوع إلى المقام العالي برقم ١٠٥ في ١٣٥٢/٢/٦هـ وفي مقابلة ذلك بما أورده رئيس القضاة في خطابه المرفوق المشار إليه بعاليه يتجلى التفاوت بين الرأيين وحيث إن المجلس في إقرار مبدأ التوكيل وإباحة المحاماة إنما كان على مبدأ قناعة يقصد معها المجلس عدم حدوث ما يستوجب ضرراً على القضاة ولا تطويلاً في المرافعات باعتبار أن أصولها وسيرها معين بمقتضى نظام أوضاع المحاكم سالف الذكر وفي تطبيق ذلك على الطريقة المسنونة ما يزيل كل شكوى وتنشأ عن إباحة التوكيل الذي هو حق مكتسب لا يُحَرمه الشرع وفي رواج هذه المهمة على أصولها المرعية مما فيه من تحرٍ للعدالة وتسهيل لمهمة القضاء في سائر البلدان. وعلى ذلك جرى التوقيع.

قواعد تجهيز ودفن المتوفين من الحجاج الفقراء

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المحالة إليه من لدن المقام السامي برقم ٣٠٥٥ في ١٣٥٢/٥/٨هـ المختصة بشكوى مطوفي البخارية في مطالبة مأمور بيت المال وإدارة الصحة لهم بتكفين المتوفين من الحجاج البخارية الفقراء وتجهيزهم مع أن الحاج المتوفي الفقير لا يملك شيئاً غير تذكرة الباخرة التي يطالبونه بها علاوة على ما ذكر، وقد أجابته مديرية الصحة على هذه الشكوى بأن من واجبها قبول عموم المرضى سواء كانوا فقراء أو أغنياء وأن أمر تجهيز المتوفى منهم ليست مكلفة به ولا مسؤولة عنه ما دام مأمور بيت المال هو الذي يتولى ذلك. وقد أفاد مأمور بيت المال ما يفيد أن شكاية المستدعين ذكورين مطابقة للصحة وأنه يرى أن يُسلم المطوف تجهيزات المتوفى من أثمان منقولاته مع دفع العوائد المقررة له من ذلك عند ثبوت عدم استيفائه لها في حياته وتسليم تذكرة الباخرة العائدة للمطوف عند عدم وجود نقد أو منقول للمتوفى يفي بما عليه ا.هـ.

وبعد البحث والمناقشة في ما ذكر ملياً قرر المجلس بإجماع آرائه ما يأتي:

أولاً: يقوم مأمور بيت المال بالاستيلاء على كل ما هو عائد للمتوفين من الحجاج من نقد ومنقول وتذكرة باخرة وغير ذلك وعليه أن يجهز الحاج ويكفنه ويحفظ تركته لديه ويسلم للمطوف ما هو له من العوائد إذا ثبت أنها لم تسلم له من قبل.

ثانياً: يجب على مأمور بيت المال تجهيز المتوفى من الحجاج الفقراء وبدون تكليف المطوف بذلك.

وعلى ذلك جرى التوقيع.

توحيد المنهج التحضيري في سائر المدارس الأميرية والأهلية

من مطالعة قرار مجلس المعارف رقم ٣ في ١٣٥٢/٤/٢٣هـ ومرفوقاته الواردة إلى المجلس من لدن مقام النيابة الفخيم برقم ٣٠١٤ في ١٣٥٢/٥/٧هـ المتضمنة توحيد المنهج التحضيري في سائر المدارس التحضيرية الأميرية والأهلية وتنظيم ذلك على الطريقة المعروضة بالاشتراك مع مديري المدارس الأميرية والأهلية. ظهر للمجلس أنه لا مانع من الموافقة على ذلك ضمن الملاحظات التي أدلى بها مجلس المعارف في قراره المشار إليه.

الموافقة على قواعد شؤون التابعية والإحصاء

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المشفوعة الواردة إليه من لدن المقام الفخيم برقم ٣٣٦٣ في ١٣٥٢/٥/١٧هـ والمتعلقة بموضوع شؤون التابعية والإحصاء وملاحظات وزارة الخارجية التي أبدتها على قرار المجلس المالي المرفوق المتخذ في هذا الصدد برقم ٨٥ في ١٣٥٢/٤/٨هـ وهذه المعاملات مشتملة على ما يلي:

(١) لا يوجد ثمة اختلافات بين شهادات ومستندات التابعيات كما ذكر في قرار مجلس الشورى في البند الثالث في الفقرة (ب) ويجب أن تسير لجنة التدقيق على قاعدة عامة وهي: (كل شخص يقيم في بلاد المملكة العربية السعودية يعد وطنياً ما لم يبرز ورقة تابعية أجنبية في الحال أو بعد الثلاثة الأشهر المعينة، (٢) لا دخل لحقوق الأشخاص المدنية في إقرار تابعيتهم ولا يوجد ثمة محذور في حالة إنفاذ أمر التابعية فمن أثبت بموجب أوراقه أجنبياً يعامل معاملة الأجنبي ومن لم يثبت أنه أجنبي وأصر على إدعائه فهذا يكون من رعايا حكومة جلالة الملك رغماً عنه وعن إصراره، (٣) لا حاجة لتشكيل اللجنة الخاصة التي ذكرها مجلس الشورى في البند الثالث الفقرة "د" بل تكون اللجنة الأصلية مرتبطة رأساً بالنيابة وكل ما تقرره في هذا الشأن يعرض على نائب جلالة الملك ورئيس مجلس الوكلاء للموافقة عليه خشية من ضياع الوقت والتطويل. وبعد البحث والتدقيق والمناقشة فيما تقدم ومقابلة وزارة الخارجية المذكورة بما ورد في قرار المجلس المنوه عنه أعلاه ظهر وتقرر لدى المجلس بإجماع آرائه ما يأتي:

أولاً: لا مانع من الموافقة على ما ارتأته وزارة الخارجية في البند الأول من أن كل شخص مقيم في بلاد المملكة العربية السعودية يعد وطنياً ما لم يبرز ورقة تابعية أجنبية حسب أصولها في الحال أو بعد الثلاثة الأشهر المعينة.

ثانياً: وكذلك الموافقة على ما جاء في البند الثاني وهذا نصه: (لا دخل لحقوق الأشخاص المدنية في إقرار تابعيتهم ولا يوجد ثمة محذور في حالة إنفاذ أمر التابعية فمن ثبت بموجب أوراقه أنه أجنبي يعامل معاملة الأجنبي ولمن لم يثبت أنه أجنبي وأصر على آرائه فهذا يكون من رعايا حكومة جلالة الملك رغماً عنه وعن إصراره.

ثالثاً: يحل البندان المذكوران محلهما من قرار المجلس المرفوق المتخذ بهذا الشأن.

رابعاً: أما ما يختص بالبند الثالث، فإنه لا حاجة للجنة خاصة وأن يكون ارتباط اللجنة الأصلية المذكورة برئاسة الوكلاء.

ولما ذكر جرى التوقيع.

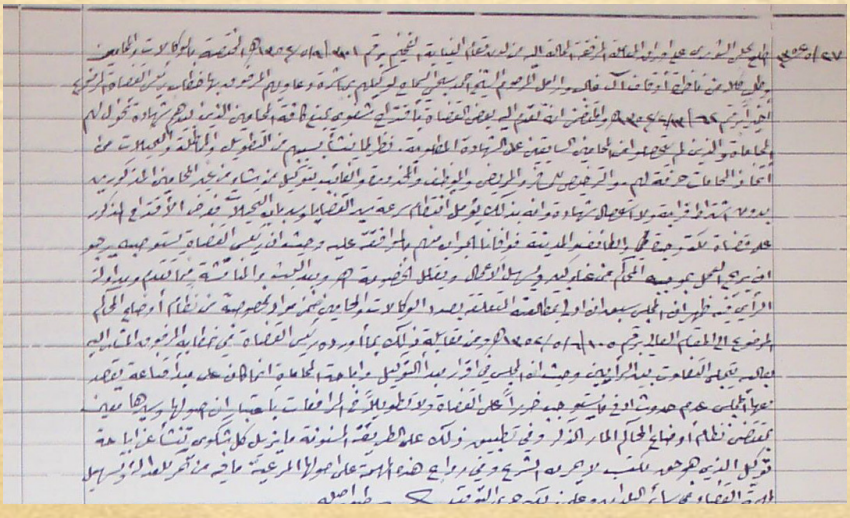

من رجال الشورى

محمد علي كتبي

(١٣٠٢-١٣٧٨هـ)

ولد السيد محمد بن علي بن حسن بن محمد صالح كتبي بمكة المكرمة عام ١٣٠٢هـ، وقرأ القرآن الكريم وحفظه على يد الشيخ عبدالله المصري، كما تلقى علومه الدينية في المسجد الحرام على يد علماء عصره، ومنهم: عمه السيد محمد مكي الكتبي، وابن عمه السيد محمد المرزوقي أبو حسين، وغيرهم، وتعلم الخط على يد الشيخ محمد الفارسي.

وعمل محمد علي كتبي بتدريس الخط والإنشاء والعلوم، وعين رئيساً للتحرير العربي في الديوان الهاشمي عام ١٣٢٩هـ، كما كُلف بمباشرة كتابة الضبط بالمحكمة الشرعية الكبرى، ومباشرة مركز رئاسة الكُتاب بالمحكمة نيابة عن الشيخ عبدالرحمن القاضي، وتقلد رئاسة التحقيقات ومباشرة الأمور الجنائية والمباحث التعزيزية، كما وُلي القضاء والنيابة، ورئاسة التعزيزات ورئاسة كُتاب المحكمة، ومأمورية بيت المال وذلك عام ١٣٣٢هـ، وعين في رئاسة كتاب المحكمة الشرعية في عهد الشريف حسين بن علي. وفي عهد الدولة السعودية تولى رئاسة التحقيقات، وعين كاتباً للعدل اعتباراً من ١٣٤٩/٤/١٣هـ، وعضواً بمجلس الشورى من ١٣٥٠/٢/١١هـ حتى ١٣٧٠هـ. وتوفي يرحمه الله بالقاهرة في ليلة الاثنين ١٣٧٨/٩/١٤هـ.

الاتحاد البرلماني العربي

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

كنتُ أقرأ في بعض أعداد مجلة البرلمان العربي – وهي مجلة فصلية تغطي أنشطة الاتحاد المختلفة وأخبار البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد، وتنشر دراسات وأبحاثاً تتناول قضايا تتعلق بالعمل التشريعي والتجارب البرلمانية وقد صدر منها حتى الآن ١٠٣ أعداد – من أجل إعداد بحث عن العلاقات البرلمانية العربية الأوروبية. ولفت نظري في بعض أعداد المجلة ضبابية حول مفهوم العمل العربي البرلماني الموحد لدى بعض كتاب المجلة. والصدق فكرة الوحدة العربية أضحت فكرة رومانسية ووجدانية، وبالتالي كنتُ أظن أن يضع المشتغلون بالكتابة السياسية في اعتبارهم أن تناول مسائل الوحدة العربية لم تعد كما كانت عليه في خمسينيات القرن الميلادي الفارط.

وكنت أرى أن الاتحاد البرلماني العربي Arab Inter-parliamentary Union المعروف في الأدبيات الأجنبية بالمختصر (AIPU) أن يتسق في ما ينشر من بحوث وما يعقد من ندوات مع التطور التاريخي لفكرة الوحدة العربية. والمعروف أن الاتحاد البرلماني العربي عبارة عن منظمة برلمانية عربية تتألف من شعب تمثل المجالس البرلمانية العربية ومجالس الشورى العربية. تأسس الاتحاد في شهر يونيو عام ١٩٧٤ بسبب توفر مناخ مواتي لنمو التعاون العربي وليس الوحدة العربية عن طريق المؤسسات السياسية والنقابية والمهنية العربية. والآن يبلغ عدد أعضاء الاتحاد البرلماني العربي اثنان وعشرين عضوًا.

ولا يغيب عن البال أن أهداف الاتحاد البرلماني العربي حسب ميثاقه تتمثل في: تعزيز اللقاءات والحوار بين المجالس البرلمانية العربية وتنسيق الجهود البرلمانية العربية في مختلف المجالات وتبادل الخبرات التشريعية وإيجاد السبل من أجل توحيدها. وتنسيق جهود المجالس النيابية في مختلف المحافل والمجالات والمنظمات الدولية. وبحث القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي والدولي واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها. والعمل على تعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي، والسعي لتدعيم التعاون بين شعوب العالم من أجل سلام قائم على العدل.

هذه هي أهداف الاتحاد البرلماني العربي ولم يرد فيه ما يشير إلى فكرة الوحدة العربية أو الوحدة الاقتصادية العربية. لكن هناك أنشطة للاتحاد من أهمها: نشاط تعزيز التضامن العربي وكانت هذه النقطة ولا تزال في رأس اهتمامات البرلمانيين العرب في جميع المجالس والمؤتمرات التي عقدها الاتحاد. وانطلاقًا من الظروف الدقيقة التي مرّ ويمر بها الوضع العربي في ضوء ما يُسمى بالربيع العربي، وفي ضوء المستجدات الدولية الراهنة، يحسن بمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي أن يؤكد على التضامن العربي والانتقال به إلى درجة كبيرة من التعاون الجاد.

عضو مجلس الشورى

للتبرع أو الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم الموحد ٩٢٠٠٠١١٣٣

www.ensan.org.sa

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

مصرف الراجحي	١٦٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٩٠	بنك الرياض	٢٠١١٦٩٣٠٤٩٩٠١
مصرف الإنماء	٦٨٢٢٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	بنك ساب	٠٢٠٠٩٩٩٩٠٤٧٢
مجموعة سامبا المالية	٩٩٠٧٠٠٤٧٥٨	بنك البلاد	٩٩٩٣٣٣٣١١١٠٠٠٥

البنك الأهلي التجاري	٢٢٣١٩٠٠٠٠٠٠٢٠٠	البنك السعودي الفرنسي	٧٧٩٦٤٠٠٠١٦٣
البنك العربي الوطني	٠١٠٠٨١١٧٤٠٠٠٠٠		

تؤجّلي

تصل نسبة الشفاء من سرطان الثدي إلى ٩٥٪ إذا اكتشف مبكراً

يقدم مركز عبداللطيف للكشف المبكر بالرياض التابع للجمعية الخدمات التالية:

- الفحص بأشعة الماموجرام.
- الفحص بالموجات فوق الصوتية.
- الكشف السريري.
- التثقيف الصحي وشرح طريقة الفحص الذاتي.

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

أنتم أملي بعد الله

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريالاً للجمعية أرسل (١) إلى الرقم 5070 وللكشف المبكر أرسل (٢)